جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الإقليمي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتين:

- ✓ زين فريال
- ✓ مسقلجي ليلى

إشراف الأستاذ:

الدكتورة: دني إيمان

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
كيم سمير	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
دني إيمان	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا
نموشي نسرين	أستاذ محاضر – ب –	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

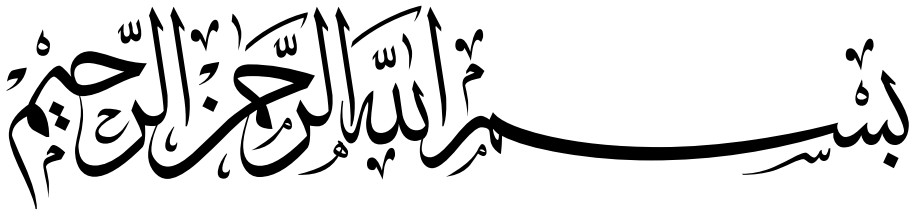
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

استهدفت هذه الدراسة التعريف بالإستراتيجية الروسية بصفة عامة، ومن ثم توضيح أهم محاورها تجاه أوكرانيا، وكذا تحليل ردود الأفعال الأوربية من خلال تداعيات الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الأوربي ، من خلال دراسة أهم جوانب القوة والضعف وكذا النفوذ الروسي انطلاقا من مكانة أوكرانيا الجيو سياسية سواء بالنسبة لروسيا أو أوربا، ومن ثم معرفة انعكاسات هذه القضية على الأمن العاملي، ومعرفة توجه مختلف القوى العالمية نحو هذه القضية، ومنه محاولة التنبؤ بمستقبل هذه القضية ومعرفة تأثيرها على سواء على الأمن الإقليمي أو العالمي وهذا في ظل السياسيات الغربية والعالمية الطامحة لكبح النفوذ الروسي في أوربا والعالم.

الكلمات المفتاحية :الإستراتيجية الروسية، الأزمة الأوكرانية، الأمن الأوربي، السياسات الغربية.

Summary

This study aimed at introducing the Russian strategy in general, and then clarifying its most important axes towards Ukraine, as well as analyzing European responses through the implications of the Ukrainian crisis and its impact on European security, by studying the most important aspects of strength and weakness as well as Russian influence based on Ukraine's geopolitical position, whether in relation to Russia or Europe, and then to know the implications of this issue on global security, and to know the direction of the various world powers towards this issue, and from it the attempt to predict the future of this issue and know its impact on whether on regional or global security and this is in light of Western and global policies aspiring to curb Russian influence in Europe And the world.

Key words: Russian strategy, Ukrainian crisis, European security, Western policies.

.

شكر وعرفان

" يرفع الله اللذين آمنوا منكم و اللذين أوتوا العلم درجات و الله بما تعلمون خبير"

صدق الله العظيم

"من أجتهد وأصاب فله أجران. ومن اجتهد وأخطأ فله أجرا واحد"

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل على فضله و نعمه التي لا تعد ولا تحصى ثم

نخص بالشكر الدكتورة المشرفة: "دني إيمان"

التي جادت علينا و كانت لها الأثر الطيب، فلها جزاء الشكر.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

الذين قبلوا وتحملوا عنا قراءة ومناقشة هذا العمل

إلى جميع أساتذة الحقوق والعلوم السياسية

إلى من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من خلقهم الله عضدا لي في م

عاشي إلى من علماني سر الحياة من قال فيهما

رب العرش " ووصينا الانسان بوالديه إحسانا "

إلى من كان رمز التضحية من أجل إسعادنا

إلى الذي أفنى عمره من أجل راحتنا إلى من رباني على حسن الخلق،

إلى من ساعدني ماديا ومعنويا أبي العزيز

- زين يوسف -

إلى الحضن الدافئ ونبع الحنان والعطاء إلى أغلى شيء في الوجود،

إلى التي سهرت على راحتي وكانت وراء كل نجاح بدعائها

إلى أعذب كلمة ينطق بها لساني أمي الغالية – زين انيسة -

إلى الذي أشرف على هذا العمل المتواضع إلى الدكتورة دني ايمان –

إلى كل من أتقاسم معهم الأجواء الأسرية إخوتي " ناريمان اسامة خير الدين "

إلى كل عائلة" زين "

إلى كل من انسوني وحدتي و قللو الصعاب أمامي ،

إلى كل أصدقائي ليلى ، زهرة ، شيماء ،

إلى كل الأهل و الأقارب دون استثناء

إلى كل الذين نسيهم قلمي و إضاعتهم ذاكرتي

في رحم الأفكار إلى هؤلاء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى أخوالي وأعمامي وكذلك

و جميع أبنائهم أقدس رسالة في الحياة

وللذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

أساتذي الافاضل في الجامعة الأستاذة الجميلة

و الطيبة الدكتورة " دني إيمان "

و الدكتور العزيز "أمين البار" و الدكتور " بن حدة باديس "،

و طبعا لن انسي أساتذتي الكرام

كل من الدكتور " يوسف ازروال" و كيم سمير" ، "عباد أمير" ،

"سعدي عبد المجيد " ، "بوحريص محمد الصديق" ، " معيفي فتحي" ،

و الى كل من الدكتورة " نموشي نسرين"

، "بلقاسمي رقية" ، " قادري ملكية " ، "بلعيد سمية "

و كذلك عمال قسم العلوم السياسية خاصة السيد " عياد فوزي "

أقدم له شكر خاص فلهم أسمى عبارات الاحترام و التقدير ،

فلولاهم و لولا وجودهم لما وصلت إلى

هذه الدراجات العليا بفضل الله تعالى.

فريال

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات واصلي واسلم

على خير البشر محمد بن عبد الله وعلى اله وأصحابه

ومن تبعه واقتضى أثره إلى يوم الدين

أولا وقبل كل شئ اشكر الله جل وعلا على أعانتي لتفادي

كل ما مر بي من صعوبات لأقطف ثمرة جهدي المتواضع

وأقدمها إلى اعز الناس على قلبي إلى حنان القلب اصوغ سطور

الحب هذه إلى كل من نبض الوريد بطيفهم

ولهج اللسان بذكرهم إلى من قال عنهما الرحمان

" وبالوالدين إحسانا"إلى تحت وأطيب قلب

إلى ارق واعز صديق إلى رمز الحنان والعطاء ب

حر المحبة و الصفاء تاج الأصالة والنقاء إلى أروع حضن وأجمل ابتسامة في

الدنيا

أمي الحنونة الغالية "رفيقة" رمز التضحية والعطاء

إلى من علمني المبادئ والقيم الفاضلة وكافح من اجل تعليمي

إلى الذي أوفيه حقه مهما كان ،إلى أروع رجل في حياتي

والذي كان دائما يشجعني في تكملتي دراستي

أبي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جناته "توفيق"

إلى نور عيوني ومصابيح البيت الذين بدونهم لا تحلو الحياة

أخواتي وسندي في الحياة "محمد"صاحب الابتسامة الدائمة

أتمنى له حياة مليئة بالفرح والسعادة و"عبد الحفيظ"

البشوش الحنون الذي أجده معي في كل مواقف الحياة.

وأختي جيهان توأم روحي اسأل الله أن يحميها ويرزقها

من حيث لا تحتسب إلى من ساندتني الغرفة طيلة الخمس سنوات

إلى كاتمة أسراري ورفيقة دربي وأختي التي لم تلدها أمي "فريال"

إلى كل من انسوني وحدتي و قللوا الصعاب أمامي ،

إلى كل أصدقائي مروى ، شيماء ،

فاطمة الزهراء ، رجاء ، رمال، خمانة، ريمة،نهال

إلى كل الأهل و الأقارب دون استثناء

إلى كل الذين نسيهم قلمي و اضاعتهم ذاكرتي

في رحم الأفكار إلى هؤلاء اهدي ثمرة جهدي هذا إلى عماتي

و أعمامي و كذلك خالي و خالاتي و جميع أبنائهم

أقدس رسالة في الحياة وللذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة,

اساتذي الأفاضل في الجامعة الأستاذة الجميلة و الطيبة الدكتورة " دني إيمان "

و الدكتور العزيز "امين البار" و الدكتور " بن حدة باديس"

و هو من اعز اساتذتي فهو كان يقف معي دائما في مساري الدراسي

اقدم له الشكر و التقدير ،

و طبعا لن انسي أساتذتي الكرام كل من الدكتور " يوسف ازروال"

و كيم سمير" ، "عباد أمير" ، "سعدي عبد المجيد " ،

"بوحريص محمد الصديق" ، " معيفي فتحي" ،

و إلى كل من الدكتورة " نموشي نسرين " ، "بلقاسمي رقية" ،

" قادري ملكية " ، "بلعيد سمية " و كذلك عمال قسم العلوم السياسية خاصة

السيد " عياد فوزي "

اقدم له شكر خاص فلهم أسمى عبارات الاحترام و التقدير ،

فلولاهم و لولا وجودهم لما وصلت إلى هذه الدراجات العليا بفضل الله تعالى.

ليلى

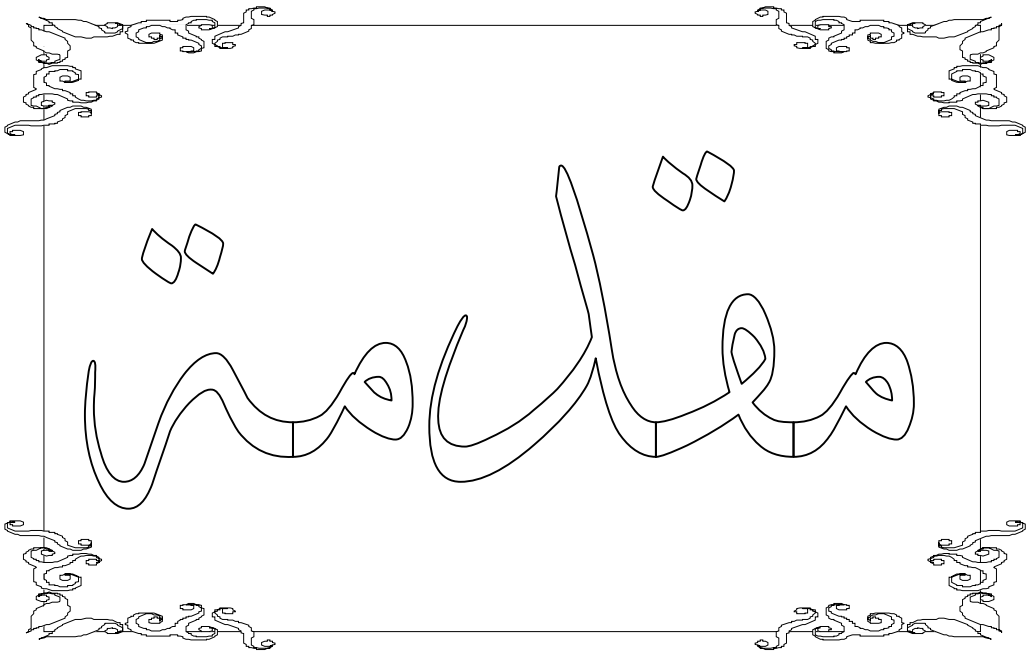
مقدمة

مقدمة

إن الموقع الاستراتيجي لروسيا يشكل على الخريطة العالمية يشكل إحدى أهم الميزات القوية والدافعة لقدرتها على التموقع ضمن أهم المؤثرين في السياسة العالمية والدليل على ذلك الكثير من الشواهد التاريخية، من أبرزها هزيمة النازية على حدود أراضيها وهذا دليل لإدراك مدى أهمية الموقع سواء من الناحية الدفاعية أو الهجومية.

ورثت روسيا تركة الإتحاد السوفياتي بعد نهاية الحرب الباردة، سواء عوامل القوة أو الضعف فشكل كل من الموقع والفيتو إحدى أهم عناصر القوة بينما ورثت مشاكل اقتصادية كبيرة عجلت بتراجع كبير لروسيا على الصعيد الدولي في عهد الرئيس يوريس يلتسن.

وتعودت روسيا على لعب أدوار فاعلة في العلاقات الدولية، عجل بتبنيها سياسة تأخذ بعين الاعتبار مصالح روسيا على مختلف الأصعدة في ظل أطماع وأهداف أوروبية وأمريكية تستهدف جوارها ومجالها الحيوي.

كما أدى وصول فلاديمير بوتين سنة 1999 إلى سدة الحكم إلى تغيير السياسة الخارجية الروسية لتتماشى والدور الريادي في السياسة، الدولية حيث رسم الرئيس الجديد سياسة خارجية قائمة على تحديد الأهداف الروسية القومية والدفاع عنها.

عمد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إقامة علاقات قوية ومتينة مع حلفاء الاتحاد السوفياتي السابقين وهم: الصين، الهند، وإيران، وذلك بغرض استعادة المكانة الدولية ومحاولة مجابهة الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

وكان من أسباب العودة القوبة لروسيا على الساحة الدولية النهوض بالاقتصاد الوطني والتركيز على الطاقة وصادرات الأسلحة حيث تخلصت من جميع ديونها ووفرت احتياط صرف ضخم، وهذا ما جعلها تكتسب قوة اقتصادية عظمى ، وهذا ما أدى إلى إلى دخولها مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى.

أما من ناحية الجانب السياسي فظهرت بقوة من خلال مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية الند للند، وأصبحت تثبت ذلك من خلال محتفظتها على مكاسبها الإستراتيجية.

أدت عودة روسيا على الساحة الدولية إلى وشك للو.م.أ وكذا أوروبا في عودة قوية لروسيا باعتبار هذه الأخيرة القادرة الوحيدة على مزاحمتها كونها تملك ترسانة نووية وتفوق في مجال أنظمة الصواريخ، مكثفة جهودهم في محاولة حصر روسيا في مجال جيوبوليتيكي ضيق .وكذا نشر دروع صاروخية على مقربة من الحدود بما يضعف التفوق الروسي، وهكذا سعت أمريكا لتوسيع حلف الناتو إلى حدود روسيا من خلال ضم دول البلطيق ودول أوربا الشرقية، وعلى اعتبار إن أوكرانيا في قلب الإستراتيجية الروسية المرتبطة بأمن روسيا القومي وطموحاتها المستقبلية جعلها ترفض أي منافس استراتيجي لها في أوكرانيا وذلك بتبني عدة استراتجيات لمواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

1- إشكالية الدراسة

إن الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا يشكل أهمية كبيرة لروسيا، هذه الأخيرة ترى في أوكرانيا امتداد جغرافي لها وعلى ارتباط وثيق بها يعود إلى التاريخ المشترك الروسي الأوكراني خاصة في العهد السوفياتي ما خلف علاقات اجتماعية اقتصادية وطيدة وعلى ارتباط كبير جدا غير أن كل هذه المعطيات قابلها رفض غربي شديد لمختلف استراتيجيات روسيا نحو أوكرانيا في محاولة لحصر روسيا في حدودها.

وسيتم طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هي أبرز التوجهات الإستراتيجية الروسية نحو أوكرانيا؟ وكيف أثر ذلك على الأمن الإقليمي في المنطقة؟

ويتفرع على هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية لتبسيط الإشكالية أكثر وهي:

- ✓ ما هي محددات الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا؟
- ✓ ما هي دوافع الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا؟
- ✓ ما هي أهم وسائل الإستراتيجية الروسية؟
- ✓ ما هي تداعيات الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا على الأمن الإقليمي الأوربي؟

2- فرضيات الدراسة

تكمن فرضية الدراسة في:

- عامل المصلحة يعد أبرز استراتيجية اتخذتها روسيا تجاه أوكرانيا.
- كلما زاد النفوذ الروسي في أوكرانيا أدى ذلك إلى تهديد الأمن الأوربي.
- مستقبل المنطقة يستدعي توافق الرؤى حول الأزمة الأوكرانية وتغليب مصلحة المنطقة ككل .

3- أهمية الدراسة

3-1- أهمية عملية: تكمن أهمية الموضوع العملية في:

✓ معرفة قوة ونجاح الإستراتيجية الروسية ومدى ترجيحه لكفة روسيا خارج حدودها الإقليمية بغية الحفاظ على مصالحها الحيوية التي تمثل أوكرانيا جوهر وذلك ما تسعى الدراسة لتوضيحه.

✓ تساهم الدراسة في توضيح بعض جوانب الصراع الروسي الغربي حول أوكرانيا لأهمية هذه الأخيرة لمختلف أطراف الصراع.

3-2- أهمية علمية : تكمن أهمية الموضوع من الناحية العلمية في:

✓ إستراتيجية روسيا وكذا مختلف المحددات المتحكمة فيها،

✓ وتبرير التحول الكبير في إستراتيجية روسيا تجاه أوكرانيا وتوجهاتها الجديدة.

✓ تكمن كذلك أهميتها في كونها مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية.

✓ تكمن أهمية الدراسة في محاولة إضافة بعض المعلومات القيمة للمكتبة الجامعية بهذا الخصوص.

4- أسباب اختيار الموضوع:

4-1- الأسباب الذاتية:

سبب اختياري للموضوع هو محاولة فهم العودة القوية لروسيا على الساحة الدولية كفاعل قوي طامع لاستعادة أمجاد روسيا، من بوابة الأزمة الأوكرانية رغم التصدي الكبير للغرب خاصة ملف العقوبات، وأيضا محاولة فهم تداعياتها على الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية.

4-2- الأسباب الموضوعية:

الهدف هو معرفة الأبعاد الإستراتيجية للأزمة الأوكرانية وأسباب التنافس الغربي عليها .وكذلك فهم العلاقات بين الدول الكبرى بما يساهم في فهم وتفسير طبيعة النظام الدولي في تركيبته ومختلف التغيرات التي تطرأ عليه.

5- مجال الدراسة

5-1- المجال الزماني: أما المجال الزمني تمثل في وصول فلاديمير بوتين وتغير الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية وذلك في سنة .1999

5-2- المجال المكاني: يشمل المجال المكاني كل من أوكرانيا وروسيا التي تشكلان طرف الدراسة مع التعرض إلى المحيط الجيوسياسي الروسي.

6- منهج الدراسة

يعرف أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما دوليا، وهو يرتكز على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة ومنه فإن دراسة إستراتيجيات الدول وسلوكاتها تجاه قضية معينة يتطلب الإلمام بكل حالة على حدى وهذا يتطلب استعمال منهج دراسة الحالة في دراسة حالة أوكرانيا وروسيا التي نهدف من خلالها إلى معرفة المعلومات والبيانات حول العلاقة الروسية الأوكرانية.

7- الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

نردين حسن الميمي، الإستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات)،الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا بجامعة بيرزيت، فلسطين، 2010-2011.

حيث تمثلت إشكالية الدراسة في:

إلى أي مدى يمكن لروسيا أن تلعب دوراً مستقبلياً في النظام الدولي؟

وهدفت هذه الدراسة إلى: تسليط الضوء على سمات الإستراتيجية التي اتبعتها روسيا في ظلل نظام أحادي القطبية، ودراسة إمكانية وقدرة روسيا على لعلب دور كبير فللي النظام الدولي في المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وخلصت الدراسة إلى : وتسعى روسيا إلى العمل على بناء القوة و الذاتية الروسية بشكل مستقل علن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلي تلك القوة و وحدها عللي أنهلا المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية، بلف الافتراض الفلسفي التقليدي للتوجه الأورو – أطلنطي.

تحتل روسيا الاتحادية اليوم منزلة خاصة فلي النظام الدولي المعاصر، ونظرا إلى إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية الضخمة، فسوف تبقى روسيا تلعب دوراً بارزاً قي ضمان الأمن العالمي.

الدراسة الثانية:

نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة، (دراسة حالة سوريا 2010-2014)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014-2015.

تمثلت إشكالية الدراسة في: **ما المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة في السياسة الخارجية الروسية في ظل التحولات الراهنة؟**

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا تحديدا في سياسة روسيا الخارجية، هذه السياسة التي حققت في السنوات الأخير تقدما تدريجيا وثابتا في الساحة الدولية ككل وفي بعض دول هذه المنطقة .لذا حاولنا في البداية التركيز على المقاربات النظرية المفسرة لسياسة روسيا الخارجية حيث توصلنا فيه إلى أن الثالوث المتكون من القوة، المكانة أو لهوية هو الإطار الذي يفسر طبيعة السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية، بعدها حاولنا توضيح محددات السياسة الخارجية الروسية عامة، لنجد أن المحددات الداخلية هي المتحكم الرئيسي في توجهات وتحركات السياسة الروسية في الخارج.

سعت بعدها الدراسة لإبراز المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية، وكانت المكانة الاقتصادية هي المحدد الأبرز لعودة روسيا لهذه المنطقة .بعدها ركزنا على دوافع سياسة روسيا الخارجية تجاه الأزمة التي تمر بها سوريا لنتوصل إلى أن الدافع الجيوستراتيجي هو أساس ثبات الدعم الروسي لسوريا، وأن مكانة روسيا مرتبط بمستقبل الأزمة في سوريا.

في الأخير فإن النتائج المتوصل إليها في البحث تثبت أن حقيقة العودة الروسية لمنطقة الشرق الأوسط ودعمها المستمر لسوريا رغم الأوضاع التي تمر بها، يكمن في سعي روسيا للتصدي للتحرك الغربي لمحاصرتها و إضعافها، وتحقيق طموحها بأن تصبح قوة مؤثرة في الساحة الدولية.

8- تبرير خطة البحث

للإجابة على هذه الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية للدراسة ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة ستتم دراسة الموضوع باعتماد خطة مكونة من ثلاثة فصول:

- نتطرق في **الفصل الأول** المعنون **مقاربة معرفية للإستراتيجية الروسية ة**، أين قسم إلى ثلاثة مباحث خصصنا **المبحث الأول** للبحث حول الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الروسية ، أما بالنسبة للمبحث الثاني المحددات المبلورة للإستراتيجية الروسية ، وسنفصل فيها بشكل كبير من ذكر لأهم تعريفاتها وما هي اهم المفاهميم المشابهة لها، أما المبحث الثالث فيلقي الضوء على طبيعة الإستراتيجية الروسية.

- أما **الفصل الثاني** والذي عنوانه: **دوافع ومحددات الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا** ، قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث وهي **كالأتي: المبحث الأول وتطرقنا فيه إلى محددات الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا ، كما عنون المبحث الثاني: دوافع الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا ، أما المبحث الثالث: التعاون الأوكراني الروسي .**

– أما بالنسبة **للفصل الثالث: تداعيات الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا على الأمن الإقليمي الأوربي**، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، **المبحث الأول:** المبحث الأول: المواقف الروسية الأوربية من الأزمة الأوكرانية ، **أما المبحث الثاني: العلاقات الروسية الأوربية بعد الأزمة الأوكرانية ، والمبحث الثالث والأخير انعكاسات الأزمة الأوكرانية على الأمن الإقليمي الأوربي**

4/ أما **الخاتمة** فسنعرض فيها نتائج البحث، حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات المكونة للإشكالية المطروحة في بداية الدراسة، وسبر مدى صدق الفرضية التي قمنا باقتراحها.

الفصل الأول:

مقاربة معرفية للإستراتيجية الروسية

تمهيد

تعتبر الإستراتيجية الروسية من أهم الاستراتيجيات التي لعبت دورا مؤثرا في تداعياتها على الأمن الإقليمي، سواء في فترة الاتحاد السوفيتي قبل انهياره عام 1990 م أو فترة الجمهورية الروسية الاتحادية الوريث الأكبر للاتحاد السوفيتي، لقد كان لزاما أن نطرح الإستراتيجية الروسية وتداعياتها على الأمن الإقليمي بأن نستعرض مفهوم الإستراتيجية في أدبياتها ومن ثم التطرق إلى الإستراتيجية الروسية في خصائصها وسماتها، تمهيداً لدراسة طبيعة الإستراتيجية الروسية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الروسية**
- ✓ **المبحث الثاني: المحددات المبلورة للإستراتيجية الروسية.**
- ✓ **المبحث الثالث: طبيعة الإستراتيجية الروسية.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الروسية

تحظى الإستراتيجية كموضوع باهتمام متزايد وواسع النطاق من قبل المفكرين والمثقفين والأكاديميين، فضلا عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لما لها من تماس شديد وعلاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية، فكلمة إستراتيجية تستخدم اليوم في مختلف ميادين الحياة وفي أنشطة وفعاليات عديدة حتى أصبح من الصعوبة بمكان تحديد ما المقصود بها على وجه الخصوص أو التحكم في المصطلح من قبل الباحثين، لذا وجب التوقف عند مفهوم الإستراتيجية وبدايات الدراسة العلمية لهذا المصطلح والتطرق إلى بعض المفاهيم ذات الصلة.

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

يعد مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات الحديثة نسبيا ولكن جذوره التاريخية تعود إلى حقبة زمنية بعيدة، إذ يعود استخدامه إلى الإغريق الذين أعطوا لهذا المصطلح المضمون العسكري، وقد أصبح معروفا لمدة طويلة من الزمن أن الإستراتيجية تعرف على أنها: فن كبار القادة العسكريون أو فن الأشياء العامة.

لكن استعمال المصطلح لم يقتصر على الإغريق فحسب بل تعداهم إلى الشعوب التي عرفت القتال والحروب بصيغة أو بأخرى أو على المستوى معين، وقد تطور هذا المفهوم ليعبر عن تطور قوانين الحرب وأشكالها، وقد عبرت الدراسات التي أجراها العسكريون والسياسيون في عصر النهضة في أوروبا عن الإستراتيجية حتى خرجت عن إطارها العسكري الضيق لتشمل الحياة السياسية وكافة مجالات الدولة.[1]

فالتحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح إستراتيجية يقود إلى وجوده في مختلف اللغات الأوروبية أو الإغريقية أو اللاتينية، ففي الألمانية نجد "Stratégie " وفي الروسية نجد " Strategija"، ومصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين:

- Stratos: ونعني به الجيش أو الجيوش في حالة حرب أي الجيوش التي تعسكر في منطقة ما.
- Agein: ونعني بها الدفع إلى الأمام.

وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الذي تدفع به إلى الأمام.

[1]_ سعد شاكر شلبي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوس**،(عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 13.

"Stategia" أيضا اشتقت منها كلمة " Strategema" والتي تعني في اللاتينية حيث تعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب.[1]

أما من الناحية اللغوية يمكن تعريف الإستراتيجية بأنها خطة أو سبيل للعمل، ويرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الميدان العسكري، حيث ظهرت أول مرة في المؤلفات العسكرية التي تعالج قضايا الإستراتيجية. وظهرت لفظة إستراتيجية النابعة من تعبير "سترات يجوس" " Strat yajus" الإغريقي الذي يعني " فن الجنرال" أو "أساليب القائد العسكري". وقد تطور هذا المصطلح حتى في الميدان العسكري نفسه، وتعرض لتفسيرات مختلفة نورد منها الآتي:

فقد عرفها "كلاوزفيتس" في كتابه **من الحرب** بأنها " استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب". واستخدام هذا المصطلح لوصف الطريقة المثلى لخوض الحروب بواسطة الربط بين نتائج العمليات العسكرية في الزمان والمكان بحيث تتمكن القوة المتحاربة من تحقيق حالة متفوقة لا تتيح للقوة المعادية اللجوء إلى وسائل تمكنها من تغيير سير القتال وعند ذاك يصبح من الممكن إرغام القوة المعادية على التكيف مع الأهداف المتوخاة من الحرب.[2]

كما قام "ليدل هارت" بتعريف الإستراتيجية بكونها " فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة، أو بعبارة أخرى طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية." ، وقد عرفها "مولتكه" بأنها " عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف". وعرفها "ريمون أرون" بأنها "قيادة مجمل العمليات العسكرية".[3]

أما عن " جوميني" فلم يخرج عن تعريف " كلاوزفيتس" عموما، ولكنه ركز على الإستراتيجية في المجال العسكري ـ إستراتيجية العمليات والمناورة الإستراتيجية. وهذه لم تعد مطابقة لكل الحالات كما حددها. فمثلا أصبح الاشتباك في الحرب العالمية الثانية مقدمة للعمليات الإستراتيجية.

---

[1] ـ نسيمة طويل، "**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الحاج لخضر ـباتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010)، ص. 20.

[2] ـ لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص.ص.42، 41.

[3] ـ نسيمة طويل، ، **مرجع سابق**، ص. 19.

وقد جاء تعريف "كراسة التدريب المشترك" " TRAINING COMBINNED" البريطاني 1902: باعتبار " التكتيك هو فن قيادة القوات في المعركة، أما الإستراتيجية فهي فن التخطيط والإشراف على الحملة، فالإستراتيجية هي الأسلوب الذي يحاول القائد عن طريقه جلب عدوه إلى المعركة، بينما التكتيك هو الوسائل التي يسعى من خلالها إلى إنزال الهزيمة بالعدو في المعركة.

بالنسبة ل "هاملي" فقد عرفها ب: :" إن مسرح الحرب هو مجال الإستراتيجية، أما ساحة المعركة فمجال التكتيك". يقوم هذا التعريف على تحديد نطاق عمل الإستراتيجية ونطاق عمل التكتيك ولكنه لا يحدد ما هي الإستراتيجية وما هو عملها ، أما " فوندر غولتز" فاعتبر الاستراتيجية : " تشغل الإستراتيجية نفسها عموما، بالإجراءات ذات النطاق العام التي تخدم القوات إلى العمل في الجبهة الحاسمة تحت أفضل الظروف الملائمة الممكنة، بينما يتناول التكتيك ما يجري في الاشتباك بالذات. ولهذا يمكن أن تسمى الإستراتيجية علم الجنرالية بينما يمكن أن يسمى التكتيك علم القيادات". يتناول هذا التعريف الإستراتيجية من شقين:

- الإستراتيجية تعنى باتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة إلى مسرح الحرب ككل.
- واجب الإجراءات الإستراتيجية وضع القوات في الجبهة الحاسمة في أفضل الظروف الملائمة الممكنة.[1]

أما "أندريه بوفر"فقد عرف الإستراتيجية على أنها " فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة" ، ويرى "إيوريه" أن "محتوى الإستراتيجية والتعبية واحد، وأن كلمة إستراتيجي هي صفة لبعض المستويات في إدارة الحرب أو الحركات العسكرية وأن إدارة الحرب التي تقع مسؤوليتها على عاتق حكومة الوطن هي عملية إستراتيجية". أما فيما يخص " بيير غالوا" يرى أنها " فن المزج بين الفكرة السياسية والوسائل المتاحة لإرغام الخصم – أو الخصوم – على القبول بالغاية أو الغايات المتوخاة". أما المفهوم الأمريكي فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام 1959م الإستراتيجية بأنها "فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها".[2]

ويعرفها " ليون تروتسكي" " الإستراتيجية والتكتيك غير مشتقين من مفهوم للبروليتارية حول العالم، وإنما من شروط التكنولوجيا العسكرية المحددة ومن وسائل التزويد والتموين والمواصلات والوضع الجغرافي".

[1] _ منير شفيق، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق (** لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)،ص ص، 52،51.

[2] _ https://sites.google.com/site/modernteachingstrategies/strategis, (05/02/2016), 14 :00.

حيث يترع " تروتسكي" هنا من الإستراتيجية والتكتيك عنصر المفاهيم ويربطهما كليا بالجانب المادي واللوجستيكا والوضع الجغرافي، وهذه محاولة لرؤية الإستراتيجية بصورة أحادية الجاني فقط.

كما عرف " ماوتسي تونغ" الإستراتيجية بأنها " دراسة قوانين الحرب ككل" بمعنى أن مهمة الإستراتيجية هي دراسة تلك القوانين التي تحكم الحرب في وضع حرب ككل. إن مهمة علم العمليات وعلم التكتيك هي دراسة القوانين الخاصة بقيادة الحرب في وضع جزئي".

أما " سان تزو" فيرى أن " المهمة الأسمى في الحرب هي مهاجمة إستراتيجية العدو، ويأتي بعدها من حيث الأهمية مهمة تمزيق تحالفاته ثم تأتي ثالثا مهاجمة جيشه".[1]

والواقع أن مجمل هذه التعاريف يغلب عليها الطابع العسكري. بمعنى أنها تعرف الإستراتيجية بدلالة النشاط العسكري في الميدان، أو استخدام الوسيلة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي تشن الحرب من أجلها ، إن "كلاوزفيتس" عندما عرف الإستراتيجية بأنها استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب، فإنه بهذا يكون قد ربط الإستراتيجية بالجانب العسكري، في حين إن إستراتيجية الدولة بمعناها العريض والشامل لا يمكن أن تتقيد أو تتحقق بالحرب فقط، وإن كانت الوسيلة العسكرية هي واحدة من جملة وسائل تعين على تحقيق إستراتيجية الدولة أو تعمل على ضمانها.[2]

كما يعرفها "قاموس الأعمال" بأنها" طريقة أو خطة اختيرت لتحقيق المستقبل المنشود، مثل تحقيق هدف أو حل لمشكلة ما" " فن وعلم التخطيط والتنظيم الموارد لاستخدامها الأكثر كفاءة وفعالية".[3]

أما قاموس "أكسفورد" فعرف الإستراتيجية كما يلي: " A plan of action designed to achieve a long-term or overall aim"[4] بمعنى أن الإستراتيجية " خطة عمل تهدف إلى تحقيق طويل الأجل أو الهدف العام".

يرى " إيغور أنصوف" في إن مفهوم الإستراتيجية يمكن أدراجه ضمن تصورين اثنين فالأول يتعلق بما نسميه بالتسيير أو التخطيط الاستراتيجي.أما الثاني فيتعلق باختيارات المؤسسة على المدى الطويل آخذين بعين

---

[1] _ شفيق، **مرجع سابق** ، ص ص . 54، 55.

[2] _ محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص. 20.

[3] _ "**قاموس الأعمال**"، أنظر الرابط الالكتروني التالي:
http://www.businessdictionary.com/definition/strategy.html (05/02/2016)

[4] _ " **قاموس أكسفورد**"، أنظر الرابط الالكتروني التالي:
http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/strategy (05/02/2016)

الاعتبار محيطها. اشتهر هذا التصور أساسا في أعمال الباحث "أنصوف" الذي أخد بعين الاعتبار في حسابه الاستراتيجي الأخطار وعدم التيقن. التصوران متعارضان إلا أن عملية التحليل الاستراتيجية تختلف من تصور إلى آخر.[1]

من خلال التعريفات السابقة نستنتج بأن الإستراتيجية تترجم في القرارات التي تتخذها الإدارة في المنظمة، سواء كانت قرارات هامة تتخذ على مستوى المنظمة أو تتخذ خارجها، لتحقيق أهدافها . (أنظر الملحق رقم (01).

و رغم أن الاصطلاحين التخطيط والإستراتيجية يستخدمان بصورة متداخلة في بعض الأحيان ، فإن هنالك في الحقيقة اختلافات في واقع المصطلحين ن(أنظر الملحق رقم (02).[2]

المطلب الثاني : المدرسة الإستراتيجية الروسية في العلاقات الدولية

يبدو أن التطورات المتسارعة في العالم تعيد رسم خرائط العلاقات بين دول العالم فلم يكن التاريخ أبدا مجرد مراحل انتهت صفحاتها، لكنه يعود بقوة ليعيد نفسه ليقدر لدولة كبيرة مثل روسيا أن تعود لممارسة دورها المعتاد كإحدى القوى الدولية ذات الثقل في النظام الدولي، حيث باتت أحد العناصر الأساسية المشكلة لهذا النظام.[3]

إن انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 أدى إلى عكس العملية التي كانت جارية منذ ظهور الإمبراطورية الروسية في القرن السابع عشر، والتي في نهاية المطاف شملت أربعة عناصر عامة: أوروبا الشرقية، آسيا الوسطى، القوقاز وسيبيريا، وكانت سانت بطرسبرغ- موسكو المحور الأساسي، وكلاً من روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا هي مركز ثقلها.[4]

---

[1] _ **موقع إلكتروني،** أنظر الرابط الالكتروني التالي:
(05/02/2016) http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/bouhezza/chapitre1.html

1_ مضر الأمارة ، **مرجع سابق،** ص55.

[3] _ باسم راشد،"المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، **مجلة أوراق،** ع.14 (2013)، ص. 7.

[4] _ **George Friedman ,** Russia's Strategy , search on 05_02_2016, see on the site web :https://www.stratfor.com/weekly/russiasstrategy?elq=15cfbf7957ba4eb5a98dac3f979fd68e&utm_campaign=20120424&utm_content=title&utm_medium=email&utm_source=freelist-f&utm_term=gweekly

الفرع الأول: روسيا القيصرية

قد كان القرن السادس عشر بمثابة القرن الذهبي لجغرافية روسيا السياسية فبين عامي 1505 و1584 تمكن ثلاثة أمراء روس " إيفان العظيم " ، " فاسيلي الثالث " و" إيفان الرابع الرهيب " من صناعة أكبر خريطة عرفها تاريخ روسيا ، فيمكن القول أن هؤلاء الأمراء هم من أسسوا للطموحات الجيوبولتيكية الروسية ، ففي هذه الفترة اخترعت الجيوش الروسية مسمى جديدا في الصراعات الإقليمية وهو " ابتلاع الأعداء " بدلا من مواجهتهم ، وتم غزو الأقاليم المجاورة ، حتى إذا جاء عام 1613 تقلد " ميخائيل الأول حكم البلاد ليبدأ حكم أسرة " رومانوف " القيصرية .[1] حيث حكم القياصرة روسيا ما يقارب 300 عام، وكانت الفترة الزمنية التي حكموا فيها هي الأهم في تاريخ هذه البلاد الشاسعة[2]، وتميزت هذه الإمبراطورية بأنها متعددة الشعوب وقدمت أباطرة لعبوا دوراً حاسماً في تاريخ روسيا، مثل بطرس الأكبر (1682-1725) الذي وسع أراضي بلاده ومنحها منفذاً على بحر البلطيق، و" كاترين الثانية " (1796-1762) التي قهرت الإمبراطورية العثمانية ووسعت البلاد شرقاً، لكن قيصر عام 1917، " ألكسندر الثاني "، لم يستطع استيعاب الحركات السياسية التي حركت المجتمع الروسي إثر هزيمة روسيا أمام اليابان عام 1905، وقادته إلى ثورة تم التعامل معها بالكثير من العنف ، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، اصطف القيصر في الجبهة المناهضة لألمانيا، وتعرضت جيوشه لهزائم متتالية أدت إلى فرار آلاف الجنود من ميدان القتال وتفكك الجيش الإمبراطوري، وفي عام 1917، وهو العام الثالث من الحرب العالمية الأولى، تضافرت مجموعة من العوامل لتفرض على الإمبراطورية الروسية تغييرات عميقة توجت بإسقاط النظام القيصري على دفعتين، ففي فيفري 1917 تم إجبار القيصر على التنحي عن العرش، وتحولت البلاد إلى نظام جديد قاده المحامي " ألكسندر كيرينسكي " الذي أراد الاستمرار في الوفاء بالتزامات الحكومة القيصرية تجاه الحلفاء الأوربيين، الأمر الذي استثمره الحزب البلشفي الذي نظم انتفاضة قامت باقتحام مقر الحكومة المؤقتة، وإعلان نقل السلطة إلى مجالس

---

[1] _عاطف معتمد عبد الحميد ، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية** ، (الدوحة ، قطر : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2009) ، ص . 6 .

[2] _ عمار حميد ياسين، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، **مجلة دراسات دولية**، ع. 56(د.س.ن)، ص. 2.

العمال والفلاحين والجنود "مجالس السوفييت"، ما أطلق عملية قيام الدولة الروسية الحديثة التي تحولت لا حقاً إلى اتحاد الجمهوريات السوفيتية .[1]

الفرع الثاني: الإتحاد السوفيتي

بانتقال روسيا إلى المرحلة السوفيتية صارت قطبا دوليا بامتياز ، يتنازع مع قطب وحيد منافس تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ، في تلك المرحلة لم يكتف الروس بصناعة قوة عظمى اعتمادا على اثنية واحدة فقط تضم " السلافيين " فحسب ، بل سرعان ما توجه الشيوعيون إلى ضم أراض شاسعة واثنيات وقوميات متعددة ، تمكن الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة أيضا من نشر الإيديولوجية دون غزو عسكري ، حتى جاء منتصف القرن العشرين كانت الشيوعية قد هيمنت على أكبر وأوسع مقاطعات العالم ، من "نهر الألب " في وسط أوروبا إلى خليج " كمتشكا " و" شنغهاي " ، " كوريا " و" الفيتنام " ، وصارت الإيديولوجية الماركسية بين المفكرين الأوروبيين هي المثال والمنهج ، بل واتسعت لتصل إلى أمريكا اللاتينية.[2]

قد صيغ المذهب العسكري للاتحاد السوفيتي في ضوء الآراء الحزبية للنظرية الماركسية اللينينية والعقيدة السياسية للحزب الشيوعي السوفيتي، وإسهامات المفكرين الروس في العهود القيصرية، وخبرات الحروب ولاسيما الحربين العالميتين الأولى والثانية، لذا نجد أن المذهب العسكري السوفيتي قد تمحورت طروحاته الأساسية حول فلسفة الحرب بعدها ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في مرحلة معينة من مراحل تطور الصراع الطبقي، كما تم التأكيد على مسألة بناء القوات المسلحة السوفيتية اعتمادا على دراسة العدو المحتمل واتجاهات تطور قواته المسلحة.فلقد تبنت الثورة الروسية التي قام بها البلاشفة في أكتوبر سياسة داخلية تقوم على إنجاز مستلزمات البناء والتقدم الداخلي كعنصر مهم في سبيل تطورها.[3]

الفرع الثالث: روسيا الإتحادية

واجه الاتحاد السوفيتي العديد من الأزمات ، أدت في النهاية إلى انهيار الكتلة الشرقية ، وسقوط الاتحاد السوفيتي بعد فترة وجيزة ، ومن ثم فشل التجربة الشيوعية ككل ، وتفككه إلى العديد من الدول التي

1_ مازن المغربي ،" **روسيا وسورية وتركيا : وطأة التاريخ والجغرافيا** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي : http://ncro.sy/?p=2731 (16/04/2016

1_ معتمد عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص . 8 .

[3]_ أديب صالح اللهيبي، **العلاقات السورية _السوفيتية 1946_1967 دراسة تحليلية** (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)، ص.18.

كانت تكونه بقوميات مختلفة وأفكار مختلفة ، ومن بين هذه الدول لم تكن سوى روسيا بالحجم الجغرافي والاقتصادي والسكاني والعسكري الذي يمنحها المكانة الدولية ، وأصبحت هي محور استقطاب دول المنطقة ، في دور إقليمي قبلته بدلا من دورها العالمي .[1]

من الناحية القانونية والسياسية، ورثت روسيا مكانة الاتحاد السوفيتي، من غير أن تملك أسباب القوة السوفيتية كاملة، رغم أنها تمسك ببعض هذه القوة وخاصة على الصعيد الاستراتيجي العسكري. ورغم أنها عانت ما عانت في المدة التي تلت عام 1991 ، فقد انكفأت روسيا عن ممارسة دورها واستحقاقها الدولي، راضية بالنتائج المتحققة على الارض ، تاركة الولايات المتحدة الامريكية لممارسة الافراط في القوة وفي أي موقع في الوقت الذي تعيش روسيا حالة من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي. [2]

وأهم ما يؤشر على هذه المرحلة هو سعي روسيا إلى الاندماج في أوربا الغربية وهو الخيار الذي سعى إلى تحقيقه" اندريه كوزريف " وزير الخارجية الروسي السابق إلا أن تقييم هذه المحاولة يشير إلى حصييلة ضئيلة وهذا ما يشير إليه "الكيس بوشكوف " بقوله : " **لكي نفهم التطور الذي طرأ على سياستنا الخارجية يجب أن نعود قليلا الى الوراء ففي عام 1991 أردنا أن نندمج في الغرب ومن اجل هذا الهدف لم نتردد أن نتقيد بسياسته ربما كان هذا التطلع وهما ، وعلى أية حال فان الغرب لم يرض بنا "**[3]والدليل على ذلك هو توسع حلف شمال الاطلسي لمناطقه ، لقد أدت هذه التطورات الى وضع ترتيب أكثر تنوعا للأولويات الروسية ليعكس تنامي الشعور لدى الروس في الارتياب في حقيقة نوايا الغرب نحو البلاد ، وتصاعد التوجه نحو نحو صياغة دور لروسيا في الساحة الدولية أكثر توافقا مع المصالح القومية بدلا من مواكبة السير مع الغرب ، وتأكيد الشعور بان روسيا وأمريكا يجب أن تقوم بينهما المنافسة لا العداوة .[4]

كانت هذه حال روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، لكن مع وصول الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " الى الحكم سنة 2000 تغيرت الأوضاع الداخلية والخارجية حيث أعاد لروسيا مكانتها وموقعها في السياسة

---

[1]_ وليم نصار ، " روسيا كقوة كبرى " **مجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 20 (2008) ، ص ص. 12-19 .

[2]_ حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، **مجلة دراسات دولية**، ع.42 (د.س.ن)، ص ص.1- 7.

[3] – عبد العزيز مهدي الراوي ،" توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة " ، **مجلة دراسات دولية** ، ع . ،35 ، (د، س، ن)، ص . 163 .

[4] – المكان نفسه.

العالمية معتمدا في ذلك على مقومات مهمة تملكها روسيا ،[1] وأصبحت روسيا تعتمد سياسة خارجية قائمة على الواقعية والعملية والحرص وهي تمثل الرؤية الجديدة لسياسة الخارجية الروسية وأشر هذا بداية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الروسية واشر هذا على مرحلة تختلف بشكل واضح عن المرحلة السابقة .[2]

فقد تحول الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" مناصر للغرب منذ الهجمات الإرهابية التي حصلت في 11سبتمبر2001، وذلك حين أصبحت روسيا حليفة للولايات المتحدة في حملتها لمكافحة الإرهاب دون أن تطلب أي شيء بالمقابل، ودون المساومات الاعتيادية الصعبة التي اعتاد القادة السوفييت اللجوء إليها عند تقديم أي تنازل للغرب.[3]

فعندما وقع الرئيس الأمريكي "جورج بوش" والرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إعلانا مشتركا عن وضع إطار إستراتيجي جديد للعلاقات الأمريكية ـالروسية في موسكو 24 ماي2002 وضع البلدان في مسار يفضي مباشرة إلى علاقة متحولة. وهذه العلاقة المتحولة تعد بخدمة مصالح البلدين في السنوات القادمة.[4] فتولي "فلاديمير بوتين" القريب من "يلتسين" والذي أختاره بعناية فائقة تتواكب مع مصالحه ومصالح الدولة كما قدر لها.[5]

ويتوجب القول هنا، بأن الاقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر لا يعني تخلي روسيا عن إقامة عالم متعدد الأقطاب ولا عن سياسة متشعبة المهام والأهداف للسياسة الخارجية.[6]

فسياسة روسيا في عهد "بوتين" لا تقوم على إيديولوجية عالمية يحملها معسكر، ويبرر سياسته بها، بل تقوم على وطنية ترتكز إلى رأسمالية دولة، تخاطب المشاعر الوطنية وترفض إستغلال الغرب فترة ضعفها. ويتجلى الموقف الوطني والقومي في عدم إعتماد مبدأ مصاغ أيديولوجيا، والانطلاق من مصلحة الدولة وأمنها القومي، فبإمكان روسيا الجديدة هذه أن تقمع حركة إنفصالية بقوة السلاح في المنطقة، وأن تدعم حركة

[1]_ محمد مجدان ، "سياسة روسيا الخارجية اليوم : البحث عن دور عالمي مؤثر " ، **مجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 48 (2015) ، ص. 44.

[2]_ مهدي الراوي ، **مرجع سابق** ، ص . 162 .

[3]_ بسام شيحا، **مترجما، روسيا بوتين** (بيروت: الدار العربية للعوم ناشرون، 2006)، ص. 7.

[4]_ سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص. 26،27.

[5]_ ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة** (د.ب.ن: د.د.ن، د.س.ن)، ص.478.

[6]_ فلاديمير شوبين،" عقيدة السياسة الخارجية الروسية"، **مجلة الشرق الأوسط**، د.ع (د.س.ن)، ص.46.

إنفصالية بقوة السلاح في منطقة أخرى. الأمر متوقف على الأمن القومي والمصالح الوطنية كما يفهمها النظام.[1]

المطلب الثالث: المقتربات النظرية المفسرة للإستراتيجية الروسية

الفرع الأول: نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان

تتلخص نظرية ماهان حول القوة البحرية بأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية، وقد أكد ماهان على أهمية التطور البحري في تاريخ الدول، كما أكد أن أهم عامل جفل في يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي التي تمتلكها الدولة بقدر ما يكمن في طول السواحل والموانئ التي تسيطر عليها، حيث يعتبر بأن قوى البحر هي التي تتفوق دائما على قوى البر، كون قوى البحر أكثر حصانة لإحاطة المياه بها من كل جانب، وهي التي تتحكم في حركة التجار البحرية أثناء السلام والحرب، كما يؤكد ماهان من خلال العديد من كتاباته أن الشرط الأساسي للقوة العالمية هو التحكم في البحر فلقد كان مقتنعا بأن القوة البحرية في المحيطات لها اليد العليا في ترجيح الصراع في أي مشكلة عالمية، فالموقع البحري المناسب يعطي ميزة سياسية اقتصادية بعيدة المدى، بينما الموقع الحبيس يشكل عيبا نسبي، كما يربط ماهان القوة البحرية ربطا وثيقا بالتوجه البحري والتجاري للدول المعنية على الرغم من قلة عددها، ولكن حتى إن استطاعت الشروط الفيزيائية تفسير نشوء القوى البحرية إلا ألها لم تكن حاسمة لذلك فهو يستدعي عوامل أخرى كتوسيع الأرض، وحجم السكان، والطابع .الوطني، والبنية السياسية التي لم يعد تجمعها معزل للتطور التاريخي للقوي البحرية.[2]

كما يرى ماهان أن تحليل موقف الدولة ووضعها الجيوبولتيكي يجب أن يتم على أساس ست بنود:[3]

1/الموقع الجغرافي للدولة، انفتاحها على البحار، إمكانية إجراء الاتصالات البحرية مع الدول الأخرى، مدى امتداد الحدود البرية، القدر على بسط السيطرة على المناطق الهامة استراتيجيا، قدرة الدولة على تهديد أراضي العدو بأسطولها.

---

[1] _ عزمي بشارة،" روسيا، **الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء"، مجلة سياسات عربية،** ع. 14 (نوفمبر 2015)، ص. 7.

[2] – نصري دياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا،** (عمان، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع،2010) ، ص 57 .58

[3] – ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي،** تر :عماد حاتم، (لبنان: دار الكتاب للنشر ، 2004) ، ص112

2/ الهيئة الفيزيائية للدولة أي هيئة الشطأن البحرية، وإعداد الموانئ المتوضعة عليها فبهذا يرتبط ازدهار التجارة الاسراتيجية الدفاعية.

3/ امتداد مساحة الأرضي، وهي تعادل امتداد الخط الساحلي.

4/ العدد الإحصائي للسكان، ويكتسب أهميته على مقدر الشعب على العمل بالتجارة.

5/ الطابع القومي، بما فيه مقدرة الشعب على العمل بالتجارة، حيث أن القوة البحرية تعتمد التجار السلمية والواسعة

6/ ا الطابع السلمي للإدارة، وبه ترتبط إعادة توجيه أفضل المصادر الطبيعية والبشرية نحو إنشاء القوة البحرية القادرة.

وقد أضاف ماهان أن الدولة التي تقع على البحر يجب أن يكون لديها قوة بحرية مدعمة بجيوش برية ليس في أراضيها فحسب بل، وفي قواعد خارج حدودها حتى يمكنها أن تدفع الخطر من أراضيها قبل أن يصل إلى أراضيها.

وتنبأ ماهان بأن كلا من بريطانيا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة سوف تجد من مصلحتها السيطرة على العديد من مناطق العالم خاصة الإتحاد السوفياتي والصين، وكان يرى أنه لابد من وجود عازل بحري بين أمريكا وروسيا بحيث تسيطر أمريكا علىالبحار والمحيطات، وأن لا تدع القوى المعادية تنزل إلى مياه المحيطات، كما فسر ماهانذلك في مدى حرص روسيا في القرن 19 م للوصول إلى المياه الدافئة (البحار المفتوحة)، وهذا ما فسره حرص الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالية الثانية على توطيد علاقاته بكثير من الدول ذات المونئ البحرية الإستراتيجية المسيطرة على الملاحة البحرية العالمية مثل :كوبا في البحر الكاريبي، مصر متحكمة في قناة السويس، اليمن متحكمة في مدخل البحر الأحمر ، وفي هذا الإطار يؤكد ماهان أن أورواسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وأن[1] روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا، وأكد أنها ذات منعة ضد المهاجمين، بل شعر أن من غير المكن مهاجمتها، ومع ذلك فهو يرى في هذا الموقع

الأرضي المنيع مساوئ معينة أهمها أنها كتلة أرضية محبوسة، كما يعتقد بأن روسيا هي الدولة التي تتمتع بالسيادة القارية في قلب قارة أواسيا، وفي نظري كان لا يمكن اقتحام روسيا علاوة على أن موقعها القاري المحبوس يتمتع بمزايا كثيرة، كما أن له بعض العيوب، وأن العقبات الطبيعية تحد من حركة روسيا، وأن المسافات الطويلة،

[1] – حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية،** (القاهرة: جمهورية مصر العربية، الدار المصرية اللبنانية،،2009)، ص ص 2015-2016.

وعدم تقدم شبكات النقل بما يعرقل تماسكها بسبب موقعها الجغرافي المحبوس، وقرر أن روسيا تعاني من صعوبة جغرافيتها، ومن تم يمكن على الأقل احتوائها ان لم يكن في الإمكان تحطيمها.

كما استخلص ماهان من أعماله ثلاثة قناعات متكاملة تخضع أحيانا للمراجعة .[1]

1/ القناعة بتفوق القوة البحرية لأن التعارض بين القوة البحرية والبرية ـــ القارية – هو المحرك الأساسي لتاريخ الأمم، ويتابع ماهان مؤكدا على تفوق القوة البحرية في كل الاتجاهات وهو ما يسمح لها بالإحاطة بخصمها، وهذا التفوق يمر عبر أحكام السيطرة على البحار والتحكم بالخطوط البحرية، مما يضطر القوة المحيطية إلى أن تكون متواجدة على الصعيد العالمي بشكل يقارب نزعة الهيمنة.

2/ السيطرة على البحار من خلال عدم تشتيت الأسطول الوطني بين البحار والمحيطات ليبقى دائما قويا في المناطق الحساسة

3/ الدفاع عن الخطوط البحرية، حيث يعتبر بأن الاتصالات تشكل أهم عنصر في الاسراتيجية السياسية أو العسكرية ومهما يكن فانه من الواضح أن الثنائية المكانية التي أسس ماهان عليها مسوغاته قد خفت حدتها اليوم، إذ أصبحت القوة العالمية المهيمنة تربط القوة البحرية بالقوة القارية، وهو ما أدي الاتحاد السوفياتي حينما أراد أن يقوم بدوره العالمي.

الفرع الثاني: نظرية قلب العالم لهارفورد ماكندر(1861–1947)

يعتبر ماكندر أول من وضع نسقا تصوريا للتفكير في العالم كوحدة سياسية واحدة قابلة للتحكم وحاول أن يقدم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى وكيفية إدارتها، بحيث تعد نظرية قلب العالم Heartland التي جاء بها أول نظرية عامة في الإستراتيجية العامة، كما أنها إحدى النظريات المعروفة في مجال القوى العالمية وقد جاء بهذه النظرية في مقال له تحت عنوان : محور الإرتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ the gepgraphical pivot of "history [2] كما أنها إحدى النظريات المختصة بمجال صراع القوى العالمية تنظر إلى العالم ككل نظرة كوكبية، كما وجد أن الماء يشغل ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية،

[1] – جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية :النظريات الجيوسياسية**، تر :قاسم المقداد،(دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ط01، 2014)، ص141 .

[2] – نصري دياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مرجع سبق ذكره**، ص52

بينما يشغل اليابس ربع مساحتها فقط، كما وجد أن قارات العالم القديم الثلاث) أسيا، ، وأفريقيا وأوروبا (تشغل ثلثي مساحة اليابس، ويسكن هذه القارات الثلاث نحو90% بينما لا يسكن القارات الأخرى سوى 10 %من سكان العالم،[1] كما اعتبر قادت العالم القديم الثلاث قارة واحدة أطلق عليها جزيرة العالم التي تمثلها كل من أوروبا، أسيا وأفريقيا، ويرى ماكندر أن من يستطع أن يسيطر على هذه جزيرة العالم فانه يستطيع أن يرد العالم، وأن أية قوة بحرية لن تقف في وجه القوة البرية بحكم أن الأخيرة ستكون مسيطرة على هوامش الجزيرة العالمية بما في ذلك القواعد البحرية، كما أن القوة البرية

بما تمتلك من إمكانيات بشرية وموارد طبيعية سكون في مركز أقوى يمكنها من غزو أية

قار أخرى وفرض السيطرة عليها.

كما يؤكد ماكندر على الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، والمركزية مفهوم نسبي ويمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، إلا أن القارة الأوراسية تقع في مركز العالم، ويقع في مركزها قلب العالم Heartland هو تجمع الكتل القارية للأوراسيا، وهذا الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة على العالم بأسره، كما يعتبرHeartland هو المنطقة الأكثر أهمية في السياق الأعم ضمن حدود الجزيرة العالمية، وعلى هذا يقوم ماكندر بتدريج المدى الكوني عبر نظام الدوائر المتحدة المركز، وأطلق ماكندر على المنطقة الوسطى في الجزيرة العالمية اسم منطقة الارتكاز وقد عدل هذا الاصطلاح فيما بعد إلى قلب الأرض Heartland ويلاحظ أن فيرجريف هو الذي سبقه في استخدام هذا المصطلح، ويسمى بأرض القلب، بعد ذلك يأتي الهلال الداخلي أو الحدي وهو الطوق المتطابق مع مجالات

الحافة في القارة الأوراسية والهلال الداخلي يمثل وفقا لماكندر منطقة حضارة ذات تطور أكثر كثافة، يلي ذلك المنطقة الأبعد نحو الخارج الهلال الخارجي أو الجزيري، وهي منطقة خارجية بصفة كلية بالنسبة للكتلة القارية للجزيرة العالمية، ويمكن تفصيل قلب العالم وفق ما يلي:[2]

1- قلب الأرض

يوجد فيه مساحة كبيرة من الأحواض النهرية الداخلية أو المتجهة صوب القطب الشمالي في أوراسيا، وتلك هي المنطقة الممتدة من نهر الفولغا غربا إلى سيبيريا الشرقية في الشرق، ومن جبال الهمالايا في الجنوب إلى

---

[1] – حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره**، ص208

[2] – صبري فارس الهيتي، **دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس**،(الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012)، ص 210.

منطقة القطب الشمالي في الجنوب . أشار ماكندر أن الملامح المميزة لقلب العالم إنها منطقة محاطة من ثلاث جهات بجبال ويحدها الحيط المتجمد في الجهة الأربعة، مما جعلها حصنا طبيعيا من الصعب الوصول إليه وبالتالي فهو مكان آمن.

2– الهلال الداخلي

الذي يحيط بقلب العالم ويتضمن أوروبا غرب الأورال وجنوب غرب آسيا خارج الأرضي الإيرانية والهند وجنوب شرق آسيا ومعظم الصين.

3– الهلال الخارجي

ويضم قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبريطانيا واليابان.

أعاد ماكندر في سنة ***1943*** صياغة أفكاره عن نظرية قلب العالم، حيث تصور منطقه ارتكاز أخري ولو أنها حسب رأيه أقل أهمية من سابقتها وسماها القلب الجنوبي وتتكون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن مياه هذا القلب تفيض من الهضاب الداخلية إلى كل من النيجر والكونغو والزمبيزي والأولانج واللمبوبو، وتصلح الأجزاء العليا لهذه الأنهار كلها للملاحة إلى مسافات طويلة، وثمة وجه شبه بين منطقتي القطب الشمالية والجنوبية ذلك أن كلا منهما يوجد به غابات وحشائش كثيرة . يتصل القطبان الشمالي والجنوبي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب، وبلاد العرب في رأي ماكندر هي تلك التي تمتد من لنيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا، ومن سفوح جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن جنوبا أي حوالي ***1800*** ميل وتمتاز هذه المنطقة بوجود ثلاث طرق مائية وهي النيل والبحر الأحمر، نهر الفرات والخليج العربي، كما أن بلاد العرب نفسها تكون طريقا بريا بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي .[1]

أما التعديل الثاني الذي أدخله ماكندر على نظريته وهو استبعاد(أرض لينا) نسبة إلى نهر لينا في منطقة القلب وهي تقع إلى الشرق من نهر ينسى لقلة أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، ورأى أيضا **أن** الدول على شاطئ الأطلنطي الشمالي، غرب أوربا وأمريكا الشمالية ترتبط بروابط وثيقة وذات قوة صناعية وعسكرية جبارة، واعتبرها منطقة جيو إستراتيجية خطيرة، واستحدث اصطلاح جديد هو الحوض الأوسط ويقصد به شمال المحيط الأطلنطي وشرق الولايات المتحدة وغرب أوروبا.

وانتهى ماكندر إلى فرضياته العلمية والتي يدور فحواها حول ما يلي:[2]

[1] – نصري دياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مرجع سابق**، ص ص 56–57.

[2] – صبري فارس الهيتي، **دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس، مرجع سابق**، ص 213.

من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب الأرض

كما لاحظ أن قلب العالم يحتل إقليما جغرافيا لا يتمتع بصفات تؤهله لهذه القيادة أو المركز الخطير الذي وضعه فيه ماكندر، ولهذا فإن سبيكمان يري أن الحافة التي تحيط بالقلب(الهلال الهامشي)، والتي سماها ماكندر:

"من يحكم قلب الأرض ب الجزيرة العالمية"

"من يحكم الجزرة العالمية يحكم العالم"

أما على المستوى السياسي فكان ذلك يعني الاعتراف بالدور القيادي لروسيا في المفهوم الاستراتيجي، حيث يقول ماكندر : تحتل روسيا في هذا العالم موقعا استراتيجيا مركزيا هو المربع الذي ينسب لألمانيا في أوروبا، وبإمكانها أن تسدد الضربات وأن تستقبلها في الوقت نفسه من كافة الاتجاهات باستثناء الشمال، والتطور النهائي لحركيتها والمربط بالسكك الحديدية ليس إلا مسألة وقت، ويرى ماكندر في هذا السياق أن المهمة الأولى للجيوبولتيكا الانجلو ساكسونية هي الحيلولة دون تشكل الاتحاد الاستراتيجي القاري حول المحور الجغرافي للتاريخ، وعليه فان إستراتيجية قوى الهلال الخارجي تتمثل في انتزاع أكبر قدر ممكن من الأماد الشاطئية منHeartland ووضعها تحت سيطرة الحضارة الجزيرية

الفرع الثالث: النظرية الجيو بوليتيكية

يرى أصحاب هذه المدرسة أن الحكومة الروسية بالغت في التوجيه نحو الغرب، بينما أهم احتياجات روسيا هي في الشرق والجنوب الأوراسي الذي يعتبر أساس الهوية الحضارية . وهي التي تستطيع من خلالها التحرك بأكثر مرونة وقدرة على التأثير.

مؤكدين على أن الحفاظ على الهوية السلافية؛ الطموح الأوراسي يكون عبر الأطراف البرية والوصول إلى المياه الدافئة يتم عبر الحفاظ على أوكرانيا، ودليلهم في ذلك الصراع الدائم بين الشرق والغرب لأهميته الجيوبولتيكية:

-إن الدعوة إلى الأولوية الأوراسية، وبعث الهوية الوطنية الروسية، هو أنجع لروسيا حسب دوستوفيسكي الذي يعتبر أن نفوذ روسيا في آسيا أفضل من أوربا، حيث قال: **"في أوربا نحبس أنفسنا طفيليين أما في آسيا فنستطيع أن نمشي كالأسياد"**[1]

[1] – *Richard sakawa,* ***russian politics and society****, london&new York: routledge taylor&francis group, fourth edition, 2008, p, 378 .*

من خلال دراسة هذا المبحث والمتمثل في الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الروسية خلصنا إلى أن وضوح التصورات الإستراتيجية الروسية بخصوص ضرورة استرجاع الهيبة والمكانة الدولية الضائعتين والحفاظ على مصالح الأمن القومي الروسي باستعمال كل الوسائل الناعمة والصلبة عكس ما كان موجودا في الفترة السابقة التي غابت فيها الرؤى الإستراتيجية الواضحة لمستقبل روسيا الاتحادية في النظام الدولي.

المبحث الثاني: المحددات المبلورة للإستراتيجية الروسية.

عند الحديث عن محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية، فيمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظِّف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية، فروسيا في صياغتها لإستراتيجيتها لم تعتمد فقط على العامل الإنساني والجيوبوليتيكي، وإنما ركزت أيضا على المتغير الاقتصادي، النظام السياسي والعامل العسكري وما لديه من قدرة تأثيرية سواء كانت من ناحية الكم أو النوع ، فالمتغير العسكري يعد من أهم الوسائل التي تنتهجها الدولة في الحفاظ وضمان أمنها القومي. [1]

المطلب الأول: محددات الإستراتيجية الروسية الداخلية.

تعد المحددات الداخلية من أهم عوامل تكوين أي إستراتيجية، فاتساع المساحة والطبيعة البشرية وخصوصية التقاليد الاجتماعية والموقع الجغرافي وكذا الجانب الاقتصادي والعسكري من أبرز محددات لتكوين أي إستراتيجية والإستراتيجية الروسية كغيرها من الإستراتيجيات تهتم بهذه المتغيرات.

الفرع الأول: المتغير الجغرافي

تعد المتغيرات الجغرافية، لاسيما الموقع الجغرافي ، عنصرا فاعلا في التأثير في السياسة الخارجية للدول، وعلى الرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الأسلحة ووسائل الاتصال والمواصلات المعاصرة ، فإنه مازال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر ، فهو ما يزال يؤثر في أفعال النخبة الحاكمة ، وإن كان هذا التأثير يتوقف على مدى إدراك أهمية هذا المتغير وتفسيره لدى صانع القرار ، ويعود هذا إلى سببين : أولهما أن الواقع الجغرافي للدولة يرتب أحيانا مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا ، وذلك بفعل تمتع الجغرافية بالثبات النسبي والثاني هو دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول ، وانعكاس ذلك على نوعية علاقتها بالدول الأخرى ولاسيما القريبة منها جغرافيا .

[1] _ أحمد عبد الله الطحلاوي،" **استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية** "، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: http://www.acrseg.org/16360 (11/01/2020)

فتأثير المتغيرات الجغرافية على روسيا يكمن في موقعها الجغرافي الحالي التي تعد الوريثة للاتحاد السوفيتي السابق.[1] حيث تقع روسيا الاتحادية في نصف الكرة الأرضية الشمالي ، وتعد روسيا أكبر الدول ، حيث تبلغ مساحتها 4, 17075 ألف كيلو مترا مربعا ، الجزء الأوروبي من روسيا (يمثل ربع مساحة الدولة) يقع في أوروبا الشرقية ، ويسمى الجزء الأوروبي لروسيا أما المنطقة الواقعة شرق جبال الأورال (وتمثل ثلاثة أرباع مساحة الدولة) تسمى الجزء الآسيوي لروسيا ، ويقع حوالي 18% من أراضي روسيا في نطاق الدائرة القطبية الشمالية ، تطل روسيا على ثلاثة محيطات :المحيط القطبي المتجمد شمالا والأطلنطي غربا والهادي شرقا ولديها أطول حدود تبلغ 62,3 ألف كيلومترا ، منها 12,6 ألف كيلومترا من الحدود البرية و37,7 ألف كيلومتر من الحدود البحرية .[2] أنظر الملحق رقم (03).

يتراوح مناخ روسيا بين رطب قاري في معظم روسيا الأوروبية ، وشبه قطبي شمالي في سيبيريا ، ومناخ قارص في القطب الشمالي ، تعتبر حالة التجمد السائدة في أغلبية سيبيريا العائق الأعظم أمام التنمية ، فضلا عن أن الظروف المناخية القاسية ، والتضاريس ، وبعد المسافة تعيق استغلال الموارد الطبيعية .[3]

وبهذا ومن خلال نظرة واحدة إلى الخريطة سنلاحظ أن الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية هو موقع قاري بكل ما ينطوي عليه هذا الموقع من أسباب القوة والضعف ، صحيح أن هذا الموقع يتيح لها مزايا إستراتيجية لا يستهان بها إلا انه ليس بالموقع الجغرافي المثالي من حيث السيطرة وبسط النفوذ فقد حرمت البلاد من تأثير البحار ، كما حرمت من الموانئ الجيدة التي تطل على بحار دافئة صالحة وعلى صلة ميسورة بالعالم الخارجي ، وهي المعاناة نفسها للاتحاد السوفيتي .[4]

---

1 ـ لمى مضر جرئ الإمارة ، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** ، (الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2005) ، ص 15

[2] ـ (د.إ) ، انظر على الرابط الالكتروني التالي /ar .russia.edu.ru/russia/geo (16/04/2016)

1ـ مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص . 147 .

[4] ـ مضر الإمارة ، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003 ، مرجع سابق** ، ص . 16 .

الفرع الثاني: المتغير السكاني

يعتبر المتغير البشري من أهم مقومات قوة الدولة، إذ يمثل ركن من أركان قيام الدولة، فتعد الشعوب المتجانسة أقوى من الشعوب التي لا تعرف وحدة متجانسة. فوجود أي إختلاف مهما كانت ستقلل من قوة الدولة، كما تساهم العوامل الثقافية والسلوك السياسي في تحديد وإبراز السلوك المجتمعي ككل.[1]

تحتل روسيا من حيث السكان المرتبة الخامسة بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا حيث بلغ عدد سكانها 148مليون و800 ألف نسمة منهم 130 مليون ذو أصول روسية 73 % منهم يعيشون في المناطق الحضرية ، أكثر من 5 ملايين من التتار ، ما يقارب 4 ملايين من الأوكرانيين ، 1,7 مليون من تشوفاش و1,7 مليون يهودي ، ما يقارب 1,3 مليون باشكير ، أكثر من مليون بيلاروسيين وأكثر من مليون من المولدفيين ، تعد روسيا مجتمعا متعدد الأعراق وتشمل أكبر المجموعات العرقية الروس بنسبة 81,5 % والتتار 3,8% والأوكرانيين 3% ، التشوفاش 1.2% الباشكيرية 0,9% ، البلاروسيين 0,7% ، المولدفيين 0,7% وأكثر من 80% من السكان يتحدثون

اللغة الروسية الأصلية ، أما عن اللغات الأخرى تستخدم في مناطق الأقليات العرقية ، كما أن لروسيا تنوع ديني تمثل في الديانتين الرئيسيتين الأرثوذكسية المسيحية والإسلام ، يبلغ عدد المسلمين في روسيا 19 مليون مسلم فهي تعد ثاني أكبر ديانة في روسيا ومعظمها في "باشكورتوستان" ، "داغستان "، "كباردا "، "بلكاريا"، "أوسيتيا الشمالية" ، "تتارستان" ،" أنغوشيا" و"الشيشان"[2] ، وقد واجه الكرملين عدد من القوميات الإسلامية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا وبخاصة في منطقة القوقاز ، مما انعكس سلبا على علاقاته معهم جميعا ، وخاض الحرب مرتين في الشيشان [3]. *

وقد أدرك القادة الروس دور هذه الفئة المسلمة وما تلعبه داخليا وخارجيا بانضمام روسيا إلى منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب ، فضلا على أن الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " كان أول من اعترف رسميا

---

[1] _ (د.إ)، انظر على الرابط الالكتروني التالي :(13/02/2016) http://lbn.rs.gov.ru/ar/node/699

(*) حرب الشيشان : الأولى دارت بين روسيا والشيشان بين ديسمبر 1994 وأوت 1996 أدت الى استقلال فعلي وليس رسمي للشيشان عن روسيا ، أما حرب الشيشان الثانية شنتها روسيا على الشيشان في 26 أوت 1999 ، أنهت الحرب استقلال الشيشان الذي عقب الحرب الشيشانية الأولى .

[2] _ (د.إ)، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:(17/04/2016) www.rusemb.org.uk/russiageography/

[3] _ (د.إ) ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:

www/almustaqbal.com/v4/Article/aspx ?Type=NP&ArticleID=675507 (17/04/2016)

بأن روسيا هي بلد إسلامي إضافة إلى أبعادها الأخرى حيث قال: [1] " **إن المسلمين في روسيا لديهم كل الحق للشعور بأنهم جزء من الأمة الإسلامية العالمية ، وأن روسيا كانت ولا تزال حليفا جيو سياسي للإسلام** " ، وما يلاحظ أن الرئيس " فلاديمير بوتين " قد واصل على منوال الرئيس " ديمتري ميدفيديف " [2]**يوم أن قال** " **إن روسيا بصفتها عضوا مراقبا في منظمة المؤتمر الإسلامي عازمة على مواصلة توسيع الحوار البناء مع العالم الإسلامي ، أنني متأكد من أن هذا الانخراط النشط سيسهم في خلق نظام أكثر إنصافا في العلاقات الدولية وحل النزاعات على الصعيدين العالمي والإقليمي** ".[3]

الفرع الثالث: المتغير الاقتصادي

استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها ، وبالذات خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، واعتماده قواعد اقتصاد السوق وإنشاء قوة شرائية لدى المستهلكين وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال وخفض الضرائب ، أن يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء ، إن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوروبا ، واتساع نشاط الرأسمال الروسي العام والخاص خارج حدود روسيا نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي .[4]

رغم أن حجم الاقتصاد الروسي يبلغ نصف حجم الاقتصاد السوفيتي سابقا إلا أن الموجودات الاقتصادية وأصولها الثابتة في روسيا عظيمة الحجم ، وتملك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم والمطلوبة للصناعات الحديثة ، وتعتبر جبال " الأورال " الغنية بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي والفحم والأخشاب من أهم مناطق احتياطات الموارد الخام في روسيا ، مما يجعل روسيا في طليعة الدول الغنية في المواد الخام المختلفة ، ويعتبر النفط والغاز من أهم مصادر العملة الصعبة لروسيا ، كما أن روسيا تنتج وتصدر العديد من المعادن الأخرى ، مثل الذهب وأنواع الوقود المختلفة ، وقد ورثت روسيا

---

[1] _ رسلان غوربانوف ، عبد الله رينات محمدوف ، **المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2012) ، ص ص.3،2.

[2] _ **المكان نفسه .**

[3] _ **المكان نفسه.**

[4] _ لمى مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق ،** ص . 149 .

معظم الصناعات العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق ، وتعتبر صناعة السلاح في روسيا أكبر المنتجات الصناعية المصدرة إلى العالم . [1]

أما عن النمو الاقتصادي فقد بلغ سنة 2002 ما يعادل 4,7% ليقفز سنة 2003 الى 7,3% والى 7,1 % سنة 2004 و5,8% سنة 2005 ما يبين عودتها الى الساحة الاقتصادية الدولية غير أن هذا الرجوع تم بفعل الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول والغاز باعتبارهما يشكلان المصدر الاستراتيجي في الصادرات ، وهذا من خلال إنتاج بلغ 7,3 مليون برميل في اليوم الواحد من أوت 2003 ما جعل روسيا تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج وثاني أكبر مصدر للبترول الخام الشيء الذي يصنف روسيا ضمن قائمة الدول البترولية ، هذا بالنظر إلى الإدارة السياسية المعلنة لرفع إنتاجها إلى 150 مليون طن مع بداية 2020

واحتلال مرتبة المنتج والمصدر الأول للطاقة طوال القرن الواحد والعشرين ، كذلك تعتمد روسيا على هذه الموارد لتسديد الديون الخارجية بحيث تذهب 50 % من المداخيل لهذا الغرض ، أيضا ترتكز الإستراتيجية الطاقوية الروسية على السوق الأوروبية حيث تزوده ب 50% من حاجياته من البترول كوسيلة لتنويع الزبائن وعدم البقاء تحت رحمة الزبون الأمريكي ، وتستحوذ روسيا على 26,7 % من احتياطي الغاز في العالم وبالتالي فهي تعتبر أول منج للغاز في العالم بنسبة 22.1 % من الإنتاج العالمي الشيء الذي يعتبر ورقة رابحة بالنسبة للقادة الروس خاصة في الوقت الذي تعرف فيه منطقة الشرق الأوسط حالة من عدم الاستقرار .كما قام الرئيس " فلاديمير بوتين" في 16 ماي 2003 بتطوير الروابط الاقتصادية مع "دول كومنولث الدول المستقلة " (*). [2]

وبفضل الأسعار المرتفعة لبرميل النفط كان نمو ناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 في روسيا 1,3 % في ظل سعر 108 دولارات لبرميل النفط ، وفي عام 2014 بلغ هذا النمو 0,6 % فقط عندما كان سعر

---

[1] _ أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية** (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2011) ، ص ص . 105 ، 106

(*) كومنولث الدول المستقلة : منظمة دولية أورو- آسيوية مكونة من 12 جمهورية سوفيتية سابقة ومقرها "مينسك"" روسيا البيضاء "، مكونة من روسيا ، بيلاروسيا ، أوكرانيا ، مولدافيا ، جورجيا ، أرمينيا ، أذربيجان ، تركمانستان ، أوزبكستان ، كازاخستان ، طاجيكستان وقرغيزيا ، فهي منظمة تتحد بتعاون متميز وتشمل مجالات التجارة والتمويل والقوانين والأمن ، كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة التهريب والإرهاب .

[2] _ صابر ايت عبد السلام ،" **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي:
http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_3335.html (17/04/2016)

برميل النفط حوالي 98 دولارا ، علما بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012 كان نحو 3,4 % ، بينما كان المعدل المتوسط لنمو هذا المؤشر حوالي 7% سنويا خلال الفترة من 2000 وحتى 2007 آنذاك.[1]

الملاحظ أن المتغيرات الاقتصادية في روسيا كانت وما تزال أحد العوامل التي تؤدي دورا في رسم الإستراتيجية الروسية ، فكلما وجدت روسيا أن إقامة علاقات مع أي دولة ستعود عليها بالفائدة ، تتحفز وتندفع أكثر نحو هذه الدول ، ونحو إقامة علاقات اقتصادية وسياسية معها ، حتى ولو كانت هذه الدول ذات توجهات سياسية مختلفة ، فروسيا تسعى إلى إقامة علاقات تعود عليها بالفائدة ، بغض النظر عما سوف تعكسه مثل هذه العلاقات .[2]

الفرع الرابع: المتغير العسكري

ورثت روسيا الاتحادية الاتحاد السوفيتي الذي كان حتى حين تفككه يشكل القوة العالمية الثانية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن أنها ورثت الجزء الأعظم من الترسانة النووية الإستراتيجية السوفيتية التي توصف بأنها آلة عسكرية ذات حجم متضخم للغاية وهي بهذا تعد إحدى القوى الكبرى بامتلاكها ترسانة نووية تأتي في المرتبة الثانية في العالم .[3]

مع تولي الرئيس " فلاديمير بوتين" رئاسة روسيا في عام 2000 بدأت تؤتي خطوات الإصلاح العسكري ثمارها حيث شهدت روسيا على مدى السنوات العشر (2000- 2009) من فترة لأخرى محاولات لإحداث إصلاح هيكلي في الجيش وتحويله إلى جيش احترافي والاعتماد على مستويات تقنية أكثر كفاءة [4] ، ففي خطاب للرئيس " فلاديمير بوتين " أمام البرلمان في 12 ديسمبر 2013 أشار الى تنامي القدرة العسكرية الروسية مشيرا إلى أن روسيا بعقيدتها العسكرية وقدراتها ومنظومات التسلح العصرية المتوافرة لديها قادرة على التعامل مع التحديات والمخاطر المتمثلة في زيادة القدرات العسكرية للدول وظهور منظومات تسلح جديدة مثل القنابل النووية المحدودة والصواريخ التدميرية غير النووية والمنظومة الصاروخية المفاجئة وبعيدة

---

[1] _ هاني شادي ، "**الاقتصاد الروسي مع بداية 2016** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي:
http://mobile.assafir.com/Article/1/466178 (17/04/2016)

[2] _ مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص ص . 157 .

[3] _ **المرجع نفسه** ، ص 159 .

[4] _ معتمد عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص ص . 58، 59 .

المدى ، وضمان أمن الدولة وسلامتها ، وقد أشار إلى أن روسيا بصفتها دولة عظمى لا تسعى إلى الهيمنة أو القيادة الدولية والإقليمية وهذا ما اعتبره بعض المحللين انتقادا غير مباشر للولايات المتحدة . [1]

بحسب إحصاءات أوردها موقع "Global fire power " لعام 2016 ، يعد الجيش الروسي ثاني أقوى جيش بين جيوش العالم بترسانة عسكرية برية وبحرية وجوية ضخمة، يزيد عدد دباباته على 15398، فيما يصل عدد طائراته إلى 3547 طائرة حربية، و751مقاتلة وحوالي 1438طائرة هجومية.وبالإضافة إلى قوة صاروخية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، يمتلك الجيش الأحمر عددا من الأساطيل البحرية والغواصات النووية وحاملة طائرات واحدة.على مستوى القوة البشرية، يبلغ عدد من يصلون إلى سن التجنيد في روسيا سنويا نحو مليون و355 ألف شخص تقريبا، فيما يصل عدد الجنود العاملين إلى766055عامل. أما جنود الاحتياط فيصل عددهم إلى مليونين و485 ألفا. [2]

وخلافا لما جرى عليه العمل فمن المعروف أن العقيدة العسكرية الروسية يتم إصدارها عادة كل عشر سنوات حيث تم إصدار آخر وثيقة[3] من طرف الرئيس الروسي السابق " ميدفيديف " في فيفري 2010 وهو ما يفسر ما أدخله الكرملين من إضافات وتعديلات على النص السابق لهذه العقيدة العسكرية التي أقرها الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " سنة 2014 وليس في عام 2020 كما هو مقرر حيث كشف الرئيس " فلاديمير بوتين " أن روسيا " **صارت مدعوة إلى تغيير عقيدتها العسكرية ، ولاسيما بعد إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على نشر عناصر درعها الصاروخية في أوروبا وألاسكا (المجاورة للشرق الروسي في شرق سيبيريا) ، وتعزيز قوات " ناتو " ونشر قواعد عسكرية جديدة في بلدان شرق أوروبا ، على تخوم الأراضي الروسية ، إلى جانب الاستمرار في خطط " عسكرة الفضاء الكوني ، ومحاولات استخدام الأسلحة الإستراتيجية بوصفها أسلحة غير نووية** " كما نصت العقيدة العسكرية على عنصر مهم وخطير من بين أربعة عشر خطرا عسكريا خارجيا أساسيا على روسيا وهو يتمثل ب " **"نشاطات أجهزة الاستخبارات والمنظمات التخريبية الأجنبية ، والتهديدات المتصاعدة للتطرف والإرهاب ، بما فيها أعمال المنظمات**

---

[1] _ إبراهيم نصر الدين وآخرون ، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2014)، ص ص . 57، 58 .

[2] _ (د.ا)، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :
http://www/globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp ?country_id=russia. (19/05/2016)

[3] _ ايت عبد السلام ، **مرجع الكتروني سابق .**

الإرهابية والأفراد التي تهدف الى تقويض سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ وتقنياتها ".[1]

الفرع الخامس: المتغير السياسي

تتكون روسيا الاتحادية من 84 عضوا ، أو وحدة إدارية فيدرالية أساسية، وهي 21 جمهورية و9 أقاليم و46 مقاطعة و6 مناطق حكم ذاتي (الواحدة منها مقاطعة و5 دوائر) ومدينتان **القيادة السياسية**

فيدراليتان(موسكو وسانت بطرسبورغ) ،و وفقا للدستور الصادر في عام 1993 تعتبر روسيا دولة يرأسها رئيس منتخب .

على الرغم من إن الدور الروسي كان مرتبكا وضبابيا ، بفعل إعادة بناء الاتحاد الروسي ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي السابق، الا أن تسلم الرئيس "فلاديمير بوتين " للحكم كان إيذانا بإعادة بناء للفعالية الروسية على المستويين الداخلي والدولي .[2]

كانت المهمة الرئيسية للرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى ، من خلال الثبات على مواقف مستقلة ، دون رفض الماضي السوفيتي أو التكفير عنه، لأنه جزء من الذاكرة الروسية الوطنية وعامل مؤثر في تكوين المجتمع الروسي الحديث، ولهذا السبب عادت بعض الرموز القديمة للدولة السوفيتية بالظهور، ومنها العلم الأحمر كرمز للجيش الروسي والنجمة السوفيتية المذهبة ترافق ذلك مع وقف التدهور الاقتصادي، وزيادة معدلات، النمو حيث عالج مشكلات كثيرة، كانت تعترض طريق روسيا مثل الدين العام وإعادة إطلاق مشاريع التنمية وبناء القدرات الروسية العسكرية المتجددة، والقضاء على الفساد .[3]

إن انطلاق القيادة الروسية، لهدف زيادة تعظيم قوة روسيا ونفوذها، واستعادة بعض قوة الاتحاد ورغبتها في استبعاد العودة لسياسات الحرب الباردة، لمعرفتها بأنها حرب مكلفة ماديا وسياسيا وأمنيا

---

[1] _ (د.إ) ، "**العقيدة العسكرية الروسية الجديدة**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :
aawasat.com (19/05/2016)

[2] _ (د.إ)، أنظر الرابط الالكتروني التالي:
http://www.arabia-expo.info/arab/about/russia.php (13/02/2016)

[3] _ حميد حمد السعدون ، " الدور الدولي الجديد لروسيا " ، **مجلة الدراسات الدولية** ، ع .42 ، العراق ، 2009 ، ص ص . 1 ، 2 .

، في حين، أنها لم تزل مستمرة في سعيها لمكافحة أثارها السلبية داخل مجتمعاتها، هذا غير ما لديها من شبكة المصالح المتعددة، مع أطراف دولية كثيرة، وهذا بلا شك يتقاطع ومنهجية سياسات الحرب الباردة وتداعياتها المختلفة .[1]

1- النخبة السياسية :

يمكن التمييز داخل النخبة السياسية الروسية بين تيارات أو اتجاهات رئيسية عدة يمثلها أولا الإصلاحيين الليبراليين ، وثانيا القوميون والمحافظون والشيوعيون ، ثم ثالثا اتجاه الوسط إضافة إلى اتجاهين هما يمين الوسط ويسار الوسط :[2]

- **الليبراليون** : يرى أنصار هذا التيار أن الطريقة المثلى لتحقيق المصالح الوطنية الروسية تتم من خلال أتباع سياسة تعاونية مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، والدعم الغربي يعد أساسيا من أجل التخلص من الصعوبات الداخلية التي تمر بها روسيا في المرحلة الانتقالية ، ويقر هذا الاتجاه بحق جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في الاستقلال .
- **القوميون والمحافظون والشيوعيون** : القوميون يركزون على وحدة روسيا ، ويشككون في النيات الغربية ، ويفضلون أن تعتمد روسيا على مواردها الذاتية في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية ، ويربط هذا التيار مشكلات روسيا بالعامل الخارجي ، ويدعو الى إتباع سياسة توسعية لروسيا بحيث تسيطر من جديد على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق أما عن المحافظون فهم يفضلون العودة إلى النظام المركزي في الاقتصاد ويرفضون اقتصاد السوق ، كما يرون ضرورة تنمية القدرات العسكرية الروسية ، ويرفضون أن يكون للدول المجاورة لروسيا حقوق مساوية لروسيا ، يدعون الى بناء دولة روسية قوية تحمي الأقليات الروسية في الخارج ومن بين أهم رموز هذا التيار " ألكسندر روتسكي " و" رسلان حسبولاتوف " وبالنسبة للشيوعيين فهم من دعاة توسيع نطاق الأسواق والنفوذ الروسي وإقامة علاقات مميزة مع دول الشرق الأسيوية والعالم الإسلامي والصين ، والسعي لإعادة الاتحاد السوفيتي على أساس طوعي تدريجيا وعبر الاستفتاء ، يسعى هذا التيار لتقييد النفوذ الغربي على روسيا ، ومن أبرز القيادات الشيوعية ، أما عن الاتجاه الوسط فالسائد بينهم يؤمن بروسيا الموحدة وبضرورة تجنب أي سياسات تؤدي الى تجزئة البلاد ، والحد من اللجوء الى الغرب لتوفير

[1] _ **المرجع نفسه** ، ص 3 .

[2] _ مضر جرئ الإمارة ، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** ، **مرجع سابق** ، ص ص . 86- 89 .

الاستثمارات والمساعدات لروسيا هناك في هذا الاتجاه تيارين الأول يمين وسط فهم يفضلون التحول الى اقتصاد السوق تدريجيا مع الحفاظ على دور واسع للدولة ، أما عن الثاني " يسار وسط فيرى هذا الاتجاه أن روسيا كمزيج أوروبي- آسيوي ، كما يعكس ذلك تكوينها العرقي ويدعو الى الحفاظ على مصالح روسيا الاقتصادية والعسكرية والدفاع عن الروس في الجمهوريات السوفيتية السابقة .[1]

- هناك مجموعات تؤثر في السياسة الدولية منها ما يعرف بمجموعة" السيلوفيكي" فهي تؤمن بأن مصلحة روسيا الأساسية هي في حماية محيطها الجغرافي من التأثير الغربي واعتماد سياسة مناوئة للغرب. وتعد رؤى المفكر الروسي ألكسندر دوغين المقرب من الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " ومؤسس "حزب أوراسيا" مثالا للجانب المتطرف من رؤية مجموعة "السيلوفيكي" فهم يرون أنفسهم سوفيت لكن ليسوا شيوعيين، واهتمامهم الأول هو الأمن القومي الروسي، في المقابل نشأت نخبة أخرى مدفوعة بقاعدة رجال الاقتصاد والقانون والأعمال عرفت باسم "سيفيليكي" "Civiliki" تمحورت رؤيتها حول فكرة أن مصلحة روسيا تكمن في الانفتاح على الغرب والتطوير الاقتصادي، ولموازنة هذه المجموعة سياسيا استدعى الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " أحد رموزها " ديمتري ميدفيدف " ليكون رديفه في الكرملين، وعليه فإن سياسة روسيا اعتمدت لفترة على التوازن بين هاتين المجموعتين: السيلوفيكي ويمثلها " فلاديمير بوتين" و"السيفيليكي" ويمثلها " ديمتري ميدفيدف"، وانعكس هذا التوازن على توزيع المناصب حيث تولى رموز "السيلوفيكي "بعض وزارات الدولة كالخارجية والداخلية والاستخبارات، بينما تولي رموز من "السيفيليكي "وزارات المالية والاقتصاد والعدل.[2]

إن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الروسي لا تجعل جهة واحدة داخل روسيا مركز القرار أو صاحبة القوة والشرعية التي تمكنها من فرض رؤيتها، وبالتالي تلعب النخبة السياسية وشبكة العلاقات بين رجالها دورا محوريا في توجيه السياسة الروسية، ولذلك فإن فهم مزاج ورؤية هذه النخبة يقود إلى فهم أفضل لسياسة روسيا، ويبدو اليوم أن مجموعة "السيلوفيكي" هي التي تتصدر المشهد الروسي.[3]

---

[1] _ **المرجع نفسه** ، ص . 89.

[2] _ سعود كابلي ، "**نظرة تفسيرية للسياسة الروسية : دور النخبة السياسية**"، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.alwatan.com.sa/Article/Detail.aspx?Articleld=1721 (14/04/2016)

[3] _ **المكان نفسه.**

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للإستراتيجية الروسية.

للمتغيرات الخارجية تأثيرا بشكل أو بآخر في إستراتيجية أي دولة وذلك لمحدودية قدرة الدولة على التأثير فيها ، وإنما عليها أن تتكيف معها ، أيضا تعد عملية معرفة وتحليل البيئة التنافسية والخصوم أهمية خاصة واستثنائية لأنها تحاكي بعنق أبرز المتغيرات ذات التأثير المباشر في الدولة ، فهناك متغيرين أديا دورا مؤثرا في الإستراتيجية الروسية هما المتغير الإقليمي والمتغير الدولي:[1]

الفرع الأول: المتغير الإقليمي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت دول جديدة كانت منضوية أساسا تحت ظل الاتحاد السوفيتي السابق ، ولكن عملت روسيا دائما على ممارسة نوعا من الهيمنة على الأقاليم المجاورة لها التي ظلت بمثابة مناطق نفوذ لها ، وعملت على منع أي تدخلات خارجية في هذه المنطقة (آسيا الوسطى) ، وتعاملت مع هذه المنطقة على أنها تمثل منطقة أمن استراتيجي بالنسبة لروسيا ، فلذلك كانت تخشى حدوث أي نزاعات في هذه الدول يمتد آثارها إليها ، كما عملت على الدفاع عن مصالح الأقليات الروسية الكبيرة داخل هذه الجمهوريات.[2] وهو ما يبدو واضحا من خلال ربط هذه الدول بمعاهدة الكومنولث ، إذ تم إنشاء " كومنولث الدول المستقلة " في 21 ديسمبر 1991 ، وذلك إدراكا من روسيا أنها لا تستطيع الاستغناء عن هذه الدول ، حيث أقامت موسكو روابط سياسية وعسكرية بينها وبين هذه الدول ، وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة ، وإبرام معاهدة رسمية تربط بين القوات المسلحة لدول الكومنولث .

كما أن ردة فعل الروسي على الغزو الجورجي لاوستيا الجنوبية كانت بالنسبة للكثير من المراقبين والمحللين مفاجئة فلم يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم والقوة والسرعة ، حيث سعت روسيا من خلال تدخلها في جورجيا منع توسع حلف شمال الأطلسي الذي يسعى بحزم إلى ضم كيانات جديدة كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق إلى عضويته ،[3] ونشر المنظومة الصاروخية الأمريكية بالقرب من الحدود الروسية ، كما أن

[1] _ لبنى عبد الله محمد، علي يسن عبد الله ،" **السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011- 2014**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :
http://democraticac.de/?p=16397 (19/04/2016)

[2] _ مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص 277 .

[3] _ **المرجع نفسه** ، ص ص . 297- 299 .

روسيا تدرك أن لكل من أوسيتيا وأبخازيا أهمية استراتيجيه لها للحفاظ على تواجدها في منطقتي البحر الأسود وجنوب القوقاز.[1]

وقد اعتبر وزير الخارجية الروسي " سيرجى لافروف " توسع الغرب في اتجاه أوروبا الشرقية عبر عضويتي حلف الناتو والاتحاد الأوروبي " **السلوك الاستراتيجي الغربي المتمثل بنشر نفوذه الجيوبوليتيكي الى الشرق أنه نسخة جديدة من سياسة احتواء روسيا** " ، فروسيا تفضل دائما أن تبقى هناك دول مستقلة في أوروبا تشكل منطقة عازلة تفصل بينها وبين تحالف أنجلو- ساكسوني محتمل ضدها ، خاصة بعد وصول الغرب الى جورجيا وأوكرانيا ، لذلك استخدمت روسيا أدوات القوة الناعمة والصلبة من أجل الحفاظ على مكانتها في مناطق نفوذها ، فعملت على تأسيس سلسلة من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ، مثل الاتحاد الجمركي مع بيلاروسيا وكازاخستان ، وتعزيز " منظمة معاهدة الأمن الجماعي " ، و" منظمة شنغهاي للتعاون " و" المجموعة الاقتصادية الأوراسية ". وأيضا استخدام القوة العسكرية ، فقد عملت على فصل أراض من جورجيا حين اعترفت باستقلال إقليمها أبخازيا وأوسيتا الجنوبية ، وأيضا في الحالة الأوكرانية ، وضم القرم . وهذا ما يشير الى محاولة روسيا لتأكيد حقها الجيوبوليتيكي في مناطق مصالحها المميزة.[2]

لقد جاء تجاهل الغرب للمطالب الأمنية الروسية في القارة الأوروبية والمضي في ضم دول شرق ووسط أوربا إلى حلف الأطلسي دافعا قويا لتوجه موسكو إلى الشرق الآسيوي لتعويض انحسارها الأمني على الساحة الأوروبية وازدياد إدراكها لأهمية المصالح المشتركة التي يمكن أن تتحقق مع الدول الآسيوية ،ومن هنا جاء التقارب الروسي مع الدول المهمة في آسيا ومنها الصين واليابان والهند.[3] من خلالها سعيها للتعاون مع الصين لا سيما في مجال النفط الخام ، وتصدير الأسلحة ، وأيضا لمواجهة تعزيز الدفاعات الأمريكية المضادة

(*) تملك روسيا مصنعا واحدا فقط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال يقع في ستخالين في أقصى شرق البلاد ، وقد صدر هذا المرفق الذي تديره شركة " غازبروم " الروسية مع روايال داتش شال (Royal Dutch Shell) ما يقارب 14 مليار متر مكعب سنويا .

[1] _ قيس العبيدي ، " **الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيوبوليتيكية** "، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=152833 (25/04/2016)

[2] _ عماد قدورة ، " محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع " ، **مجلة سياسات عربية** ، ع .9 ، جويلية 2014 ،ص ص . 49، 50 .

[3] _ مهدي الراوي ، **مرجع سابق** ، ص . 171 .

للصواريخ في آسيا ، كما تسعى روسيا للتعاون مع اليابان فقد عقدت صفقة ضخمة لبيع الغاز الطبيعي الروسي المسال إلى اليابان (*) .[1]

الفرع الثاني: المتغير الدولي

تشهد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة ، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تبوء مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية ، ويساعدها في ذلك أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاهّا في تحول ، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجا ، من حيث بروز القوى الدولية الأخرى الى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري في المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري ، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية ، تقنية ، ثقافية ، دون استبعاد القوة العسكرية أن تؤثر في مجالات دولية واسعة.[2]

لعل روسيا أصبحت الآن في موقع أهم ومرتبة أعلى مما كانت عليه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، هذا في الوقت الذي انخفضت فيه مكانة الولايات المتحدة الأمريكية نسبيا في قيادة حركة النظام الدولي وظهور قوى صاعدة مثل "البريكس" " BRICS" التي تضم البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين وجنوب إفريقيا تدعم التعددية القطبية الاقتصادية .مما يبين أن طبيعة النظام الدولي أصبحت أكثر تعقيدا ، وهو ما يدفع بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى تنسيق سياسات مشتركة أو متجانسة في تعاملهما مع بعض وهو ما أصبح يتضح من خلال التعامل مع القضايا الدولية مثل " الأزمة السورية ، الملف النووي الإيراني " .[3]

في الأخير نخلص إلى أن محددات الاستراتيجية الروسية، فيمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظِّف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية، فروسيا في صياغتها لإستراتيجيتها لم تعتمد فقط على العامل الإنساني والجيوبوليتيكي، وإنما ركزت أيضا على المتغير الاقتصادي، النظام السياسي و العامل العسكري وما لديه من قدرة تأثيرية سواء كانت من ناحية الكم أو النوع للحفاظ و ضمان أمنها القومي

[1] ـ عبد الله محمد علي يسن عبد الله ، **ربط الكتروني سابق** .

[2] ـ خضر عباس عطوان ، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي ، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 20 (2008)، ص . 48 .

[3] ـ لبنى عبد الله محمد علي يسن عبد الله ، **ربط الكتروني سابق** .

المبحث الثالث: طبيعة الإستراتيجية الروسية.

تعمد جل الدول إلى تبني إستراتيجية خاصة، فهناك بعض الدول تتبنى إستراتيجية دائمة في حين هناك دول أخرى تتبنى إستراتيجية مؤقتة، كما تختلف كل إستراتيجية من فترة إلى أخرى وككل الإستراتيجيات مرت الإستراتيجية الروسية بمراحل مختلفة، خاصة كون روسيا كانت ولا تزال تتمتع بثقل سياسي على مستوى المشهد الدولي، كونها الوريث السياسي والعسكري للإتحاد السوفيتي السابق، فقد كانت التوجهات السياسية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي من أهم المعضلات التي واجهتها، في ظل المعطيات الجديدة المتمثلة في الانهيار الشامل للإتحاد السوفيتي وفي ظل تشكل النظام الدولي أحادي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية جعل عملية صياغة الإستراتيجية الروسية في إطارها الخارجي ذات تناقضات ما بين الواقع الجديد والواقع السابق.[1]

المطلب الأول: توجهات الإستراتيجية الروسية.

مع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي بدأت السياسة الخارجية الروسية، وعلى مدى عامين تقريبا، توافقا واستجابة مع المواقف الغربية ، وبدأت روسيا في الانسحاب من بعض المواقع التي كان وجودها فيها يمثل نوعا من التحدي الموجه للغرب، بل إن روسيا في حكم الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسين" رغم كل روابطها مع الصرب صوتت لمصلحة العقوبات الاقتصادية ضد يوغوسلافيا السابقة بسبب أزمة البوسنة ، ولكن مع نهاية عام 1991، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتعرض لنقد عنيف ، فكان صعبا على روسيا الاستمرار في سياسة التعاون مع الغرب ، و لم يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن تلك السياسة واختارت العودة إلى معظم المراكز التي تخلت عنها ، سياسة قائمة على تدرج في الأولويات أسوة بالدول العصرية الأخرى وليس إخضاعا لهيمنة مظلة المواجهة الأيديولوجية كما كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة ولتضع على قمتها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الأوحد الأمريكي.[2]

[1] _ جواد بشارة،" **الإستراتيجية الروسية الجديدة في العالم وإنعكاساتها** " ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://elaph.com/Web/opinion/2015/10/1051090.html (28/02/2016)

[2] _أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا ..وإرث بريجنيف"، **مجلة المجلة**، ع.1588 (أكتوبر 2013)، ص.8.

وقد تبلور هذا الاتجاه بصورة واضحة بعد تولي " بوتين " للرئاسة بالإنابة بعد استقالة " يلتسين " في 31ديسمبر 1991 ثم رسميا بعد انتخابه في مارس 2000 ونجاحه في فرض السيطرة الروسية على الشيشان وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة الروسية .[1]

أشرت هذه المرحلة إلى عهد مختلف في تاريخ السياسة الروسية الخارجية نحو السعي إلى تحقيق المصالح الإستراتيجية لروسيا ، و إعادها إلى مكانتها العالمية ، فأضفى الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " على هذه السياسة ديناميكية جديدة بتغيرات و بتقديرات براغماتية تعي جيدا المواقع الملائمة و الأدوار التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية ، فتطلب الأمر استقرار الجبهة الداخلية بسبب التداخل بين السياسة الداخلية و الخارجية ، كما بدأ في رسم دوائر حمراء لمصالح روسيا الإستراتيجية في الداخل و الخارج ، و وضع نظرة إستراتيجية في علاقة روسيا الخارجية و بخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، سعى الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفيتي السابق ، كطريقة إلى تحسين المكانة الروسية عالميا ، كما ركز على تطوير فكرة روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين " الأوراسية " ، و كذا ضمان حريتها و استقلالها من أجل تنفيذ سياستها الداخلية و الخارجية .[2]

و هكذا هدفت السياسة الروسية الى إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة بالإضافة الى البعد الأسيوي فيما يتعلق بمصالح روسيا في منطقة أوراسيا من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند والعالمين العربي والإسلامي ، بعد أن سدت الأبواب في وجه روسيا غربا بسبب توسع حلف الأطلسي نحو دول الجوار القريب في أوروبا الشرقية ، التي كانت تشكل مع الاتحاد السوفيتي السابق كتلة حلف وارسو.[3]

قد بدت السياسة الروسية أكثر وضوحا و صلابة منذ استلام الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " مقاليد الحكم ، و ظهر ذلك من خلال مواقف بلاده في تأييد القانون الدولي و الشرعية الدولية ، و معارضة محاولات الهيمنة الأمريكية ، و عمله على توسيع قاعدة التعاون و الشراكة مع أوروبا ، و سعيه إلى زيادة روابط التحالف و القوة بين دول الكومنولث ، و في سنة 2005 صرح أمام المجلس الفدرالي في البرلمان بأن[4]

---

[1] _ **المكان نفسه** ، ص. 8.

[2] _ محمد مجدان ،**مرجع سابق** ،ص ص.44 ، 45.

[3] _ وليم نصار ، **مرجع سابق،** ص ص.43 ، 44.

[4] _ **المكان نفسه.**

"سياسة روسيا الحديثة تقوم على مبادئ التوقعات البراغماتية و سيادة القانون الدولي [...] و في هذا الوقت من العولمة ، فيما تتكون هندسة دولية جديدة ، فإن الأمم المتحدة تأخذ أهمية جديدة ، فهي أكثر المنتديات الدولية تمثيلا و شمولية ، و ستبقى العامود الفقري للنظام العالمي الجديد ". [1]

قد كشف الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" في مؤتمر ميونيخ المنعقد في 10 فيفري 2007 عن جوانب المدرك الروسي للسياسة الأمريكية عالميا و أوروبيا ، حيث أكد آنذاك رفضه للقطبية الدولية الواحدة وللانفراد الأمريكي بتقرير مصير العالم ، و أشار إلى بزوغ مراكز قوى سيكون لها أدوار ، فالإمكانات الاقتصادية للمراكز الاقتصادية الجديدة و نموها سوف تحول حتميا الى نفوذ سياسي و سيعزز ذلك التعددية القطبية ، كما اعتبر الرئيس " فلاديمير بوتين " أي استخدام للقوة بطريقة شرعية إذا كان القرار مخول من قبل الأمم المتحدة و ليس من الناتو أو الاتحاد الأوروبي.[2]

لكن السياسة الروسية في عهد الرئيس" فلاديمير بوتين " لم تكن بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة و إلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن ، بل من خلال السير بخطى ثابتة ، ولو بطيئة لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها موسكو عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وتعود موسكو غير الشيوعية الى وهي دولة كبرى قادرة على المنح والمنع معا.[3]

وبعد نحو شهر من رئاسته الثالثة ، كتب بوتين في صحيفة " الشعب " الصينية عشية زيارته ل " بكين " في جوان 2012 ، مقالا بتوقيعه جاء فيه أنه " **دون مراعاة مصالح روسيا والصين و مشاركتهما المكثفة لن تسوى قضية في العالم ، ولا شيء سيتغير**"، هذا المقال حمل أكثر من إشارة لأنه يصدر لمناسبة زيارة الصين التي فضل " فلاديمير بوتين " القيام بها على الاستجابة لدعوة من الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " للمشاركة في قمة الثمانية في كامب ديفيد .

قد سيطرت أجواء الحرب الباردة مع الغرب مجددا على تحركات القيادة العسكرية الروسية إذ أعلنت موسكو في جويلية 2012 عن خطة إستراتيجية لتعزيز قدراتها البحرية الضاربة في المياه الدولية مع توسيع قطاعاتها الأساسية بكلفة تزيد على 70 مليار دولار ، و خلال تدشين فئة الغواصات الروسية الجديدة الأولى

---

[1] _ كاظم هاشم نعمة ، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** (عمان ، الأردن : دار أمنة للنشر و التوزيع ، 2013) ، ص. 242.

[2] _ دياب ، **مرجع سابق** ، ص . 9 .

[3] _ **المكان نفسه** .

التي جرت في 10 جانفي 2013 قال " بوتين " " أود أن أؤكد مجددا أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هو واحد من أولويات روسيا الرئيسية .

و هذا ما يبين أن السياسة الخارجية الروسية بعد ما شهدته من عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية ، و أصبحت تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة المصالح الوطنية الروسية .[1]

المطلب الثاني : مميزات الإستراتيجية الروسية.

يمكن تحديد أهم سمات الإستراتيجية الروسية في السنوات الأخيرة من خلال تحديد أهم معالم توجهات روسيا الاتحادية الإستراتيجية، والتي تتمثل فيما يلي:

-الواقعية :

تتجسد هذه السمة في سعي القيادة السياسية الروسية إلى بناء سياسة براغماتية, عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية، التي كانت تميز التحرك الدبلوماسي والسياسي السوفيتي في الماضي القريب، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية.

-براغماتية القيادة:

وتتمثل في لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة بدأت تعمل بها, حيث عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي, والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة, بما فيها الأيديولوجيا الماركسية اللينينية.[2]

[1] _ راشد، **مرجع سابق** ، ص. 12.

[2] _ عمر كوش، "**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/6/27/ (06/03/2016)

-الديناميكية:

وتظهر ديناميكية أو فاعلية الإستراتيجية الروسية من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الأيديولوجيا الشيوعية، حيث ظهر فلاديمير بوتين في نظر الغرب كحام للخط الإستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق, مع الإصرار على وحدة تراب الاتحاد الروسي وعدم التفريط بها, واتباع مختلف الوسائل, بما فيها القوة العسكرية, لتأكيد هذه الوحدة, كما في الموقف من تمرد الشيشان.[1]

_المنافسة:

وهي هدف جديد على السياسة الروسية, ولأجله أجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية. لكن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات, التي سرعان ما انعكست على الإستراتيجية الروسية, من خلال إعادة ترتيب الأولويات، الذي انعكس في خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة، وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج.

وهذا يظهر الفارق بين الإستراتيجية الروسية الحالية وما كان متبعا في الحقبة السوفيتية، إذ خلافا للاتحاد السوفيتي, تفضل روسيا الاتحادية، ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها. وتؤكد المؤلفة أن بلوغ هذه الغاية يتطلب المزيد من الاستثمارات من جهة, والإصلاح البنيوي للقاعدة الصناعية الروسية لرفع مستواها التنافسي من جهة أخرى.[2]

– حرية الحركة:

يمكن تلخيص سياسات الرئيس الروسي بوتين منذ توليه مقاليد الحكم في روسيا بمسألتين أساسيتين: الأولى داخلية ومفادها تأمين السيادة الكاملة لروسيا على أمورها الداخلية، عبر تحييد التأثير الخارجي على سياسة روسيا الداخلية وحشد الشعب الروسي وراء الفكرة الوطنية. أما المسألة الثانية فهي الحفاظ على حرية حركة على المسرح الدولي تسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها وراء البحار عموماً، وفي جوارها الجغرافي

[1] _ إبراهيم منشاري،" **مستقبل العلاقات الأوروبية _ الروسية في ضوء أزمة القرم**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:

http://www.acrseg.org/5839 (06/03/2016)

[2] _ كوش، **مرجع الكتروني سابق .**

المباشر خصوصا[1]. فحرية الحركة تتجسد في تفكك الإتحاد السوفيتي لم يفرض شروط على روسيا، فهي ليست مجبرة على الإنصياع لموقف الدول الكبرى. مما جعلها قادرة على التصدي لكل نمط جديد في العلاقات الدولية وبما يتفق مع مصالحها.

–المرونة:

وتظهر من ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية بخصوص مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها. ففي حين ترى الولايات المتحدة مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي, وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها, تؤيد روسيا الجهود الجماعية, والاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم.[2]

أما فيما يخص الإستراتيجية الروسية حيال المنطقة العربية والإسلامية فيمكن تحديدها كالتالي:

- تأمين حدودها وامن الجمهوريات السوفيتية السابقة، ولاسيما حيال النزاعات الإسلامية المتزايدة في هذه الدول، من خلال علاقة جيدة مع الدول العربية .
- الحفاظ على الاستقرار في المناطق الجنوبية خوفا من التمدد الإسلامي المتطرف، والحفاظ على سياسة "الدومينو" من خلال الاستقرار الأمني والسياسي . ومن هنا كان دخول روسيا كعضو مراقب إلى منظمة المؤتمر الإسلامي عام 2003.
- السعي الروسي الدائم إلى إيجاد تكتل قطبي للوقوف بوجه القطبية الأحادية، من خلال لعب دور مميز على الساحة الدولية، مما يفسر إقامة العلاقات الميزة مع الدول المناهضة لأمريكا كسورية و وإيران وقبلهما العراق .
- إعادة الدور الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط كقوة كبرى من اجل الهيمنة على وسط أسيا ، من خلال مصالح مشتركة تعمل من خلالها على تطوير العلاقات مع إيران ونقل التكنولوجيا إليها دون الضرر بمصلحتها.

الحاجة الروسية إلى أسواق تجارية جديدة لبيع السلاح والحصول على مكاسب اقتصادية ولاسيما الاستثمارات. من هنا نرى بعض القادة الروس الذين يحاولون تقديم روسيا كأنها بديل لأمريكا في المنطقة من خلال الدخول إلى زوايا العالم العربي. فالواقع الحالي لروسيا الاتحادية يشير إلى أن الدولة استطاعت أن ترسم

[1] _ كمال مساعد، "**إنقلاب المشهد الإستراتيجي ميدانيا وروسيا تغير المعادلة العسكرية في سورية**"، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :(06/03/2016) http://www.ssnp.info/index.php?article=105921

[2] _ كوش، **موقع الكتروني سابق.**

لها إستراتيجية جديدة بعد مرحلة من التفكك وان تقر نظاما اقتصاديا يعمل وفق آليات السوق ، مدعما بنظام التعددية السياسية الإثنية والدينية التي يتصف به النظام .[1]

من خلال هذا المبحث خلصنا إلى أن الإستراتيجية تتمثل في كيفية توظيف كافة موارد الدولة المادية والمعنوية من أجل تحقيق الهدف العام للدولة، هذا الهدف يتمثل في مجموعة من الأهداف التي في مجملها تحقق الوصول إلى الهدف العام، والوصول إلى الأهداف يتطلب مرونة كبيرة في الآليات الموضوعة لتحقيقها بما يتناسب مع وضع الدولة والوضع الدولي، والذي بدوره يتطلب توظيف الموارد التي تحقق هذا الهدف بشكل مباشر أو غير مباشر.

[1] _ خالد ممدوح ألعزي، "**العالم العربي والإسلامي في الإستراتيجية الروسية** "، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-22-04-10-2.htm (06/03/2016)

خلاصة

إن الإستراتيجية تتمثل في كيفية توظيف كافة موارد الدولة المادية والمعنوية من أجل تحقيق الهدف العام للدولة، هذا الهدف يتمثل في مجموعة من الأهداف الزمنية التي في مجملها تحقق الوصول إلى الهدف العام، والوصول إلى الأهداف الزمنية يتطلب مرونة كبيرة في الآليات الموضوعة لتحقيقها بما يتناسب مع الوضع الداخلي للدولة والوضع الدولي، والذي بدوره يتطلب توظيف الموارد التي تحقق هذا الهدف بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما أن الإستراتيجية بمفهومها العام ومضمونها الخاص شمولية تشمل كافة السياسيات الداخلية والخارجية للدولة، هذه السياسات تشمل الثقافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية... الخ، والتي تتطابق مع السياسة الخارجية للدولة التي هي رسم لشؤون الدولة وعلاقاتها الخارجية، أما إن شملت جانباً محدداً فتصبح إستراتيجية عسكرية أو سياسية وهي تصبح جزء من السياسة الخارجية.

الفصل الثاني:

دوافع ومحددات الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا

تمهيد

تعتبر روسيا اليوم من بين الدول الكبرى والتي تؤثر في العالم بسياساتها، واليوم تتدخل روسيا في العديد من مناطق العالم لتحقيق طموحها في أن تصبح احد أقطاب العالم، وتنطلق إستراتيجية روسيا من مقولة هارولد ماكيندر من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يحكم منطقة القلب يسيطر على جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم كله، وتمثل أوكرانيا بموقعها الاستراتيجي بوابة نحو أوروبا بالنسبة لروسيا، لذلك تبني روسيا إستراتيجيتها نحو أوكرانيا انطلاقا من هذه الأهمية.

لذلك في هذا الفصل سيتم التفصيل من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: محددات الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا.**
- ✓ **المبحث الثاني: دوافع الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا.**
- ✓ **المبحث الثالث: التعاون الأوكراني الروسي.**

المبحث الأول: محددات الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا

تبني روسيا إستراتيجيتها انطلاقا من محددات عديدة خاصة عندما تكون تجاه أوكرانيا لذلك سوف نحاول أن نعرف كيف تجذب أوكرانيا روسيا، وسوف نرى العديد من الجوانب منها الاقتصادية، الاجتماعية ... الخ.

المطلب الأول: أهمية أوكرانيا الجيو استراتيجية والعسكرية بالنسبة لروسيا

الفرع الأول: أوكرانيا كموقع جيو استراتيجي لروسيا

تعتمد القيادة الروسية منظورا جيوبوليتيكيا في بناء الإستراتيجية الكبرى ويظهر ذلك من خلال السعي دائما للهيمنة على ثلاث أقاليم جيوبوليتيكية أساسية وهي كالآتي:

- ✓ الإقليم الغربي: يمتد من البلطيق إلى جبال في وسط وشرق أوربا.
- ✓ الإقليم الجنوبي: يمتد من الدانوب إلى إيران.
- ✓ الإقليم الشرقي: و يمتد من الفولغا إلى الجنوب و الجنوب الشرقي. [1]

وسوف نركز على أوكرانيا كأحد دول أوروبا الشرقية والتي تمثل موقعا جيواستراتيجي بالنسبة لروسيا، لذلك سوف نرى أهمية الموقع الأوكراني بالنسبة لروسيا.

لقد سعت روسيا لتعزيز مجالات نفوذها في الأراضي المجاورة، ما يسمح لها بحماية المنطقة المركزية في أوراسيا من الاختراق وتسلل الأعداء، ويرى مفكرون روس أنّ روسيا مادامت ترغب في أن تبقى قوة كبرى فهي تحتاج إلى أن تبقى المحور الإستراتيجي المتحكم في أوراسيا، وتشدّد روسيا على أهمية المنطقة التي كان يشغلها الاتحاد السوفيتي سابقًا بوصفها منطقة مصالح مميزة لروسيا لذا فقد اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنّ انهيار الاتحاد السوفيتي كان كارثة جيوبوليتكية كبرى. [2]

فروسيا اليوم تبني إستراتيجيتها انطلاقا من محيطها الخارجي، وذلك راجع لان روسيا تحاول تامين الدول المجاورة لتامين حدودها.

---

[1]– مراد فيصل، **السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أوكرانيا**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016) ص 45، 46.

[2]– عماد قدورة،" محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرةً للصراع "، **مجلة سياسات عربية**، العدد 09، (يوليو 2014) ص ص 49، 50.

بالنسبة لإقليم أوراسيا فهو يعتبر ذو أهمية جيوستراتيجية بالغة بالنسبة لأجندات الدول الكبرى في العالم، لما يحتويه من ثروات و ما يحوز عليه من أهمية جيوبوليتيكية كبرى، فمنطقة أوراسيا تعتبر منطقة التقاء بين قارتين كبيرتين هما أوروبا وآسيا، ولقد ركز العديد من المنظرين والاستراتيجيين على أهمية المنطقة، كالمنظرين الجيوبوليتيكيين من ضمنهم **هالفرود ماكيندر ونيكولاس سبيكمان**، كما ركز عليها المفكرون الاستراتيجيين **كزبيغنيو بريجنسكي** الذي تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية أفكاره كنهج لسياستها الخارجية في المنطقة.

تعتبر أوكرانيا بالمعنى الجيوستراتيجية بوابة روسيا على البحر الأسود، وعلى عدة دول من أوروبا الشرقية، لذا لا يمكن لروسيا أن تظهر أي مؤشرات ضعف إزاء الملف الأوكراني، خاصة وأن الجزء الشرقي من أوكرانيا هو امتداد طبيعي للجزء الغربي من روسيا الذي تقع فيه العاصمة موسكو، ولهذا أعلنت روسيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي عن مصالحها الإستراتيجية الطبيعية في أوكرانيا، فالفكرة مرتبطة بأمن روسيا باعتبار أوكرانيا الحديقة الخلفية لها، وتمثل ركنا أساسيا في أمنها، لذلك ترفض روسيا وجود أي منافس استراتيجي لها في أوكرانيا. [1]

تسعى روسيا لإبراز مكانتها الدولية والإقليمية من خلال الحرص على بلوغ أهدافها الجيوستراتيجية بإبقاء نفوذها الجيوسياسي على دول جوارها مثل أوكرانيا وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية ميناء ماريوبول بالنسبة لروسيا والذي يحتل موقعا إستراتيجيا مهما بإطلالته على بحر أزوف الموزع بين الشواطئ الروسية والأوكرانية وتحكمه بمضيق كيرتش الفاصل بين البر الروسي وشبه جزيرة القرم.

وتكمن أهمية ماريوبول بالنسبة لروسيا في أنها تؤمن الطريق البحري للوصول إلى شبه جزيرة القرم وهناك مشروع روسي لبناء جسر للشاحنات وسكة الحديد بالإضافة إلى الرحلات البحرية، لكن مستقبل هذا المشروع يرتبط بمصير هذه المدينة، التي تعد الأكبر وهي تحت سيطرة القوات الأوكرانية الحكومية في الجنوب الشرقي للبلاد كما تتمتع المدينة بمكانة اقتصادية مهمة حيث تتواجد فيها أهم المنشآت الاقتصادية. [2]

---

[1]– بومنجل خالد، فارق مجيب الرحمان المهدي، **إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية** (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص 74.

[2]– أسماء حداد، "روسيا والتداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا "، **مجلة المعيار** المجلد 09، العدد 04، (ديسمبر 2018)، ص 132.

لطالما كانت لشبه جزيرة القرم أهمية بالغة بالنسبة إلى روسيا الإمبراطورية والسوفيتية وروسيا المعاصرة لأن امتلاكها يعني السيطرة على البحر الأسود والمناطق المطلة عليه، لذلك كله يجب القول أن الهدف المنشود لقياصرة الروس ظل على مدى قرون فرض السيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل بغية ضمان الخروج الآمن لأسطول البحر الأسود الروسي إلى المتوسط، وكان لجزيرة القرم دائما، أهمية إستراتيجية قصوى في لعبة توازن القوى خلال القرن العشرين وقد احتفظت بهذه الأهمية خلال القرن الحالي، وذلك لاحتوائها على أكبر قاعدة بحرية روسية تعد الوحيدة من نوعها في المياه الدافئة، وهي مقر أسطول البحر الأسود الروسي. [1]

الفرع الثاني: أوكرانيا كموقع عسكري لروسيا

تعتبر روسيا أوكرانيا بلدا استراتيجيا لروسيا من الناحية العسكرية باعتباره بلدا عازلا بينها وبين دول حلف الناتو، واحتلالها لشرق أوكرانيا هو تمهيد لخوض أي حرب برية ضد الناتو على الأرض الأوكرانية، التي تعتبر في النهاية خط الدفاع الأول بالنسبة لروسيا، والأرض التي ستسهم في الحفاظ على سلامة العمق الروسي، أما من الناحية البحرية، فهي موطن أسطول البحر الأسود الروسي، المرابض في مدينة سيفاستوبول التي يسميها الروس مدينة "المجد الروسي"؛ لهذا ضمت جزيرة القرم و لم يقف ضم القرم بالقوة عند هذا الهدف، بل إن لروسيا ثلاثة أهداف أخرى من ضم القرم الأوكراني، هي:

أولاً: جعل القرم وسيلة لتحجيم أي دور جورجي ضدها وتسهيل مهمة تحقيق أي انتصار عسكري في أي حرب مستقبلية ضد جورجيا، والثاني هو العودة إلى البحر الأبيض المتوسط، الثالث: منع انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو؛ بالتالي فالقرم في الخريطة الخارجية لروسيا هو الضامن لاستقرار جنوب روسيا، وهو المؤثر على سياساتها الخارجية خاصة على الدول المطلة على البحر الأسود كتركيا ورومانيا وبلغاريا وجورجيا، و لم يكن الخطر القادم من العالم الخارجي عبر أوكرانيا هو السبب الوحيد الذي جعل روسيا تصر على التمسك بأوكرانيا، بل إن الروس يدركون أن موقعهم الذي يتميز بغياب ممرات مائية – روسيا من دول اليابسة التي لا تملك منافذ بحرية، ومن يملك المرابض المائية يمكنه التحكم في حركة التجارة العالمية، [2]

---

[1]– أمنة محمد علي،" أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية الأوكرانية "، **مجلة دراسات دولية**، العدد 68، ص 164.

[2]– محمد الأمين مقراوي الوغليسي، "جيوبوليتيكا أوكرانيا: قراءة في الصراع العالمي بين الغرب وروسيا"، **مجلة البيان**، تصفح في 2020/03/09، على الرابط: http://albayan.co.uk/rsc/idaspx.text=3589

وبما أن جنوب أوكرانيا يطل على المياه الدافئة ساحل البحر الأسود، والتي تتصل في نهايتها بمضيق البوسفور، فإن الروس جعلوا من السيطرة على أوكرانيا أولوية مقدمة في سياستهم الخارجية، فأوكرانيا هي التي تضمن لهم إمكانية تصدير السلع التجارية الروسية، وتحقيق الأمن الاقتصادي. [1]

حيث تحوز شبه جزيرة القرم على شريط طويل من سواحل البحر الأسود الشمالية مما سيزيد من مساحة المياه الإقليمية الروسية في البحر الأسود إذا سيطرت على شبه الجزيرة وكانت روسيا ستخسر موطئ قدم ذو أهمية كبيرة في البحر الأسود في حالة انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو وبحوزتها القرم، فروسيا ستضطر في هذه الحالة إلى سحب تواجدها العسكري من شبه الجزيرة إلا أن استيلائها عليها أبقى الأوضاع على حالها والتواجد العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم كالتالي:

– **قاعدة سيفاستوبل:** وهي القاعدة الرئيسية للأسطول البحري الروسي على سواحل البحر الأسود جنوب غرب القرم حيث تتمركز في أربعة خلجان (سيفاستوبل، يوجنايا، كارانتينايا، كازاكيا) وفي القاعدة أكثر من 30 سفينة حربية وسفينة عبارة عن مستشفى ومركز اتصالات مجهز للحرب الالكترونية وعدت طائرات هيلكوبتر

– المطارات العسكرية الرئيسية: مطار كافارديسكايا، مطار سيفاستوبل كاتشا.

– المطارات العسكرية الفرعية: سيفاستوبل فيرسونيس ، سيفاستوبل يوجني.

– وحدات الاتصال العسكرية: كاتشا في الجنوب الغربي للقرم، سوداك في شرق القرم، يالطا في جنوب القرم ويصل عدد القوات الروسية المتواجدة في شبه جزيرة القرم إلى 14 ألف جندي. [2]

الفرع الثالث: روسيا واستغلال الأزمة الحدودية مع أوكرانيا

هناك مشكل حدودي بين كل من روسيا وأوكرانيا، تعود قضية الحدود بين روسيا وأوكرانيا إلى عام 1992 حيث تتنازع الدولتان على مساحة تقدر بحوالي 2.000 كلم من الأراضي الحدودية، غير أن هذا النزاع الحدودي لم يشهد تطورات كبيرة بين البلدين اللذين توصلا على اثر اتفاق بين الرئيس الروسي بوتين مع نظيره الأوكراني kuchma في جانفي 2003 إلى التوقيع على معاهدة تحديد الحدود بين الدولتين بعد سنوات من التفاوض، غير أن هذا الاتفاق الحدودي لم يصمد طويلا حيث تجددت قضية الحدود بين البلدين على اثر إعلان روسيا عن مشروع بناء سد يصل جزيرة Tuzla.

---

[1] – **المكان نفسه.**

[2] – بومنجل خالد، **مرجع سابق**، ص 73، 74.

في مضيق Kerch على مدخل بحر Azovsk الأمر الذي أدى إلى اندلاع أزمة في العلاقة بين البلدين، وقد اعتبرت أوكرانيا بأن بناء السد يمثل انتهاكا لسيادتها الإقليمية على أراضيها، كما أن بناء روسيا لسدها يعتبر عملا غير ودي تجاه أوكرانيا وأعلن الرئيس الأوكراني منصف شهر أكتوبر 2003، أن بلاده سوف تتخذ كافة الإجراءات لحماية سيادتها على أقاليمها حيث أرسلت مجموعة من حرس الحدود، وبعض الطوافات إلى جزيرة Tuzla لوضع معالم الخط الحدودي في مضيق Kerch.

وتبرر روسيا مشروع السد بالاعتبارات الاقتصادية والبيئية، وأن مثل هذه القضية لم تناقش في محادثات الحدود بين البلدين غير أنه تم في شهر ديسمبر 2003 التوقيع على اتفاقية بين الدولتين تسمح باستعمال مياه مضيق Azovsk وبحر Kerch وتحديد الحدود الرسمية بين البلدين، ورغم الحل الظرفي لمشكلة الحدود بين الدولتين إلا أن إمكانية عودة هذه القضية لا يزال أمرا مطروحا خاصة في ظل رغبة ومحاولات أوكرانيا الانضمام إلى حلف الأطلسي، ففي الوقت الذي تنظر فيه أوكرانيا إلى أن انضمامها إلى الناتو سيمنحها قوة إضافية في موقفها لمواجهة الهيمنة الروسية عليها، فان روسيا تعتمد قضية الحدود كأداة مهمة في يد روسيا العرقلة أوكرانيا في مسعاها هذا، ذلك الحلف لا يمكنه ضم دولة في حالة نزاع، وبذلك يتبين أن هناك ترابطا بين مختلف عناصر مكونات الأمن الوطني الروسي. [1]

يتبن أن الحدود الأوكرانية الروسية تمثل الحلقة الأضعف بسبب طولها وتواجد الأقلية الروسية في شرق أوكرانيا ذات النزعة الاستقلالية مما يضعف تمسك أوكرانيا، يضاف إلى ذلك قوة روسيا كدولة ذات مكانة عالمية ودعمها الصريح لشرق أوكرانيا.

المطلب الثاني: المحدد الاجتماعي والثقافي

في هذا المطلب سوف نركز على المحدد الاجتماعي وذلك راجع لاختلاط وامتزاج الروس بالأوكرانيين من ناحية المجتمع، بالإضافة إلى العامل العسكري وهو ما يدفع روسيا تجاه أوكرانيا، أما المحدد الاقتصادي سوف يكون في باقي المباحث، لأنه مرتبط بتامين الطاقة.

الفرع الأول : المحدد الاجتماعي

شكل استقلال أوكرانيا وظهورها كدولة مستقلة إزعاج لروسيا باعتبار ذلك سيؤدي إلى إعادة التفكير في طبيعتها وهويتها السياسية والوثنية، وما يعني ذلك من خسارة لإرث كبير من التاريخ الروسي المشترك إثنيا ودينيا ساهموا ليرتقوا بروسيا إلى إمبراطورية، ترى روسيا بأنها هي الوصية والأم الشرعية للهوية

[1] – مراد فيصل، **مرجع سابق**، ص 47، 48.

السلافية المشتركة الممنوحة بقدسية الكنيسة الأرثوذكسية، كما أن الأراضي التي كانت تتربع عليها الإمبراطورية الروسية وتبسيط حكمها المطلق عليها، وخضعت بعد ذلك للاتحاد السوفياتي لثلاثة أرباع القرن، أصبحت مقسمة إلى إثنتي عشرة دولة وأصبح نحو 20 مليون فرد ممن يتحدثون الروسية مواطنين في دول حديثة سجينة رؤية اتجاهات قومية.

تحتل أوكرانيا مكانة مهمة بالنسبة إلى روسيا، وقد أشار الرئيس بوتين إلى الأوكرانيين بوصفهم إخوة للروس فالحضارة الأرثوذكسية الشرقية، وهي التي يرى فيها الروس أنفسهم القوة الطليعية الرائدة، قد بدأت في ولاية كييفان روس Kievan Rus التي تتوسط أوكرانيا الحالية، عندما تحوّل الأمير فلاديمير للمسيحية سنة 988للميلاد، ويشير الروس عادة إلى أن أجدادهم بذلوا دماءهم من أجل الحفاظ على ما يعرف اليوم بأوكرانيا ضمن الإمبراطورية الروسية ثم وريثها الاتحاد السوفيتي عبر حروب عديدة إنّ لجوء روسيا إلى القوة المسلحة في والحالة الأوكرانية واحتلال القرم وضمها، يشيران إلى محاولتها تأكيد حقها الجيوبولتيكي في مناطق مصالحها المميزة، فقد عملت قبل ذلك على فصل أراضٍ من جورجيا حين اعترفت باستقلال إقليميها أبخازيا وأوسيتا الجنوبية. [1]

يعتبر الروسُ مدينة كييف الأوكرانية "أمَّ المدن الروسية" أوكرانيا تعدُّ كذلك الدولة الثانية بعد روسيا من حيث الأهمّية الإستراتيجية للاتحاد السوفييتي السابق، وهناك جذور حضارية وتاريخية واقتصادية وثقافية وعرقية ودينية عميقة تربط روسيا وأوكرانيا ذات الـــ46 مليون نسمة، وعلى الرغم من تمكّن أوكرانيا من تحديد هويتها الوطنية خلال القرن التاسع عشر. [2]

وتمكّنت أوكرانيا ضمن الاتحاد السوفييتي من تبوّء المرتبة الثانية من حيث الإنتاج والصناعة بعد روسيا، لذا فإنّ الحضور الروسي ممتدّ ومتجذّر في العمق الأوكراني، ويبدو الطلاق ما بين البلدين مستحيلاً وهناك ضرورة قسوى لحلّ العديد من المشاكل العالقة ليس فقط على صعيد الحوار السياسي المشترك ما بين البلدين ولكن على الصعيد الجيوسياسي الإقليمي أيضاً. [3]

---

[1]- عماد قدورة، **مرجع سابق**، ص 49، 50.

[2]- خيري حمد،**" العلاقة الروسية الأوكرانية: تاريخ مشترك ومصالح جيواستراتيجية "**، (3مارس2014) تاريخ التصفح: 2020/03/09، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk//politics/3/3/2014

[3]- **المكان نفسه.**

إن الشعب الروسي والشعب الأوكراني تربطهما علاقات تاريخية خاصة من ناحية التقارب الاجتماعي والثقافي، فأوكرانيا تاريخيا كانت تابعة لروسيا ضمن الاتحاد السوفياتي، كذلك اختلاط الأنساب بينهم حتى أصبح من الصعب التفريق بين الروسي والأوكراني.

الفرع الثاني: المحددات الثقافية

أما من الناحية الثقافية فأوكرانيا مهمة بالنسبة لروسيا؛ إذ كانت هي المكان الذي أسست عليه سلالةُ روريكد الدولة الروسية الأولى في القرن التاسع وتدعي كل من روسيا وأوكرانيا تراث كييفان روس التاريخي والثقافي كما أن شبه جزيرة القرم، الذي يقع في مركز النزاع بين روسيا وأوكرانيا هو مسقط رأس الروح الروسية حيث تم تعميد الأمير فلاديمير حاكم كييفيان روس هناك على يد المبشرين الأرثوذكس في بلدة تاوريس خيرسون على البحر الأسود، ومن هنا أصبح من الممكن تحويل كل الذين كانوا يعيشون تحت حكمه إلى المسيحية إضافة إلى ذلك أن حوالي % 60، من سكان شبه جزيرة القرم هم من العرق الروسي، وهؤلاء تتجه أنظارهم إلى موسكو أملاً في الحصول على دعمها وحمايتها وقد وفرت فكرة حماية حقوق السكان المتحدثين بالروسية وهم كثرة (القاطنين في شبه جزيرة القرم حجةً مثالية للتدخل الروسي الحالي. [2]

نستخلص أن الواقع الأوكراني واستناداً إلى الموقع الجغرافي والتركيب الديمغرافي والعلاقات السياسية يوضح الانقسام الاجتماعي والسياسي في أوكرانيا بين شرق صناعي يتحدث باللغة الروسية كونه يرتبط بعلاقات وثيقة تاريخية وثقافية مع روسيا الاتحادية، وبين غرب زراعي يتحدث باللغة الأوكرانية ويجد مصالحه في تعزيز علاقاته مع الغرب والاتحاد الأوروبي تحديدا، هذه من أهم المشاكل التي تسعى روسيا لحلها، حيث الانقسام داخل أوكرانيا يؤدي إلى تهديد الأمن القومي الروسي.

[2] جورج فيشان،" أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية "، قطر، **مركز الجزيرة للدراسات**، (2014/03/26) ص 02.

المبحث الثاني: دوافع الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا

تعتبر روسيا من بين القوى العظمى لذلك فان أي إستراتيجية تقوم بها لها العديد من الدوافع، وقد يكون أهم دافع هو تحقيق الأمن الروسي بالدرجة الأولى، لذلك سنحاول في هذا المبحث معرفة ما هو الدافع الروسي للتوجه نحو أوكرانيا.

المطلب الأول: دراسة عامة حول أوكرانيا

تبلغ مساحة أوكرانيا 603,628 كيلو متر مربع، وأوكرانيا هي ثاني أكبر بلد في أوروبا، وأوكرانيا هي قلب أوروبا الشرقية، حيث تطل أراضيها على كل من البحر الأسود وآزوف في الجنوب، وحدود أوكرانيا هي الاتحاد الروسي، روسيا البيضاء، بولندا، سلوفاكيا، هنغاريا، رومانيا، ومولدوفا، وبسبب موقعها الجغرافي المميز فإن أوكرانيا لها روابط اقتصادية قوية مع بلدان المنطقة، وترتبط عن طريق نهر الدانوب بشكل وثيق مع رومانيا وترتبط مع بلغاريا وبلدان أخرى تقع على الدانوب، وعن طريق موانئ البحر الأسود وأزوف، وتحافظ أوكرانيا على علاقات تجارية مع العديد من بلدان أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا، وأراضي أوكرانيا تتقاطع مع خطوط النفط العابرة لأوروبا، وأنابيب الغاز، وخطوط التوتر العالي، والسكك الحديدية الكهربائية التي تربط أوكرانيا مع جوارها، إن أكبر موانئ البحر الأسود هي أوديسا، وخيرسون، وكرونومورسك، إن أكبر موانئ بحر أزوف هما ماريوبول وبيرديانسك، والأنهار الرئيسية هي الدانوب، دنيبرو، دنيستر وبوج الجنوبي. [1]

إذن فموقع أوكرانيا يعتبر موقعا استراتيجيا لأنها لبن قارتين، وهي ثاني اكبر دولة في أوروبا، لذلك تحاول العديد من الدول أو التكتلات الكبرى جذب أوكرانيا لها كالاتحاد الأوروبي، وروسيا.

إن الواقع الأوكراني واستناداً إلى الموقع الجغرافي والتركيب الديمغرافي والعلاقات السياسية يوضح الانقسام الاجتماعي والسياسي في أوكرانيا بين شرق صناعي يتحدث باللغة الروسية كونه يرتبط بعلاقات وثيقة تاريخية وثقافية مع روسيا الاتحادية، وبين غرب زراعي يتحدث باللغة الأوكرانية ويجد مصالحه في تعزيز علاقاته مع الغرب والاتحاد الأوروبي تحديدا، لذلك هناك اختلاف واضح في المجتمع الأوكراني خاصة في جزيرة القرم بين من يريد الانضمام لروسيا والبقاء تابعا لأوكرانيا. [2]

---

[1] – فولوديمير تولكاخ، **دليل الاستثمار في أوكرانيا، السفارة الأوكرانية في الكويت**، (جانفي 2017) ص 04.

[2] – **المكان نفسه**، ص 05.

أما بالنسبة للسكان فوفقا للبيانات الرسمية فإن سكان أوكرانيا في عام 2016، كانوا تقريبا 42.5 مليون نسمة وإن مدن كييف وخاركيف ودونتسك وأوديسا ودينبرو هي من المدن ذات الأعلى كثافة سكانية، إن سكان هذه المدن يتجاوز أو يقترب من مليون نسمة، وإجمالا سكان المدن في أوكرانيا يشكلون 67.2%، وإن العرق الأوكراني يشكل % 78من سكان أوكرانيا، وبقية سكان أوكرانيا يكلون الأقليات العرقية مثل الروس والبياروس والملدوف والتتار والبلغار والهنغار والرومان والبولنديين وغيرهم رسمياً فإن أوكرانيا تمنع الجنسية المزدوجة ولكن هذا عمليا ليس غير شائع. [1]

يعتبر المجتمع الأوكراني متعدد العرقيات، إذ تنقسم أوكرانيا إلى جزئين، جزء من أصل روسي وتتحدث عناصره اللغة الروسية وهم مقتنعون بان روسيا هي بلدهم الأم ويتركز هذا الجزء في شرق وجنوب البلاد بالإضافة إلى أغلبية سكان شبه جزيرة القرم، أما الجزء الأخر فهو يتكلم اللغة الأوكرانية ويرى انه جزء لا يتجزأ من القارة الأوروبية ويدعو إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي.[2]

يعتبر المجتمع الأوكراني مزيج بين العديد من الأعراق، واللغة الرسمية في أوكرانيا هي الأوكرانية، ويجب ملاحظة أن أكثرية السكان يتحدثون الأوكرانية والروسية، وفي المناطق حيث عدد الأقليات العرقية هو أكثر من % 10 من السكان المحليين فإن لغة مثل هذه الأقليات تكتسب طابع اللغة المحلية وإن عدد السكان الذين يتحدثون الإنجليزية التي هي لغة شائعة في مجال الاتصال التجاري ينمو في المدن الكبيرة في أوكرانيا.

تتشكل أوكرانيا كدولة موحدة من أربعة وعشرين محافظة (اوبلاست) وجمهورية القرم المستقلة ذاتياً، كما يوجد من بين مدنها مدينتان ذات مركز قانوني خاص أولها مدينة كييف باعتبارها عاصمة أوكرانيا، والثانية هي مدينة سيفاستوبول التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي على وفق اتفاق التأجير بينهما.[3] الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا يجعلها محل أطماع العديد من الدول.

هنالك جزيرة في أوكرانيا متنازع عليها أو سكانها خليط بين الروس والأوكرانيين حيث تمتد شبه جزيرة القرم في شمال البحر الأسود على مساحة 46 ألف كيلومتر مربع، ولا تتصل بالبر القاري إلا من خلال شريط ضيق من جهة الشمال، ويحدها من الشرق بحر أزوف، أهم مدنها هي العاصمة سيمفروبل ومن مدنها

---

[1]– فولوديمير تولكاخ، **مرجع سابق**، ص 04.

[2]– عباس عقيلة،" تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الاورو أطلنطي "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد 07، (جوان 2017) ص 304.

[3]– فيصل علوش،" **أوكرانيا انقلاب على الثورة البرتقالية أم انتصار للديمقراطية ؟** "، تاريخ تصفح: 2020/02/29 على الرابط: http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=396052

المهمة أيضًا يالطا (مدينة ساحلية سياحية جميلة، التي عُقد فيها مؤتمر يالطا بين قادة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية في فبراير 1945 ستالين وروزفلت وتشرشل[1].

إذن فموقع أوكرانيا يعتبر استراتيجيا بامتياز في منطقة اوراسيا، لذلك تسعى العديد من الدول للاهتمام بأوكرانيا ومنها روسيا.

فموقع أوكرانيا يربط بين الشرق والغرب وتحديدا بين روسيا الاتحادية والغرب، والذي يجعلها في حالة تجاذب وصراع بين روسيا والغرب حول موقعها وإمكانياتها من حيث المساحة وتوفر الثروات الطبيعية في باطن أراضيها وخصوبة تربتها وأراضيها للزراعة (كانت القوات النازية الألمانية تنقل التربة الأوكرانية السوداء بالقطارات إلى ألمانيا لخصوبتها) وتوفر المنتجات الزراعية والغذاء، هذا فضلاً عن توفر اليد العاملة الرخيصة إذ يوجد الكثير من الصناعات المشتركة مع روسيا كالمعادن والطيران والفضاء والسلاح. [2]

أما اقتصاديا فأوكرانيا هي بين البلدان الرائدة من حيث كمية المعادن، وفي أوكرانيا فإن المعادن ذات أكبر قيمة اقتصادية هي بشكل أساسي فلزات الفحم، والحديد، والمنغنيز، والملح الصخري، وملح البوتاسيوم، والمياه المعدنية والغاز والنفط، تشغل أوكرانيا موضعًا رائدًا في العالم بالنسبة لاحتياطيات بعض المعادن مثل فلزات الحديد والمنغنيز والتيتانيوم والزنك. [3]

تطور الاقتصاد الأوكراني عبر العديد من المراحل أو الحقب فقد بدا الاقتصاد الأوكراني بعد الاستقلال من الاتحاد السوفيتي في الارتفاع لكنه في السنوات الأخيرة تراجع وذلك راجع للعديد من العوامل.

تمتلك أوكرانيا قدرات اقتصادية وصناعية وزراعية كبيرة حيث تشتهر أوكرانيا بأنها سلة الخبز لأوروبا ولقد عرفت أوكرانيا باقتصادها القوي تاريخيا كونها تقع في مفترق طرق بين أوربا وآسيا وعندما طالبت بالاستقلال عن الإتحاد السوفييتي سنة 1991،كان لديها أعلى المؤشرات لإجمالي الدخل القومي وأيضا إنتاج صناعي وزراعي لكل فرد في اتحاد الجمهوريات السوفيتية السابق، ووصلت أوكرانيا لمستوى إنتاج 5% من الناتج الصناعي العالمي،و 10 % من إنتاج الحديد و9 % من الصلب و8 % من تعدين الفحم.

---

[1]- أمنة محمد علي،**مرجع سابق**، ص 163.

[2]- محمد صفوان جولاق،" أزمة أوكرانيا بين السياسة والاقتصاد والجغرافيا "، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013/12/19)، ص 04.

[3]- فولوديمير تولكاخ، **مرجع سابق**، ص 04.

بعد الأزمة السياسية والأمنية التي حصلت في أوكرانيا سنة 2014 تدهور الاقتصاد الأوكراني بشكل كبير خاصة،بعد توقف المساعدات التي كان من المفروض أن تتلقاها أوكرانيا من الغرب لقاء توقيعها على اتفاق التعاون مع الإتحاد الأوربي،ووصل العجز المالي إلى % 7.6 من إجمالي الناتج المحلي،ما دفع الحكومة لإعلان تدابير تقشف مالي قوية للوصل بعجز الميزانية ل 3% من الناتج المحلي بحلول 2016.[1] (أنظر الملحق رقم (04).

الملاحظ من الجدول أن أطول حدود برية هي مع روسيا، وتبلغ 2295 كم، كما نلاحظ من الخريطة السابقة إن أوكرانيا هي المنفذ لوحيد لروسيا لأوروبا، لذلك يعتبر موقع أوكرانيا ذو أهمية بالغة لروسيا. (أنظر الملحق رقم (05).

وكخلاصة للمطلب يتم تلخيص أهمية موقع أوكرانيا في الفقرة التالية:

حيث أوكرانيا تحتل موقعا مميزا في رقة الشطرنج الاوراسية تعرف بالحافة، تمثل دولة محورية في الجغرافيا السياسية، بمثابة الجدار الفاصل بين روسيا والاتحاد الأوروبي، الدولة المرجحة لهيمنة احد القوتان للهيمنة الاوراسية، دولة متوسطة بالمعيار الجغرافي تعرف بالحافة وتشكل جزءا من مكون الهوية الروسية، استراتيجيا احد الركائز الجيوسياسية الاوراسية واحد البوابات الثلاث لانفتاح روسيا على العالم الخارجي إلى جانب أسيا الوسطى والقوقاز.[2]

نظرا للأهمية البالغة لموقع أوكرانيا تحاول روسيا تحقيق أمنها لذلك وضع إستراتيجية محكمة تجاهها خاصة في مجال الطاقة وذلك راجع لان جميع خطوط أنابيب الطاقة تمر على أوكرانيا وهذا ما سنفصل فيه في المطلب التالي حول الأمن الطاقي الروسي.

المطلب الثاني: التوجه الروسي اتجاه أوكرانيا لتحقيق أمنها الطاقوي

في هذا المطلب سوف نركز على الجانب المتعلق بتامين الطاقة الروسية، لذلك فان الدافع الأول للتوجه تجاه أوكرانيا هو تامين طاقتها كون معظم أنابيب الغاز تمر على أوكرانيا.

---

[1]– مراد فيصل، **السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أوكرانيا**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016)، ص ص 110، 111.

[2]– باسم راشد،" تهديد جيوستراتيجي حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 196، (افريا 2014)، ص 123.

الفرع الأول: الإستراتيجية الروسية الأمنية

عند تولي بوتين الحكم في روسيا الاتحادية تطورت لدى النخبة الحاكمة مجموعة من المفاهيم الخاصة بالمصالح السياسية، الأمنية، الاقتصادية والعسكرية للدولة الجديدة،كما حاولت تقويم احتمالات تهديد تلك المصالح وكإستراتيجية تحمل محاور عديدة تسعى الإدارة الجديدة وبمنظو نفعي من خلالها تحقيق جملة الأهداف القومية لدولة روسيا الاتحادية، كما أضحى الفكر الإستراتيجي الروسي موضوعا ذو أولوية واهتمام بالنسبة للخبراء. [1]

إن الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية ويتمثل في كبح جماح التزاعات الانفصالية، فضلا عن الخطورة الناجمة عن تزايد نسبة الأعراق الأجنبية الطارئة من وراء الحدود لاسيما في سيبيريا الجنوبية وينطبق هذا بتزايد عدد الأصول الاثنية الصينية والكورية الأمر الذي قد يتفاقم بشكل يهدد وحدة الأراضي الروسية كما تحاول جعل أوكرانيا كحاجز لها من التوسع الأوروبي. [2]

في عام 1999، نشر بوتين مقالا في مجلة عن الموارد المعدنية قال فيها: أن موارد روسيا من النفط والغاز هي مفتاح للنهوض بالاقتصاد، ودخول روسيا إلى الاقتصاد العالمي هو ما سيجعل من روسيا رائدا في المجال الاقتصادي.[3] لذلك عمدت روسيا إلى تطوير شراكتها من خلال الوصول إلى المنافذ البحرية حيث أشعلت حروب البلطيق من اجل منفذ بحري على المحيط الأطلسي وإقامة نافذة على أوروبا تمثلها سان بطرسبرغ.

يعد النفط والغاز من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي للدول، كما يشكل شريان الاقتصاد القومي ونموه، ومن هنا باتت قضية امن الطاقة مصلحة حيوية لجميع الدول خاصة الدول الكبرى، لذلك وضعت روسيا العديد من الاستراتيجيات لتامين طاقتها.

---

[1]– شكلاط ويسام، **الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسّط**، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2016)، ص 90.

[2]– طارق محمد الطائي، **الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن 21: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية**، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص 16.

[3]– دانييل يرغن، تر: هيثم نشواتي، **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث**، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 64.

الفرع الثاني: أمن الطاقة الروسي

1- بناءا على مبدأ سيادة الدولة الروسية لمواردها الطاقوية: حيث يحدده الباحث الروسي نيكولاي إيفانوفيتش فاروبي على ثلاث مستويات بحثية هي:

- **أمن الطاقة الوطني:** جزء من الأمن الوطني للبلاد، ويتوقف على عامل ضمان الطاقة من حيث الكمية والنوعية والموثوقية للطاقة نحو المستهلكين.

- **أمن الطاقة الإقليمي:** وصف شامل لحالة إمدادات الطاقة للمستهلكين على أراض ي الاتحاد الروسي أو المقاطعة الاتحادية، التي يحددها إمكاني في الحالات وخارجيا توفير إمدادات الطاقة داخليا الطارئة الناجمة عن ضعف أمن الطاقة.

- **أمن الطاقة العالمي:** شرط ضروري للبنية التحتية للتنمية المستدامة للمجتمع العالمي. [1]

إذن فنيكولاي يركز على تامين الطاقة الروسية انطلاقا من الأبعاد التالية: الوطنية ، الإقليمية، العالمية.

2- بناءا على البعد التقني يحدد الباحث مساندروف معهد أنظمة الطاقة الروسي التابع للأكاديمية الروسية للعلوم، أمن الطاقة من خلال ثلاثة عوامل رئيسية هي:

- قدرة مجمع الطاقة لضمان إمدادات كافية من الوقود بأسعار معقولة وذات جودة عالية.
- قدرة الاقتصاد في استهلاكه لنظام موارد الطاقة وعقلانية استغلال الطاقة، وبالتالي الحد من الطلب فيها.
- المستوى العالي لكفاية استقرار أنظمة الطاقة والوقود وتجاوزات إمدادات الطاقة الناجمة عن التهديدات. [2]

كما صنف أمن الطاقة الروسي حسب وثيقة رسمية لمفهوم إستراتيجية الطاقة الروسية حتى 2030، الصادرة عن وزارة الصناعة والطاقة الروسية، ضمن الترتيب الثاني من أولويات أمن الطاقة الروسي ونجد أن جملة المبادئ التوجيهية لسياسة الطاقة الروسية في بعدها العام، ترتكز على:

- ضمان أمن الطاقة في روسيا، كجزء من الأمن القومي للبلد.
- تحقيق اقتصاد الطاقة عالية الكفاءة.

---

[1]- لخضر نويرة، نسيمة طويل، "الأمن الطاقوي الروسي مقاربة جيواقتصادية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية،** المجلد 10، العدد 01، (افريل 2015)، ص 506.

[2]- **المكان نفسه،** ص 507.

– ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي والكفاءة المالية لقطاع الطاقة.[1]

وكتعريف إجرائي فان الأمن الطاقوي الروسي هو أمن الدولة والمجتمع والفرد الروسي من جملة التهديدات الأمنية لقيم البقاء السياسي والاقتصادي ضمن المعنى العام والطاقوي ضمن معناه الخاص والمتأتية من الأطر المحلية والدولية.

إن إستراتيجية العودة الروسية المرتكزة على الاحتكار الطاقوي العالمي، والاستخدام للقوة الصلبة لحماية مصالحا الحيوية الإستراتيجية، دعم توجهها الاوراسي ومساعي إحكام نفوذها على دول وخطوط ونقاط عبور الطاقة من القارة الاوراسية باتجاه العالم الخارجي من جهة، وعزز موقعها من سلم القوة الدولي من اجل كسب التنافس لأجل السيطرة الاوراسية في إطار اللعبة الكبرى الجديدة.

تعتبر اورواسيا رقعة الشطرنج الكبرى التي يستمر عليها صراع القوى العظمى من اجل النفوذ والهيمنة، مركزا للقوة العالمية ومسرحا للعملية الجيوبوليتيكية التاريخية والمتواصلة بين القوى القارية ذات الطرق البرية والقوى البحرية ذات المنافذ المائية من المنظور البرينجانسكي.

بشكل عام تبرز مخاطر الاعتماد الروسي على أوكرانيا كدولة عبور من خلال مخاطر أبرزها في حالة صعوبة الوصول إلى نتائج وصول مدة مناقشة بنود الاتفاقيات وكذا مخاطر سلامة شبكة أنابيب الطاقة باعتبار أنها شبكة قديمة تعود للحقبة السوفياتية وأخيرا مخاطر عسكرية في حالة نشوب أعمال إرهابية خاصة في شرق أوكران

الفرع الثالث: تحدي العبور الأمن لإمدادات الطاقة الروسية نحو العالم

يعد مفهوم أمن العبور أحد المضامين الجديدة لمفهوم أمن الطاقة وتواجه روسيا معضلة عرقلة إمداداتها الطاقوية نحو الأسواق العالمية سيما الأوربية منها؛ حيث تتجه معظم صادرات الطاقة الروسية عبر شبكة واسعة من الأنابيب؛ يعتمد أهمها على أوكرانيا كدولة عبور لإمدادات الطاقة الروسية، أين يمر حاليا ما يفوق 50 % من توريدات الطاقة الروسية نحو أوروبا عبر **أوكرانيا**، وتحديدا عبر خط دروشبا (خط الصداقة) وتثبت الشواهد التاريخية أن أوكرانيا لطالما شكلت نقطة ضعف منيعة لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا وقد تجلى ذلك بوضوح على اثر الأزمة الأوكرانية لعام 2009، حينما قامت أوكرانيا بعرقلة إمدادات الطاقة الروسية نحو السوق الأوروبي، بل وقامت أوكرانيا باقتطاع مستويات مهمة من الطاقة الروسية الموجهة لأوروبا، حيث كان

[1]– فلادمير تشيجوف، تر: أديب فارس،" روسيا والاتحاد الأوربي عشرون عاما "، **مجلة الأحداث السياسة الدولية**، وزارة الخارجية الروسية، عدد 4 ، (2014)، ص 30 .

ذلك بطريقة غير قانونية ودون أدنى وجه حق .فضلا عن قيام أوكرانيا حينها بابتزاز روسيا عبر رفها لتعريفات عبور الطاقة إلى مستوى 3 دولار لكل 1000 متر مكعب من الغاز في 100 كلم، وتكمن أيضا خطورة التبعية الطاقوية الروسية لدول العبور مثل أوكرانيا في خطر عرقلة هذه الإمدادات، ناهيك عن صعوبة التخلص من هذه التبعية إلى ما قبل عام 2025، نظرا لضخامة تكلفة مشاريع الطاقة البديلة التي قد تجتاز أوكرانيا. [1] (أنظر الملحق رقم (06).

نستنتج أن توجيه روسيا إستراتيجيتها راجع للعديد من العوامل، أهمها هو حفظ الأمن القومي الروسي.

[1] طارق رضوان، حرب الطاقة المقدسة: النفط والغاز والدم، (مصر: هلا للنشر والتوزيع، 2016) ص 552.

المبحث الثالث: التعاون الأوكراني الروسي

تعتبر العلاقات الروسية الأوكرانية مترابطة على مر التاريخ، رغم وجود العديد من الخلافات بينهم خاصة في السنوات الأخيرة، لكن الدولتان تحتاجان للتعاون في العديد من المجالات، وذلك راجع للتقارب الجغرافي.

المطلب الأول: التعاون الطاقوي الروسي الأوكراني

إن مجال الطاقة يعتبر أهم مجال للتعاون بين روسيا وأوكرانيا، حيث تعتبر روسيا من اكبر الدول المصدرة للطاقة وأوكرانيا تمر عليها أنابيب الطاقة الروسية، لذلك فان هذا المجال من أكثر المجالات تعاونا.

الفرع الأول: الاقتصاد الطاقوي الروسي

بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1998، استرجع الاقتصاد الروسي عافيته حيث تم تسجيل إنجازات معتبرة هذا بالرغم من بعض الاضطرابات البنيوية والاعتماد الكبير على تصدير المواد الطاقوية، وقلة الاستثمارات الخارجية المباشرة وعدم وجود سياسة واضحة للتنويع الاقتصادي.

تم تسجيل ارتفاع ملحوظ لاحتياطي الصرف الروسي بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى تحسن لأداء المؤسسات الاقتصادية وارتفاع الدخل الوطني الخام ليبلغ 6880 دولار/فرد، كذلك ارتفعت وتيرة الاستثمارات الحكومية الشيء الذي من شأنه خلق جو ملائم للاستثمار الخارجي، أما عن النمو الاقتصادي فقد بلغ سنة 2002 ما يعادل % 4.7 ليقفز سنة 2003 إلى % 7.3 وإلى 7.1سنة 2004 و% 5.8 سنة 2005 ما يسمح بالحديث عن الرجوع الروسي إلى الساحة الاقتصادية الدولية غير أن هذا الرجوع تم بفعل الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول والغاز باعتبارهما يشكلان المصدر الاستراتيجي في الصادرات، وهذا من خلال إنتاج بلغ 7.3مليون برميل يوم من أوت 2003 ما جعل روسيا تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج وثاني أكبر مصدر للبترول الخام الشيء الذي يصنف روسيا ضمن قائمة الدول البترولية، هذا بالنظر إلى الإدارة السياسية المعلنة لرفع إنتاجها إلى 150مليون طن مع بداية 2020 واحتلال مرتبة المنتج والمصدر الأول للطاقة طوال القرن الواحد والعشرين. [1]

فروسيا تعتمد بشكل كبير على الطاقة في دخلها، لذلك تضع إستراتيجيتها بناءا على الطاقة.

[1]– قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، (لندن: دار النشر أي–كتب، 2016)، ص ص 62، 63.

كذلك تعتمد الإستراتيجية الروسية على هذه المادة الحيوية لتسديد الديون الخارجية بحيث تذهب 50 %من المداخيل لهذا الغرض، كذلك ترتكز الإستراتيجية الطاقوية الروسية على السوق الأوروبية حيث تزوده ب50 % من حاجياته من البترول كوسيلة لتنويع الزبائن وعدم البقاء تحت رحمة الزبون الأمريكي،كذلك تستحوذ روسيا على % 26.7 من احتياطي الغاز في العالم وبالتالي فهي تعتبر أول منتج للغاز في العالم بنسبة 22.1% من الإنتاج العالمي الشيء الذي يعتبر بمثابة ورقة رابحة بالنسبة للسياسيين الروسيين خاصة في الوقت الذي تعرف فيه منطقة الشرق الأوسط حالة عدم استقرار مزمن. [1]

الفرع الثاني: التبادل الطاقوي الروسي الأوكراني

تاريخيا تفسر العلاقات الطاقوية الروسية الأوكرانية من خلال كونها استمرارا لتأثيرات الإرث السوفييتي السابق خاصة بعد مرحلة التفكك السياسي حيث تعتمد أوكرانيا اعتمادا كبيرا على السلع الروسية، كما تعد واحدة من أكثر الدول كثافة لاستهلاك الطاقة في العالم خلال الفترة 1991، 1995 في الوقت نفسه كان الاقتصاد الأوكراني في زمن السقوط الحر، وزيادة كثافة استهلاك الطاقة في أوكرانيا بنسبة 30% استمرت روسيا على الرغم من ذلك، في بيع الغاز لأوكرانيا بأسعار مدعومة بشدة، مع الوضع الاقتصادي المتردي لأوكرانيا، حيث مستحقات دين الغاز تصاعدت بسرعة لتصل عام 1994، إلى1.9 مليار دولار مما تؤشر هذه المعطيات التاريخية على مدى التبعية التاريخية الطاقوية الأوكرانية للإمدادات الروسية من الغاز، مما دفع صانع القرار الأوكراني لمحاولات التنويع للإمدادات الطاقوية خارج دائرة التوريد الروسية، ويمكن إجمال السياسات الطاقوية الأوكرانية عبر جانبين من إجراءات تأسيسية من خلال جملة الوثائق السياسية والأمنية لتطاير التوجهات العامة للسياسة الأوكرانية الطاقوية. [2]

كانت روسيا تبيع الطاقة لأوكرانيا بعد نهاية الحرب الحرب، وكانت المستهلك الأول بالنسبة لروسيا لكن مع بداية الألفية الجديدة زادت مجالات التعاون الطاقوي بين كل من روسيا وأوكرانيا بشكل كبير وأصبحت أوكرانيا عبارة عن طريق أنابيب الطاقة الروسية، وتطورت العلاقات حتى بداية الأزمة التي اندلعت بينهما حول جزيرة القرم.

تسعى روسيا جاهدة لإقامة تعاون مع أوكرانيا في مجال الطاقة، فمنذ سنة 2000 تعمل روسيا على الحد من تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي وكذا البرهنة على مكانتها كقوة طاقوية باعتبارها قطب ريادي طاقوي

[1]– قاسم دحمان،**مرجع سابق**، ص 63.

[2]– لخضر نويرة،" نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص ص 508، 509.

على المستوى الدولي باحتوائها على أضخم مخزون للنفط والغاز، وعلى اعتبار أيضا أوكرانيا تحتوي على أوسع شبكة أنابيب العبور نحو أوروبا، وأحد أوسع أسواق شركة غاز بروم الروسية للطاقة في القارة الأوروبية.

تتميز السياسة الطاقوية تجاه أوكرانيا بالصرامة والطموح في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، مستغلة في ذلك التبعية الأوكرانية في مجال الطاقة بهدف تطويع أوكرانيا والتأثير على سياستها الخارجية، كما يعتبر إمداد الغاز الروسي لأوكرانيا داخل ضمن **التعاون الروسي الأوكراني في مجال الطاقة** بالشركة المختلطة ما سبب حرجا للسلطات الأوكرانية أمام شعبها بسبب الضغط المفروض عليها من طرف ، روسيا، كما أدى إلى توقيع عقود بيع وشراء الغاز عقود غير مواتية عام 2006 و2009 إضافة إلى الزيادة في سعر الغاز الروسي لأوكرانيا من 2005 إلى عام 2012 حيث تضاعف السعر إلى ثمان مرات من 50 دولار إلى 425 دولار لكل 1000متر مكعب. [1]

كما تعتبر أوكرانيا المعبر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي إلى أوربا وهو من مصادر الاقتصاد الروسي حيث من خلال هذا المعبر يتم تقصر المسافات وتكاليف النقل الباهظة، وفى نفس الوقت تمر 80% من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر الأنابيب الممتدة في أوكرانيا، حيث أنه يمثل ما يزيد على 20 % من لإجمالي حجم الاستهلاك الأوروبي للغاز الطبيعي.

وتعتبر عملية النقل للغاز الروسي عملية هامة جدا للاقتصاد الروسي، لأن تصدير الغاز ومواد الطاقة من مقومات الاقتصاد الروسي الأساسية، لذلك كانت ترغب روسيا عبر السنوات السابقة إلى شراء شبكة أنابيب نقل الغاز الأوكرانية، لتوفر عليها نفقات النقل، لكن لم توافق السلطة الأوكرانية على طلب روسيا وعملت على تقديم عقد إيجار لها لهذه الأنابيب.[2] تعتبر روسيا المصدر الرئيسي لتزويد أوكرانيا بمصادر الطاقة فهي من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية بأوروبا وتعتمد على الغاز الطبيعي الروسي.

المطلب الثاني: التجارة والصناعة بين روسيا وأوكرانيا

كانت العلاقة مرتبطة بشكل كبير بين روسيا وأوكرانيا وكانت حجم التجارة بينهما مرتفع إلى أن حدث الأزمة سنة 2014، ما انعكس ذلك على العلاقة بين البلدين، وهذا ما سنفصل فيه.

---

[1]– نورهان الشيخ، **" سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي "**، سلسلة قضايا، بيروت، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، (2009)، ص 08.

[2]– قاسم دحمان، **مرجع سابق**، ص 87.

الفرع الأول: حجم المبادلات بين روسيا وأوكرانيا

بالنسبة لحجم التبادل فان حصة روسيا في التجارة الخارجية الأوكرانية تقارب 20 بالمائة وأوكرانيا تحتل المرتبة الخامسة في الشركاء التجاريين لروسيا بعد كل من ألمانيا وهولندا والصين وايطاليا، وتزايد التبادل التجاري بين روسيا وأوكرانيا على مدى السنوات في مابين 2004 و2008، حيث بلغت واردات روسا من أوكرانيا 5.8 مليار دولار بينما كانت صادراتها إليها تقدر ب 11.8 مليار دولار سنة 2004 ووصلت سنة 2008إلى 15.7 مليار دولار من الواردات و19.4 مليار دولار كصادرات لأوكرانيا والجدول التالي يبين تطور التبادل التجاري بين روسيا و أوكرانيا بين سنتي 2004 و2008، وتحتل أوكرانيا في المرتبة السادسة بين شركاء روسيا التجاريين رغم انخفاض التبادل التجاري بينهما بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، كما أن الاستثمارات الروسية في أوكرانيا وصلت سنة 2007 إلى حوالي 460 مليون دولار رغم أنها لم تكن تتعدى 70مليون دولار سنة 2003 وبلغ حجم الاستثمارات الروسية في أوكرانيا 1.13 مليار دولار سنة 2012 لتحتل بذلك روسيا المرتبة السابعة من حيث الاستثمارات الأجنبية في أوكرانيا بينما تحتل المرتبة الخامسة من مجموع الاستثمارات المصرفية. [1]

إذن فالملاحظ أن الاستثمارات بين روسيا وأوكرانيا كانت مرتفعا قبل سنة 2010، حيث كانت العلاقات بين البلدين مترابطة، ورغم وجود خلافات حول الحدود إلا أن الوضع كان تحت السيطرة من طرف البلدين.

أما عن الشق الصناعي فروسيا تستورد من أوكرانيا محركات الآلات وعربات القطارات، والآلات المصنوعة وعن الشق الزراعي المتمثل في استرداد المنتجات الزراعية الأوكرانية مثل السكر والمواد الغذائية، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة استرداد الألبان ومشتقاتها من أوكرانيا 250 مليون دولار. [2]

هذا بالإضافة إلى السوق التجاري الكبير بين البلدين حيث أن التجارة بينهم من المصادر الأساسية لا لاقتصاد الأوكراني بسبب وجود سوق تجارى إستراتيجي بينهم، متمثل في استيراد روسيا من أوكرانيا قطع الغيار للمنتجات الحربية وبالحوامات، ومكونات منظومة غلوناس الروسية للملاحة الفضائية، بالإضافة إلى

[1]– بومنجل خالد، **مرجع سابق**، ص ص 74، 75.

[2]– حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص 38.

الأمر الهام المتمثل في المحركات المخصصة للحوامات الروسية من طرازي (مي- 8 ومي- 24) فأوكرانيا تتميز بمنتجات مصنع موتور سيتش الأكثر رواجاً في الأسواق العالمية في صناعة المحركات. [1]

الفرع الثاني: الأزمة بين روسيا وأوكرانيا وانخفاض التجارة

بدأ الاستقطاب الداخلي عام 2004، عندما تم أجراء انتخابات رئاسية بين المرشحين فيكتور يانوكوفيتش الروسي الأصل صاحب التوجه الشرقي وبتروبوروشينكو الأوكراني الأصل صاحب التوجه اللبرالي، والتي فاز فيها فيكتور يانوكوفيتش بفارق 3%، مما أثار غضب أنصار بروشينكو الذين أعلنوا عن وجود تزوير في العملية الانتخابية وقاموا بالتجمهر في الميادين اعتراضا عن النتيجة وقد استخدموا الأوشحة البرتقالية كرمز للتأييد حيث أنه كان لون شعار حزب بروشينكو، وتصاعدت الاحتجاجات حتى سميت بالثورة البرتقالية وامتدت الانقسامات والمظاهرات التي تجمهرت في ميادين العاصمة كييف التي تطالب باعتراف بترويوشينكو كرئيس شرعي للبلاد، مما عمل على تدخل المحكمة الأوكرانية التي حكمت بإعادة الانتخابات وتم أعادة الانتخابات في وجود مراقبة دولية وأعلنت النتيجة بفوز المرشح بروشينكو.

حكم الرئيس بترويوشينكو، واستطاع المرشح يانوكوفيتش، تكوين جبهة معارضة قوية خلال فترة حكم بيتريوشينكو، وساعده في ذلك عدم تحقق الأهداف المنشودة من الثورة البرتقالية التي طالب بها الشعب الأوكراني من أمور عدة أهمها: مكافحة الفساد والذي لم يتحقق بل ذاد حتى جاء مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام 2009 الذي أوضح أن أوكرانيا في المركز 147 من إجمالي 180 دولة بما يساوي 2.2 من 10 مما يعنى بدرجة منخفضة هذا بالإضافة إلى أن هذه الدرجة مساوية لمؤشر الفساد لعام 2004 عام قيام الثورة البرتقالية. [2]

واستمر الانقسام حتى مجيء موعد الانتخابات الرئاسية 2010 والتي ترشح فيها المعارض للنظام القائم فيكتور يانوكوفيتش وفاز بها،وتعهد من خلالها بأجراء تعديلات من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

---

[1]- **المكان نفسه**، ص 39.

[2]- بشير نافع، **"الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد"، مركز الجزيرة للدراسات**، (2014/03/17) ، ص 07.

حيث تأثر الاقتصاد الأوكراني نتيجة الأوضاع الداخلية، بالإضافة إلى السبب الرئيسي المتمثل في الأزمة الاقتصادية الكبرى 2009، التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية الأوكرانية بشكل أساسي من بطالة, عجز في الموازنة ,انخفاض حجم الاستثمارات الخارجية و زيادة معدلات الأفراد تحت خط الفقر. [1]

نستخلص أن أوكرانيا اتجهت للدعم الخارجي ولأهميتها الإستراتيجية كانت موضع اهتمام من قبل روسيا والاتحاد الأوروبي من أجل تقديم المساعدات الاقتصادية، لكي تستطيع التعافي وذلك بسبب تأثيرها على اقتصاديتهم في مجال التصدير خصوصا (الطاقة والمواد الغذائية).

[1]- **المكان نفسه**، ص 07.

خلاصة

بعد تطرقنا للمباحث السابقة، والتفصيل في المحددات والدوافع الرئيسية التي دفعت روسيا لوضع إستراتيجيتها تجاه أوكرانيا، حيث توصلنا إلى العديد من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

✓ هناك العديد من المحددات ذات أهمية تجعل روسيا تضع إستراتيجيتها تجاه أوكرانيا، وهذه المحددات تتمثل في المحدد الجيواستراتيجية والاجتماعي والثقافي بالإضافة إلى أهم محدد هو العامل الاقتصادي وبالتحديد الطاقة، لان روسيا تعتمد عليها بشكل كبير.

✓ إن الدافع الرئيسي الذي يحرك روسيا اتجاه أوكرانيا هو تحقيق أمنها القومي الطاقي، حيث تعتبر أوكرانيا بموقعها ممر أنابيب الطاقة الروسية.

✓ عرفت روسيا وأوكرانيا البلدان الجاران مراحل من التعاون، حيث كانت تربطهما علاقات وطيدة على مر التاريخ، لكن مع اندلاع أزمة 2014، بدأت العلاقة تتهاوى وانخفضت مجالات الاستمارة والتجارة بين البلدين.

الفصل الثالث :

تداعيات الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا على الأمن الإقليمي الأوربي

تمهيد

بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، استطاع الأمريكيون تحييد روسيا – وريثة الاتحاد السوفياتي– عن الساحة الدولية، لمدة عقدين ونيف من الزمن، وكان هذا التحييد يعمل بالتوازي مع مشروع توسع حلف الأطلسي، الذي ضمّ إليه جل دول أوروبا الشرقية، غير أن صعود أسعار النفط بقوة بداية من سنة 2003، جعلت روسيا تراكم ثروة مالية كبرى، مكنتها من تحديث قوتها العسكرية، ورفع مستوى المعيشة نوعا ما، إلا أن حرب الثمانية أيام في جورجيا ثم الأزمة الأوكرانية عجلت بإظهار روسيا خططها للعودة إلى الساحة الإقليمية، عن طريق استعمالها قوتها العسكرية في أوكرانيا بداية ثم في سوريا، غير أن هذه الدراسة تركز على الصراع القوي والمستمر بين روسيا والغرب في أوروبا، وبالذات على الأرض الأوكرانية، حيث تعمل روسيا بجدية لتقويض الاستقرار الأوروبي، وتفكيك الاتحاد الأوروبي، ونشر الفوضى في دوله، وتقوية الأحزاب اليمينية، بينما يحاول المعسكر الغربي الرد على ذلك من خلال العقوبات الاقتصادية القاسية، التي أربكت الروس إرباكا شديدا.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: المواقف الروسية الأوربية من الأزمة الأوكرانية**
- ✓ **المبحث الثاني: العلاقات الروسية الأوربية بعد الأزمة الأوكرانية**
- ✓ **المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على الأمن الإقليمي الأوربي**

المبحث الأول: المواقف الروسية الأوربية من الأزمة الأوكرانية

إن أهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها ، وتهدف روسيا لإنشاء " إتحاد أوراسي " متين اقتصادياً ومتفوق في الطاقة والأمن، وأنها تريد أن تعيد مجد الإمبراطورية السوفيتية من جديد بعد أن تفككت دولها نهائياً.

المطلب الأول: المواقف الروسي من الأزمة الأوكرانية

إن أهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها ، وتهدف روسيا لإنشاء " إتحاد أوراسي " متين اقتصادياً ومتفوق في الطاقة والأمن، وأنها تريد أن تعيد مجد الإمبراطورية السوفيتية من جديد بعد أن تفككت دولها نهائياً.

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية سارعت روسيا لنشر قواتها العسكرية في شبه جزيرة القرم وذلك حماية لمصالحها الاقتصادية، حيث تمثل أوكرانيا المنفذ البحري الحيوي لروسيا علي البحر الأسود، بالإضافة إلى كونها لديها موارد ضخمة ووجودها علي البحر الأسود تستطيع أن تستعيد ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية ممتدة عبر آسيا وأوروبا، كما أن إشرافها علي البحر الأسود يجعلها تمثل نفوذاً حيوياً لروسيا. ومن ناحية آخري، تسعى روسيا لحماية مصالحها السياسية، حيث تمثل أوكرانيا أهمية سياسية بالغة لروسيا، حيث يعتبر أغلبية سكان شبه جزيرة القرم روس، بالإضافة إلى أنها معبر لتمرير الأنابيب الغاز إلي أوروبا ، وتعزز من حضور أسطولها في البحرين – الأسود والأبيض المتوسط – وهي من الجوار القريب الذي يسعى الكرملين للسيطرة عليه لتستعيد روسيا مكانتها العالمية[1] .

وقد أقر الكرملين قانوناً يتيح لموسكو ضم إقليم القرم إلي أراضيها بعد أن أجرى استفتاء في الإقليم ووافق فيه أغلبية السكان بنسبة تتجاوز الخمسة والتسعين بالمائة على انضمام شبه جزيرة القرم لروسيا،وهنا تبدأ أهمية ضم شبه جزيرة القرم لتحقيق أهداف السياسية الخارجية الروسية ، ومنها عدم السماح للغرب بالاستحواذ على أوكرانيا، والتأثير علي السياسة في كييف دون استقرار حكومة موالية للغرب حيث تعتبر كييف مهد العرق الروسي وتضم نسبة عالية من السكان التي تعود أصولهم للعرق الروسي ، بالإضافة إلى خشية الرئيس "فلاديمير بوتين " من انتقال الثورات الملونة إلي روسيا نفسها ، حيثتقوم تصرفات روسيا في شبه جزيرة القرم على حسابات داخلية وأخرى خارجية ، ويرى الكرملين أنه يجب أن تسيطر أولاً علي ما

[1]- إيمان أشرف أحمد ، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية** ، المركز الديمقراطي العربي ، من الرابط: https://democraticac.de/?p=34817، بتاريخ: 22-06-2020، التوقيت: 16:20.

يسميه '' الجوار القريب '' إذا أرادت روسيا أن تستعيد مكانتها كقوة عالمية والذي يتعلق بالرمزية السياسية بالنسبة لروسيا، حيث أن '' الجوار القريب '' هذا شمل الدول التي ظهرت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي عام 1991م ، لأن إستقلالها كان عاملاً حاسماً في إنقراض الإتحاد السوفيتي.

فإن أوكرانيا من الأولويات المهمة كفاعل سياسي في المنظومة الدولية والمهمة لروسيا لتكوين أمبراطوريتها من جديد، ولتفسير أهمية الصراع على شبه جزيرة القرم كما وضحنا على أنه يتمتع بعدة مميزات أولها جيوسياسية فإذ تقع على الضفة الغربية لبحر أزوف وتشرف على مضيق ''كبرتش'' الذي يفصل بينه وبين البحر الأسود ، كما أنه يتحكم بمرور السفن التجارية والعسكرية إلى عدة موانئ أوكرانية وروسية وغيرها ، إقتصادياً، حيث يشكل القرم وجهة رئيسية لكثير من السياح الروسي والأكرانين والبولنديين والألمان ومن دول البلطيق ، إذ يزور القرم مابين 3 إلى 5 مليون سائح سنوياً لأنه يتمتع بجو دافئ شتاءً معتدل صيفاً وبطبيعة خلابة ، مما يعود للخزينة بنحو 2 مليار دولار سنوياً ، أما في الجانب الأمني العسكري ، فتظل شبه جزيرة القرم على شريط طويل من سواحل البحر الأسود الشمالية ، وتوجد على أراضيه 15 قاعدة عسكرية أوكرانية برية وبحرية ولكنها صغيرة أذا قورنت بالتواجد العسكري الروسي. [1]

لقد شكلت أزمة الانتخابات الأوكرانية علامة فارقة في العلاقات الروسية _ الأمريكية تحديداً والروسية_ الغربية عموماً، حاولت السياسة الخارجية الروسية في العقد الماضي استرجاع كييف إلى مجال نفوذها ولكن نجاحها في ذلك كان محدوداً. أما في عام 2013 م كانت أوكرانيا تحضر نفسها لتوقيع إتفاقية صداقة وتجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، فقد إستخدمت روسيا سلسلة من التكتيكات العسكرية القوية والإجراءات اللازمة وذلك بهدف إبعاد كييف عن تطوير علاقات أكثر قرباً من بروكسل،فبعد إن تخلت أوكرانيا عن خططها لتوقيع إتفاقية التجارة الحرة الشاملة مع الإتحاد الأوروبي وبعد إن لانت أوكرانيا في نوفمبر 2013 م لضغط روسيا لعدم توقيع الإتفاقية التجارية مع الإتحاد الأوروبي فإن تكتيكات موسكو العدائية أدت إلى أكبر موجة إحتجاجات منذ الثورة البرتقالية التي أجبرت الرئيس يانوكوفيتش على المغادرة في عام 2014 م ، وبعد ذلك قامت روسيا الإتحادية بإرسال قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم ولكنها مؤثرة ، وكان إستخدام القوة هذا مدبراً مفاجئ وغير متوقع حيث سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم وذلك لأنها إستخدمت قواتها في المنطقة ، مدعومة من مليشيات محلية وتعزيزات من روسيا وتم عزل القوات الأوكرانية ونتيجة لأهمية أوكرنيا لروسيا ، قامت روسيا من بعد الإستفتاء الذي حدث بضم شبه جزيرة القرم

[1] – **نفس المرجع.**

رسمياً إلى روسيا في تاريخ 18 مارس 2014 م ، حيث لم تعترف أوكرانيا والغرب بذلك حتى الآن ، كما أن روسيا دعمت حركات التمرد في المناطق الشرقية لأوكرانيا .

فلذلك نرى أن أهم عوامل تدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية كان له عدة أسباب إستراتيجية وأسباب إقتصادية و أيضاً شبه جزيرة القرم التي تعد ذو أهمية بالغة لروسيا ،حيث أن روسيا دولة ذات مكانة إستراتيجية عالية فكانت عاصمة الإتحاد السوفيتي ولكن مع إنهيار الإتحاد السوفيتي في الحرب الباردة تراجع الدور الروسي والمعسكر الشرقي و أصبح المعسكر الغربي هو المسيطر ، لذلك روسيا تسعى لإستعادة مجد أمبراطورية الإتحاد السوفيتي من جديد فهي تريد ضم الدول التي قد إستقلت عن الإتحاد السوفيتي، وكان لتدخل روسيا في أوكرانيا أنها ترى إن أوكرانيا بلداً تابعة لها وإمتداداً لمستعمراتها وأيضاً تري من أنه غير المقبول من دخول دول أخرى فيها وخصوصاً في حالة فرض نفوذ قوي من قبل القوى الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي .[1]

المطلب الثاني: المواقف الأوربية من الأزمة الأوكرانية

منذ بداية الأزمة الأوكرانية وقد تعاملت دول الاتحاد الأوروبي معها بحرص شديد، نظراً للتورط الروسي في تلك الأزمة؛ حيث أن معظم الدول الأوروبية كانت تري أن هذا التدخل ليس بالأمر العادي الذي تدعيه روسيا وأنه مجرد تدخل للحفاظ علي مصالحها، ولكنها كانت تري أن ذلك التدخل يُخفي ورائه العديد من النوايا والمساعي الروسية لمحاولة إستعادة مكانتها التي كانت عليها فيما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، كما أن الدول الأوروبية كانت تري أن التدخل الروسي لا يبرره سوي الرغبة في التوسع الإقليمي والهيمنة من خلال إستعادة أجزاء حيوية من الاتحاد السوفيتي السابق وليس حماية الأقليات كما تزعم روسيا.

الفرع الأول: المصالح الأوروبية في الأزمة الأوكرانية

بدأت الأزمة الأوكرانية وأخذت في التصاعد نتيجة للسياسات التي اتبعتها روسيا في إدارتها للأزمة إنطلاقاً من الحفاظ علي مصالحها في المنطقة، ولكن تفاقم الأزمة لا يعود بأكمله إلي السياسات الروسية بينما هناك بعض الأطراف الأخري التي كانت من العوامل الأساسية لإطالة أمد الأزمة حتي الأن. لقد كان الاتحاد الأوربي طرفاً أصيلاً في الأزمة الأوكرانية، بل وقد يصل الأمر إلي إعتباره سبب الأزمة منذ البداية؛ حيث قام الاتحاد الأوربي بعرض إتفاق شراكة أوروبية علي أوكرانيا، ونتيجة لذلك أرادت روسيا إحتواء الأمر وعدم ترك زمام أوكرانيا لدول الاتحاد الأوربي فقامت بعرض إتفاق مشابه علي أوكرانيا، ونتيجة لتوالي الأحداث

[1]- **نفس المرجع.**

وتفاقمها خاصة بعد تأجيل الرئيس الأوكراني التوقيع علي إتفاق الشراكة الأوربي في مقابل التعاون الروسي، قام الاتحاد الأوربي بالتدخل في الأزمة بأشكال مختلفة تفاوتت بين فرض العقوبات علي روسية من ناحية وتزويد أوكرانيا بالمساعدات من ناحية أخري.

علي الرغم من أن معظم الدول الأوروبية منذ بداية الأزمة فضلت إتخاذ مسار الحلول الدبلوماسية والسلمية تفادياً للتصعيد، إلا أن ذلك المسار في التعامل مع الأزمة سرعان ما تحول نتيجة قيام روسيا بضم القرم؛ حيث لجأت الدول الأوروبية إلي إستخدام سياسة حازمة في التعامل مع الأزمة وعدم التسامح مع روسيا في ضمها للقرم، كما أنه كانت هناك رغبة مشتركة بين كافة الدول الأوروبية في عدم عودة أوضاع الحرب الباردة مرة أخري لذلك كانت تتفادي قدر الإمكان الموجهات التي قد تقود إلي تلك الأوضاع مرة أخري.[1]

لقد مثلت مصالح الدول الأوروبية المتعارضة في الأزمة الأوكرانية أهم الأسباب في إطالة أمد الأزمة واستمرارها حتي الأن؛ ففي بداية الأمر ساد الإنقسام بين دول الاتحاد الأوربي ككتلة واحدة حول قضية فرض العقوبات علي روسيا، ثم بعد ذلك تحول ذلك الإنقسام نحو التدرج في فرض العقوبات مع إمكانية رفعها في حال رضوخ روسيا لتسوية سلمية ترضي كافة الأطراف. فقد كان هناك فريقان داخل الاتحاد الأوربي؛ تمثل الفريق الأول في مجموعة من الدول الرافضة للعقوبات الأوروبية علي روسيا في بداية الأمر مثل ألمانيا وبريطانيا وبلغاريا والمجر، بينما تمثل الفريق الثاني في بعض الدول الشيوعية ـ مثل بولندا ودول البلطيق ـالتي إتخذت موقف مُعادي للسياسات الروسية منذ بداية الأزمة وأرادت فرض عقوبات شديدة علي روسيا، وذلك الإنقسام بين الدول الأوروبية يمكن إسناده إلي مصالح هذه الدول في الأزمة الأوكرانية والدوافع التي جعلتها تتخذ مثل تلك السياسات، ويمكن تفسير المصالح الأوروبية في الأزمة الأوكرانية إستناداً علي مجموعة من الأسباب التي من أبرزها مايلي:[2]

تمثل **الهدف الأول** في منع تصاعد الصراع وتسويته؛ وذلك يعود إلي أن تكلفة ذلك الصراع والعقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوربي علي روسيا أكبر بكثير من العبء الواقع علي روسيا بسبب تلك

---

[1]– مى حسين عبد المنصف، **"النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية،** "الحوار المتمدن، 20إبريل 2013 ، من الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show، بتاريخ: 28-07-2020، التوقيت: 15:00.

[2]– تيمونى هيرتيج ، " **بعد يوم مليئ بالدراما .. من يحكم أوكرانيا** " ،روتيرزعربى، 23فبراير 2014 ، من الرابط : http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAEA1M02S20140223?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true، بتاريخ: 15-08-2020، التوقيت: 09:00.

العقوبات. ففرض عقوبات أوروبية علي روسيا هو أمر مُكلف بدرجة كبيرة علي دول الاتحاد الأوربي، خاصة أن أوروبا ظلت تتعامل تجارياً وإقتصادياً مع روسيا طيلة أكثر من ربع قرن، ونتيجة للأزمة الأوكرانية وجب علي أوروبا قطع تلك التعاملات، وعندما قامت الدول الأوروبية بذلك قامت روسيا بقطع إمدادات الغاز للدول الأوروبية، مما كان له أكبر الأثر علي دول مثل (سلوفاكيا -المجر- بلغاريا) التي تعتمد بشكل شبه كلي علي الغاز الروسي، كما لجأت روسيا إلي تعليق إستيرادها لبعض المنتجات الأوروبية مما أثر علي دول مثل) فنلندا- بولندا) نظراً لأن ما يقرب من ربع الصادرات الزراعية لتلك الدول يذهب إلي روسيا، وذلك يُفسر إمتناع دول مثل فنلندا وبولندا عن توسيع نطاق العقوبات علي روسيا ووضعها شرط إمكانية الرجوع عن تلك العقوبات في حال رضوخ روسيا للتسويات السلمية فيما يخص الشأن الأوكراني.

فقد ظهر تشابك المصالح الإقتصادية بوضوح بين كلاً من أوروبا وروسيا خاصة في مجال الطاقة في ضوء الأزمة الأوكرانية؛ حيث لجأ الاتحاد الأوربي إلي إتخاذ قرار إستراتيجي يقتضي بتقليص الاعتماد علي الغاز الروسي والعمل علي تنويع مصادر وارداتها من النفط، أيضاً عندما قام الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات علي روسيا فإنه أخذ في الإعتبار عدم المساس بالقطاعات الحيوية للإقتصاد الروسي، وذلك نظراً لعدم وجود بديل عن الغاز الروسي علي المدي القصير أو المتوسط، فروسيا بمثابة العمود الفقري لأوروبا في مجال الطاقة خاصة في الغاز؛ حيث أن أكثر من نصف الغاز الروسي المُصدر إلي أوروبا يمر خلال الأراضي الأوكرانية، كما أن إقتصاديات أوروبا تعتمد بشكل كبير علي الغاز الروسي وأيضاً يتشكل أغلب الدخل القومي الروسي من عائداتها من صادرات الغاز لأوروبا. لذلك كان لابد من التعامل مع الأمر بحزم شديد من الجانب الأوربي.[1]

بينما تمثل **الهدف الثاني**:في دعم إستقرار أوكرانيا الإقتصادي والسياسي، وذلك من خلال التعاون مع روسيا ودعم توجهها نحو الغرب .فقد رأت الدول الأوروبية أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال التعاون مع روسيا نظراً لأن روسيا تستطيع تصعيد الأزمة وقتما تشاء؛ فالدول الأوروبية تدرك إدراكاً كاملاً أن أي جهد غربي نحو تحسين الوضع في أوكرانيا لن يتم إلا بمساندة روسية، وذلك نظراً لإستناد الإقتصاد الأوكراني علي الغاز الروسي بشكل كبير، وذلك مالا تستطيع الدول الأوروبية أن تحل محله نظراً لأنها هي الأخر تعتمد بشكل كبير في مصادرها للطاقة علي روسيا.

بينما يعود **الهدف الثالث** من تدخل الدول الأوروبية في الأزمة الأوكرانية إلي إعلاء مصالحها الوطنية وتغليبها علي مصلحة الاتحاد الأوربي ككل والسياسة المتبعة فيه ككيان موحد، فنجد أن فرنسا مثلاً رأت

[1] - **نفس المرجع.**

ضرورة حل الأزمة الأوكرانية إعتماداً علي الطرق الدبلوماسية السلمية، وذلك تجنباً للوقوع في أي صراعات قد تقود بدورها نحو حرب عسكرية لا ترغب فيها أياً من الأطراف في الأزمة. نجد أيضاً بريطانيا قد دعمت كافة العقوبات الأوروبية علي روسيا، إلا أنها في نفس الوقت قد أعلنت أنها لن تقوم بقطع علاقاتها التجارية والإقتصادية مع روسيا. بالنسبة لألمانيا، فقد انطلقت من مبدأ هام مقتضاه أنه لا يجب أن تندلع حرب علي خلفية الأزمة الأوكرانية وفي الوقت نفسه لا يمكن التغاضي عن المصالح الألمانية_ الروسية، إستناداً لذلك المبدأ لجأت ألمانيا إلي إتباع إستراتيجية ثلاثية من خلال (المحادثات -المساعدات- العقوبات) في التعامل مع الأزمة؛ حيث سعت إلي لعب دور الوسيط في المحادثات الخاصة بالأزمة،نكما قامت بتقديم الدعم والمساعدات الإقتصادية لأوكرانيا، إلي جانب كل ذلك أيدت العقوبات الإقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوربي علي روسيا ولكنها لم ترغب في التوسع في العقوبات، ويرجع إتباع ألمانيا إلي تلك الإستراتيجية في التعامل مع الأزمة إلي أن الصادرات الألمانية إلي روسيا تُمثل نسبة كبيرة من الواردات الروسية، أيضاً هناك أكثر من 6 ألاف شركة ألمانية تعمل داخل الحدود الروسية.[1]

إستناداً إلي المصلحة الوطنية، نجد أن كلاً من دول بحر البلطيق وملدوفا وجورجيا قد إتخذت موقف حازم من الأزمة الأوكرانية؛ حيث إتخذت ذلك الموقف تخوفاً علي مصالحها وخوفاً من تكرار السيناريو الأوكراني مرة أخري من منطلق حماية الأقليات، خاصة وأن هذه الدول نسبة كبيرة من سكانها أقليات ذات أصل روسي. لقد مثلت الرغبة الروسية التوسعية في وسط وشرق أوروبا الدافع الرئيسي لجعل هذه الدول ترغب في وضع قيود مجحفة علي الدور الروسي في الأزمة ودعمها للعقوبات المفروضة من قِبل الاتحاد الأوربي، فنجد أن دولة مثل مولدوفا وليتوانيا بها نسبة لا يُستهان بها من الأقليات الروسية التي من الممكن أن تستخدمها روسية لصالحها من خلال إثارة الفوضي داخل هذه الدول، كما أن ليتوانيا لذلك السبب قد قامت بزيادة معدل إنفاقها العسكري وزيادة معدل تسليحها تخوفاً من التدخل الروسي في أي وقت، فهذه الدول لديها العديد من التعاملات الإقتصادية مع روسيا المتمثلة أغلبها في إعتمادها علي الغاز الروسي، وذلك ما يجعل إحتمال التدخل الروسي بها كبير جداً نظراً لترابط المصالح، كما أن ذلك يُفسر سبب تسارع الاتحاد الأوربي في تقوية روابطه الإقتصادية مع دول مثل ليتوانيا ومولدوفا.

بالإضافة إلي تلك الأهداف السابقة التي مثلت الدوافع الأساسية لجعل الاتحاد الأوربي يتدخل في الأزمة الأوكرانية، كان الدافع الأكبر لهذا التدخل هو رغبة الاتحاد الأوروبي في تحجيم القوة الروسية وردعها عن

[1]- **نفس المرجع.**

التوسع في وسط وشرق أوروبا، وذلك تفادياً لعودة مناخ الحرب الباردة من جديد بين الدول الكبري، فكلاً من روسيا والاتحاد الأوربي يعلمان خطورة ذلك جيداً؛ حيث ما مثلته الحرب الباردة لكلاهما من خسائر تجعل كلاً من روسيا ودول الاتحاد الأوربي تُعيد التفكير ألف مرة في أي خطوة تلجأ إليها في التعامل مع الأزمة.

كما كان من أحد الدوافع الهامة التي جعلت الاتحاد الأوربي يتدخل بشدة في الأزمة الأوكرانية، هو رفض الرئيس يانكوفيتش " الموالي لروسيا " لإتفاق الشراكة الأوربي الذي عرضه الاتحاد الأوربي علي أوكرانيا، كما أن الرئيس الأوكراني لم يكتفي بذلك فقط بل أمتد الأمر إلي توسيع علاقات التعاون والعلاقات الإقتصادية مع روسيا، وقامت روسيا فيما بعد بالإستيلاء علي شبه جزيرة القرم من منطلق حماية الأقليات الروسية في القرم، ولكن مُعظم دول الاتحاد الأوربي تخوفت من ذلك الأمر، خاصة أن دول مثل دول بحر البلطيق ومولدوفا وأرمينيا تحتوي علي نسبة لابأس بها من الأقليات الروسية.[1]

وفي سياق تلك الدوافع التي جعلت دول الاتحاد الأوربي يتدخل في الأزمة، نستطيع أن نتوصل إلي أن الاتحاد الأوربي لجأ إلي إستراتيجية تعمل علي التوصل إلي حل مع روسيا من أجل الأزمة ومنعها من ضم مزيد من الأراضي الأوكرانية، بالإضافة إلي فتح باب الحوار للتشارو بين الأطراف وإيجاد حل دبلوماسي يرضي كافي الأطراف؛ حيث أن الاتحاد الأوربي كما سبق وذكرنا يتضرر من العقوبات المفروضة علي روسيا أكثر بكثير من الضرر الواقع علي روسيا نفسها، وذلك نظراً لصعوبة إيجاد بديل عن روسيا في مصادر الطاقة إلا بعد فترة طويلة.

نخلص من ذلك، أن المصالح الأوروبية في الأزمة الأوكرانية قد تمحورت حول الرغبة في تحجيم النفوذ الروسي، وقد دعمت الدول الأوروبية تدخلها في الأزمة بعدد من المصالح التي تمثلت في العمل علي منع تصاعد الأزمة ومحاولة تسويتها، نظراً لما لها من أثار اقتصادية وسياسية كبيرة علي الدول الأوروبية الفارضة للعقوبات الاقتصادية علي روسيا أكبر بكثير من الأثار المترتبة علي روسيا المُتلقية للعقوبات. كما كان رفض حكومة " يانكوفيتش " لإتفاق الشراكة الأوربي الذي عرضه الإتحاد الأوربي علي أوكرانيا والقيام بالتوسع في العلاقات التعاونية مع الجانب الروسي.

الفرع الثاني: سياسات الاتحاد الأوربي تجاه الأزمة الأوكرانية

لقد تعددت السياسات الأوروبية وتنوعت في مواجهة الأزمة الأوكرانية؛ حيث في بداية الأزمة كانت هذه السياسات مجرد توجيهات ونصائح أوروبية إلي الدولة الروسية للتخلي عن سياساتها تجاه أوكرانيا، لكنها

[1] – **نفس المرجع.**

فيما بعد ـــ تحديداً بعد الإستيلاء الروسي علي القرم ـ لجأت إلي العقوبات ولكن بشكل تدريجي لايهدف إلي القضاء علي القوة الروسية ولكنه يهدف إلي إقصاء روسيا عن التدخل في الشئون الأوكرانية ومنع تكرار ذلك السلوك مع أياً من الدول الواقعة ضمن نطاقها الإقليمها. لجأت دول الاتحاد الأوربي إلي اتباع مثل تلك السياسات سعياً نحو تحقيق مصالحها في الأزمة؛ حيث رغبت الدول الأوروبية من تدخلها في الأزمة إلي إحتواء السلوك الروسي ومنع تكراره في الدول المجاورة مرة أخري، كما هدفت إلي منع تصاعد الصراع ومحاولة تسويته بشكل سلمي وذلك من أجل رغبتها في عودة العلاقات التجارية والإقتصادية مع روسيا مرة أخري ؛ حيث أن معظم دول أوروبا ـكما سبق ذكره ـتعتمد بشكل كبير في مصادرها من الطاقة علي الإمدادات الروسية من الغاز.

لجأت الدول الأوروبية في بداية الأزمة إلي محاولات عديدة يتجه معظمها نحو إحتواء الأزمة وعدم تصعيدها؛ وذلك حيث أنها لا تستطيع فعل الكثير جراء ضم روسيا للقرم، لذلك عملت الدول الأوروبية علي إجراء مُحادثات وإجتماعات طارئة بين كافة أطراف الأزمة، فقد رأت الدول الأوروبية أنها لا تستطيع فعل الكثير تجاه الأزمة سوي التقليل من التهديد الروسي وحسبويمكن عرض السياسات الأوروبية تجاه الأزمة علي النحو .

أولا: إحتواء الموقف الروسي في بداية الأزمة

في بداية الأمر، أرادت الدول الأوروبية التعامل مع الأزمة الأوكرانية بطريقة تحول دون إندلاع الصراعات بينها وبين القوة الروسية، نظراً لإعتمادها الشديد علي روسيا في العديد من الأمور كما سبق التوضيح؛ ففي الوقت الذي قامت فيه الولايات المتحدة بفرض عقوبات شديدة علي روسيا كان هدفها في الأساس القضاء علي القوة الروسية وليس ردعها عن زيادة التدخل في أوكرانيا، إمتنعت بعض الدول الأوروبية خاصة ألمانيا ـ نظراً للمصالح المتشابكة بينها وبين روسيا ـ عن فرض عقوبات إقتصادية في بداية الأمر علي روسيا، وفضلت دعم الإقتصاد الأوكراني الذي كان إنهياره أمر لا مفر منه، ففي الخامس من مارس 2014 قام الاتحاد الأوربي بالموافقة علي تقديم مساعدات مالية بقيمة 11 بليون دولار علي شكل منح وقروض، كما طلبت الدول الأوروبية من صندوق النقد الدولي تقديم تمويلات إلي الحكومة الأوكرانية؛ وذلك تفادياً لإعلان الحكومة الأوكرانية إفلاسها مما يقودها إلي مزيد من الخضوع والإنصياع للسياسات الروسية.

بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، لجأت الدول الأوروبية إلي فرض عقوبات رمزية شملت عدة جوانب؛ حيث قامت بمنع التأشيرات وتجميد أصول عدد من المسؤلين وبعض الشركات في كلاً من روسيا

وأوكرانيا عملوا علي المساهمة في عملية ضم القرم إلي روسيا، كما أن الاتحاد الأوربي عمل علي وقف المفاوضات مع روسيا حول عدد من القضايا الهامة.[1]

من الملاحظ أن الموجة الأولي من العقوبات الأوروبية خلال تلك الفترة قد إتخذت نمطاً معيناً؛ حيث إقتصرت في البداية علي المحيطين بالرئيس والشركات المرتبطة به، وذلك نظراً لعدم رغبة بعض الدول الأوروبية في التوسع في العقوبات الإقتصادية نظراً للترابط الشديد في المصالح الإقتصادية بينهما؛ فقد لجأت الدول الأوروبية إلي التدرج في العقوبات مع الإحتفاظ بوجود إمكانية للتوسع فيها في حال الإستمرار الروسي في التصعيد. أيضاً كانت هناك العديد من الإحتلافات والتباينات في المصالح بين دول الاتحاد الأوربي عملت علي تباين هذه العقوبات وإختلافها من حيث شدتها؛ فنجد أن دول مثل بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا أرادت عدم تدمير علاقتها الإقتصادية مع روسيا،، لذلك فقد طالبت ــ من أجل الحفاظ علي الوضع الإستراتيجي للإتحاد الأوربيــ بأن تكون تلك العقوبات قائمة علي معيار '' الألم المتساوِ''، وذلك نظراً لأن تلك العقوبات تؤثر علي إقتصاديات الدول الأوروبية أكثر بكثير من تأثيرها علي روسيا. بينما أرادت دول مثل دول بحر البلطيق تشديد حدة العقوبات المفروضة علي روسيا منذ البداية دون المرور بمرحلة التدرج تلك التي إعتمد عليها الاتحاد الأوربي في سياسة العقوبات المُتبعة مع روسيا؛ وذلك نظراً لتخوفها من تكرار السيناريو الأوكراني معها خاصة وأن هذه الدول تتشابه في ظروفها الداخلية مع أوكرانيا.

جاءت الموجة الثانية من العقوبات الأوروبية علي روسيا في إبريل 2014 نتيجة لفشل إتفاق جينيف لتسوبة الأزمة، فقد قامت الدول الأوروبية بتوسيع القاعدة القانونية للعقوبات الموجهة ضد روسيا؛ حيث جاءت هذه الموجة من العقوبات لتشمل عدد من المسؤلين الروس في الكرملين، كما قام الاتحاد الأوربي بالتوقيع علي الشق السياسي في إتفاق الشراكة مع أوكرانيا والذي كان سبب إندلاع الأزمة منذ البداية. فقد عملت الدول الأوروبية علي القيام بعدة إجراءات من أجل تقوية الإقتصاد الأوكراني؛ حيث كان من أبرزها إزالة القيود الجمركية علي الصادرات الأوكرانية، كما قامت بزيادة الدعم الأوربي من أجل تحسين أداء الحكومة الجديدة الموالية للغرب.

نتيجة لتصاعد الأزمة الأوكرانية وزيادة التدخل الروسي في الأزمة، لجأت دول الاتحاد الأوربي إلي مجموعة من السياسات الهامة من أجل التعامل مع ذلك التصعيد مُحاولة عدم الإضرار بمصالحها قدر الإمكان.

---

[1]– يثم أحمد، " **أوباما يعرض مساعدة عسكرية لدول شرق أوروبا القلقة من روسيا**، "**التقرير**، 5يونيو 2014، من الرابط: https://democraticac.de/?p=36472، بتاريخ: 12-08-2020، التوقيت: 14:00.

ثانيا: دعم الجهود الإصلاحية للحكومة الأوكرانية

تحتاج أوكرانيا إلي القيام بالعديد من الإصلاحات من أجل مواجهة الأزمة؛ فهي بحاجه إلي نظام إقتصادي كفء وفعال، كما أنها تحتاج إلي نظام عادل يتبع روح القانون. وقد رأت دول الاتحاد الأوربي أن الدستور الأوكراني الجديد يجب أن يعمل علي تقوية الشفافية ويُميز بوضوح بين مناطق القوة لكلاً من السلطات الأساسية؛ وذلك تجنباً للصراعات والنزاعات الغير ضرورية. كما أنها كانت تري ان اللامركزية لا يجب أن تعمل علي تدمير وحدة الدولة وأن الحكومة علي الرغم من ذلك لها دور فعال في القضايا الحاسمة سواء علي الصعيد الداخلي أو الخارجي، كما رأت أيضاً ان اهم الأولويات التي يجب القيام بها قو القضاء علي الفساد المنظم؛ حيث أنه بمثابة السرطان الذي يجتاح الخلايا المُمَثلة في المجتمع الأوكراني والحياة السياسية. من أجل الوصول إلي تلك الأمور؛ قام الرئيس الأوكراني بورشينكو بتقديم خطة إصلاحية اشتملت علي العديد من الأمور التي كان أبرزها بعض القوانين التي تعمل علي القضاء علي الفساد الإداري وترسيخ اللامركزية.[1]

في ظل ذلك السياق رأي الاتحاد الأوربي أن الوضع المالي بالنسبة لأوكرانية سيقف عائقاً أمام الوصول إلي هذه الإصلاحات؛ قام الاتحاد الأوربي بتقديم دعم مقداره 11 بليون دولار علي هيئة قروض مالية من البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية التابعة للإتحاد الأوربي. هذه المساعدات علي الرغم من كونها أتت بطريقة سريعة ومرنه من أجل ملائمة الظروف الأوكرانية؛ إلا أنها كانت معتمدة بشدة علي مقايس وشروط يجب أن تعمل أوكرانيا علي إجتيازها من أجل الحصول عليها، أيضاً رأت الدول الأوروبية أنه من الضروري تقديم الدعم للحكومة الأوكرانية والعمل علي توجيهها نحو إعطاء إهتمام أكبر إلي الأمور الخاصة باللأقليات المتواجدة علي أراضيها؛ وذلك كمحاوله لوقف التدخل الروسي أكثر من ذلك.

ثالثا: اللجوء إلي سياسة التفاوضات

لقد لجأت دول الاتحاد الأوربي إلي إتباع سياسية تفاوضية من أجل حل الأزمة؛ وذلك تجنباً للإضرار بمصالح كلاً منهما ومنعاً لتفاقم الأزمة، فقد كان هناك عدد من الإتفاقات التي كان الاتحاد الأوربي طرفاً أساسياً فيها .ومن أبرزها إتفاق " ***مينسك*** " ؛ حيث أنه بموجب ذلك الإتفاق توصل قادة كلاً من أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا إلي وقف إطلاق النار في شرقي أوكرانيا وإقامة منطقة عازلة.

---

[1]- زكريا جابر، " **احتمالات تطور الأزمة في شرق أوكرانيا**، "البيت الأبيض، 24يونيو 2015، من الرابط: http://arabichouse.org.ua/ar/aaraa-aaqkraanyh-aaHtmaalaat-tTqr-aalaazmh-fy-shrq-aaqkraanyaa-trjmh-aalbyt-aalirby، بتاريخ: 19-06-2020، التوقيت: 18: 15.

كان من ضمن الطرق الدبلوماسية التفاوضية التي دعمتها دول الاتحاد الأوربي ما يُعرف '' رباعية النورماندي'' التي تضم وزراء خارجية كلاً من روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا، حيث عملت رباعية النورماندي علي عقد إجتماعات دورية بين الدول الأطراف في الأزمة وقد قامت بتناول العديد من القضايا الهامة المتعلقة بالأزمة ومحاولة وضع حلول مُرضية لتلك الأمور، ويضم جدول أعمال ''رباعية النورماندي '' مسائل إجراءا لانتحابات في دونباس، وسحب القوات عن خط التماس، وضمان حرية وصول مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الأمور الهامة.[1]

وفي سياق تلك السياسات السابق ذكرها والتي قام الاتحاد الأوربي بالاعتماد عليها في إدارته للأزمة الأوكرانية، نجد أن هذه السياسات ينقصها جانب من القوة والسرعة في القيام بها علي أتم وجه، وحتي يتحقق ذلك الجانب، فإنه علي دول الاتحاد الأوربي أن تبحث عن بديل للطاقة الروسية التي تعتمد عليها بدرجة كبيرة؛ حيث سيسعي الاتحاد الأوربي إلي ما يعرف باتحاد طاقة أوروبي بهدف التوقف نهائيًا عن الاعتماد على الواردات الروسية.

نخلص من ذلك إلي أن السياسات الأوروبية التي تم اتباعها في الأزمة الأوكرانية قد اتخذت عدة أشكال، أبرزها العمل علي احتواء الموقف الروسي في بداية ألزمة من خلال فرض عقوبات محدودة النطاق ثم العمل علي توسيع هذه العقوبات عد الاستيلاء الروسي علي القرم مع وجود إمكانية للتراجع عنها في حال تخلي روسيا عن موقفها العدائي في الأزمة، كذلك عملت الدول لأوروبية عفي دعم الجهود الإصلاحية للحكومة الأوكرانية وذلك من أجل مواجهة الهيمنة الروسية الكاملة علي أوكرانيا. إلي جانب العقوبات، لجأت الدول الأوروبية إلي اتخاذ منحي دبلوماسي في التعامل مع الأزمة حيث تزعمها لعدد من الإتفاقات بين أطراف الأزمة والتي كان من أبرزها إتفاق '' مينسك[2].''

من خلال ما تم تناوله من مصالح وسياسات أوروبية في الأزمة الأوكرانية، نستطيع أن نستنتج أن الموقف الأوربي من الأزمة كان في مجمله موقف عدائي للسياسات الروسية تجاه الأزمة، كما أن تضارب المصالح الأوروبية وتنوعها وفقاً للمصلحة الوطنية لكل دولة جعل الموقف الأوربي من الأزمة موقف ينتابه بعض الضعف والفتور في سياساته. بالنسبة للصورة التي سيتخذها الموقف الوروبي مستقبلاً، فإن ذلك سيتوقف علي

---

[1]- **المركز الديمقراطى العربى، مصالح الدول الكبرى المتعارضة في الأزمة الأوكرانية،** (19 أوت 2016)، من الرابط: **https://democraticac.de/?p=36472**، التاريخ: 14-08-2020، التوقيت: 21: 00.

[2]- **نفس المرجع.**

مدي قدرة الدول الأوروبية توحيد أهدافها تجاه الأزمة وقدرتها علي اتخاذ موقف موحد وحاسم دون استثناءات بسبب مصالحها مع الجانب الروسي، كما أن قدرة الجانب الروسي علي إيجاد بديل للطاقة المُمثلة في الغاز الروسي سيُعزز موقفها في الأزمة الأوكرانية.

المبحث الثاني: العلاقات الروسية الأوربية بعد الأزمة الأوكرانية

تدهورت العلاقات بين روسيا والدول الغربية على خلفية الأزمة الأوكرانية، وعودة شبه جزيرة القرم إلى روسيا وازدادت سوءا بعد تعرض عميل روسى مزدوج سابق للتسميم في بريطانيا ، وتعتبر أزمة العلاقات هذه بين روسيا والغرب، الأسوأ منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء حقبة الحرب الباردة، قبل أكثر من 20 عاماً.

المطلب الأول: علاقات الاتحاد الأوروبي مع روسيا

ناقش البرلمان الاوروبي فى يناير 2017 تعاظم نفوذ روسيا متهما بالكرملين بأنه يعتمد سياسة يتدخل فيها بديمقراطيات الغرب، عبر بسط موسكو نفوذها من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لدول بأنحاء العالم ، اعتبر " فرانس تيمرمانس " نائب رئيس المفوضية الأوروبية الخميس في مدريد أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يدعم اليمين المتطرف من أجل تقسيم أوروبا وإضعافها.

وفى نفس السياق يقول " سفين بيسكوب " متخصص في الأمن الأوربي ، أستاذ في معهد إيغمونت في بروكسل، فى يونيو 2017 " شعوري هو أن الهدف الرئيسي لروسيا هو استعادة نفوذها وتأثيره في دول لاتحاد السوفيتي السابق ، ليس المقصود بهذا إجراءات ضد الاتحاد الأوروبي، انها وببساطة تريد إضعاف الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لتفعل ما تريد في دول مثل أوكرانيا.

و أعلنت " فيديريكا موغيريني " وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فى يوليو2017 أنها تطمح مواصلة التعاون الوثيق مع روسيا على الرغم من المواقف المتعارضة في بعض الأحيان، واضافت أنه من من الواضح أننا لا نشترك في مواقفنا من كل القضايا،لكن حوارنا ثابت وهذا هو المهم ، فمن الضروري برأينا أن نلتزم عبر التعاون حيثما كان ذلك ممكنا.

الفرع الأول: علاقات دول أوروبا مع روسيا

كشف " إيمانويل ماكرون " الرئيس الفرنسى فى أبريل 2017 عن رغبته في فتح الحوار مع موسكو ، وإنه سيتجنب التقارب مع روسيا، بحجة الحفاظ على استقلالية بلاده في عملها مع الأوروبيين، و نحن بحاجة إلى حوار بناء مع روسيا، ولكن تحت أي ظرف من الظروف لا يمكننا التغاضي عما يستحسنه أحيانا أو يدعمه الجانب الروسي ، وينبغي أن نضع روسيا وجها لوجه أمام مسؤولياتها ".[1]

[1]– الاتحاد الأوروبى .. **تأزم العلاقات الروسية و تمديد العقوبات المفروضة عليها بعد الأزمة الأوكرانية**، من الرابط: https://www.europarabct.com/، بتاريخ: 26-07-2020، التوقيت: 14:50.

ومن جهة أخرى كشفت هيئة حماية الدستور في ألمانيا فى يناير 2017 أنها تمكنت من اكتشاف هجوم إلكتروني على حواسيب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأنها وجدت قرائن على صلة روسيا بهذا الهجوم، وأثبتت أن البنية التحتية للهجوم هي نفسها التي عرفنا بها من هجمات أخرى لها صلة بحملة الهجوم " ABT 28"والتي طالت البرلمان الألماني أيضاً في عام 2016."

أتجهت العلاقات بين بريطانيا وروسيا نحو التأزم بعد أن دعت لندن لاجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي فى مارس 2018 لاطلاع الأعضاء على مستجدات الأمور في تحقيق حول هجوم بغاز الأعصاب استهدف عميلا روسيا مزدوجا وابنته ، وطردت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي (23)دبلوماسيا روسيا ردا على الهجوم وتوعدت ماي بتجميد أصول للدولة الروسية.

أفاد تقرير لجهاز لجهاز الأمن السويدي " Säpo " أن روسيا تشن حربا نفسية ضد السويد، هدفها إحداث أنقسام والتأثير على القرارات الديمقراطية، وأنه أتسع الخطر الروسي عما كان عليه ، والأمر يتعلق باجراءات وتدابير في مجالات مختلفة، سياسية، إقتصادية، دبلوماسية، ويتضمن النشاط الروسي كذلك على سبيل المثال ترويج معلومات زائفة ،و أن روسيا تمثل التهديد الإستخباري الأكبر ضد السويد، وأن عشرات من الدبلوماسيين الروس في السويد هم عملاء، وقد أرغم أحدهم على مغادرة السويد.

الفرع الثاني: موقف الاتحاد الأوروبى من ضم القرم

بدأت أزمة شبه جزيرة القرم مع الإطاحة بالرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش في فبراير 2014 ، بعدها شهدت شبه الجزيرة مظاهرات واحتجاجات أدت إلى ضم شبه الجزيرة إلى روسيا ، يشكل الروس غالبية سكان شبه جزيرة القرم .كما تمتع الجيش الروسي بقاعدة بحرية كبيرة فيها وهو الأمر الذي دعم الانفصاليين ، بعد فصل الجزيرة عن أوكرانيا تصاعدت حدة التوتر بين كييف وموسكو[1].

وفى هذا الإطار أكد الاتحاد الأوروبى فى أبريل 2017 على وجود خلافات مع روسيا بشأن تقييمات الوضع في جنوب – شرق أوكرانيا والقرم، وشدد على ضرورة تنفيذ اتفاقيات مينسك الخاصة بتسوية الأزمة في جنوب – شرق أوكرانيا، كذلك تجسيد خريطة طريق لتنفيذ اتفاقيات مينسك، ووصف ضم روسيا لشبه جزيرة القرم " انتهاكا للقانون الدولي "، و أن الاتحاد الأوروبي لم يغير موقفه بعد بهذا الشأن، وربطت إلغاء العقوبات على روسيا بالتوصل إلى تسوية للنزاع في أوكرانيا عبر تنفيذ اتفاقيات مينسك.

[1]- **نفس المرجع.**

المطلب الثاني: أساسيات العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوربي بعد الأزمة الاوكرانية

الفرع الأول: تفعيل العقوبات الاقتصادية ضد روسيا

وكشف الاتحاد الأوروبي، الذي يتبنى سياسة صارمة ترفض الاعتراف بضم روسيا القرم، أن (153) شخصا و (40) شركة مدرجين حاليا على لائحة عقوبات ضد روسيا ،وفرض الاتحاد الأوروبي فى أغسطس 2017 عقوبات على ثلاثة مواطنين روس وثلاث شركات بعد بيع العملاق الصناعي الألماني سيمتر أربع توربينات تعمل بالغاز تم تحويلها إلى منطقة القرم التي ضمتها روسيا، وأوضح الاتحاد الأوروبي في بيان أن الأفراد وهم مسؤولان في الحكومة الروسية ومدير في إحدى الشركات المتورطة سيخضعون لتجميد الأصول وحظر السفر.

وأعلن الاتحاد الأوروبي فى مارس 2018 إنه مدد العقوبات التي فرضت على روسيا، نتيجة ضمها شبه جزيرة القرم ودعمها المتمردين في شرق أوكرانيا، لمدة ستة أشهر أخرى ، وأوضح المجلس الأوروبي أنه سيتم تمديد العقوبات، وبينها القيود على السفر وتجميد الأصول المفروضة على (150) شخصاً و(38) شركة، حتى سبتمبر 2018، وأضاف في بيان أن «تقييم الوضع لم يعط مبرراً لتغيير العقوبات المفروضة على النظام.[1]

الفرع الثاني: مستقبل العلاقة مابين الاتحاد الأوروبي وروسيا

دشن الاتحاد الأوروبي فى مارس 2017 خطوات لتحسين حركة المعدات العسكرية والأفراد مستقبلا في أنحاء الكتلة عن طريق تحديث الطرق والجسور لتلائم الحمولات الثقيلة، ومراجعة الهياكل العسكرية في أنحاء القارة، في ظل تجدد التوترات مع روسيا ،وتمثل القدرة العسكرية على التنقل أولوية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي ''الناتو'' وبالنسبة لتعاون الدفاع الذي تم ترسيخه حديثا بين (25)دولة أوروبية ، وقبل المشاريع الملموسة التي ستعلن لاحقا ، أطلق المسؤولون التنفيذيون الأوروبيون ''تدريبا على عملية جرد'' للوضع الحالي للتنقل عسكريا ومواجهة التهديد الروسي.

واعتبر '' غافين ويليامسون '' وزير الدفاع البريطاني فى أبريل 2017 أنه ينبغي على حكومة بلاده مستقبلا أخذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز القدرات الدفاعية لمواجهة بـــ''التهديد الروسي المتنامي''،

[1]– موسى شتيوي، **الأزمة الروسية – الأوكرانية ومخاطر الحرب، (28 نوفمبر 2018)**، من الرابط: .comhttps://alghad /، بتاريخ: 14-06-2020، التوقيت: 14:00.

وأضاف وزير الدفاع البريطاني أن ''بوتين يستخدم إمكانيات هجينة متنامية لتنفيذ أعمال تدميريه، لبسط نفوذه في الدول حول العالم.''

وذكرت صحيفة ''فايننشال تايمز'' البريطانية فى فبراير 2018 أن الاتحاد الأوروبي يعتزم مستقبلا دعوة ست دول في شبه جزيرة البلقان في آن واحد للدخول في عضوية الاتحاد، في محاولة لمحاربة النفوذ الروسي والتعامل مع ملف الهجرة ،وأنالموعد النهائي لعملية الانضمام هي في عام 2025.

تعتبر العلاقات بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي ذات طابع استراتيجي، ورغم الجهود الأوروبية في المحافظة على علاقة قوية مع روسيا، إلا أن هذه العلاقة تتسم بالصعوبة، و تحيط ظلال حربٍ باردة بأفق العلاقة الأوروبية الروسية ، مع انزلاق أزمة محاولة اغتيال العميل الروسي باستخدام سلاح كيميائي.

المطلب الثالث: أزمة أوكرانيا والعلاقات الروسية – الأوروبية

أصبحت الأزمة الأوكرانية بمثابة صدمة خطيرة للعلاقات بين روسيا والغرب، وستبقى لفترة طويلة واحداً من أقوى العوامل المثيرة للتهيج بين الجانبين ليس فقط في العلاقات المتبادلة وإنما في البعد العالمي لها.

بالطبع، ستستمر الدول الغربية في دعم وحماية الموقف الأوكراني في الأزمة الحالية، لكن الغرب ليس مستعداً للقتال من أجل أوكرانيا، وسيحاول تجنب أي تصعيد ملموس. والحادث في بحر آزوف في 25 نوفمبر يظهر بوضوح ذلك.

لم تبد الدول الغربية استعدادها لتجاوز اللوم اللفظي في هذا الشأن .وقريباً سوف تصبح مجرد قصة أخرى من المواجهات الشكلية طويلة الأمد بين روسيا والغرب. وتحاول الأطراف كافة استخدام الصراع في أوكرانيا في سياساتها المحلية كأداة للضغط ضد بعضها بعضاً. وفي نواح كثيرة، أصبح من المفيد بالنسبة للجهات الفاعلة الرئيسية الحفاظ على الوضع الحالي.

وبالنسبة للحكومة الأوكرانية، فإن الصراع شبه المجمد في بحر آزوف هو محاولة لإخفاء الفشل في الاقتصاد والمجال الاجتماعي. أما بالنسبة للدول الغربية وروسيا، فقد أصبح ذلك الآن طريقة للبحث عن مصالحها العالمية في الساحة الدولية وحل مسائل العلاقات المتبادلة التي تتجاوز كثيراً الحالة الأوكرانية[1].

[1]- **فكتوريا إيفانتشينكو، أزمة أوكرانيا والعلاقات الروسية – الأوروبية (02يناير 2019)**، من الرابط: **https://www.albayan.ae/opinions/articles**، بتاريخ: 16-07-2020، التوقيت: 18:22.

وأظهرت حادثة آزوف مشكلة كبيرة أخرى؛ فقد أظهرت العجز المطلق لاتفاقات مينسك. وتواجه روسيا وأوكرانيا مصادمات مباشرة، بينما تحاول أطراف أخرى كألمانيا وفرنسا، التعامل مع الأزمات السياسية المعقدة داخل بلادها.

ويتم تجاهل أحكام الاتفاقيات على نطاق واسع، كما أن آليات الرقابة لا تزال قيد التنفيذ. وهناك خطر كبير من أن تحاول الحكومة الأوكرانية استخدام فصل الشتاء للانتقام وممارسة القمع ضد المنشقين فيها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تصعيد جديد مماثل للقتال الذي جرى في دونباس يناير 2015، الذي أدى في النهاية إلى إبرام اتفاقات مينسك الثانية التي ساهمت في وقف عمليات الحرب النشطة وتنظيم تبادل السجناء بين أوكرانيا والجمهوريات غير المعترف بها في شرق البلاد.

لكن تلك الاتفاقيات لا تستطيع حل أي قضايا خطيرة ولا تزال تنطوي على إمكانات عالية للانفجار.

وبالمثل، فإن أوكرانيا بعيدة كل البعد عن نيل العضوية في كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). إن الأجندة الأوروبية مهمة للغاية بالنسبة للخطاب المحلي في أوكرانيا، لكن كلتا المنظمتين لا تنظر بجدية إلى أوكرانيا كعضو جديد.

ويشعر الأوروبيون بأنهم ملزمون بتبرير آمال الشعب الأوكراني في المسار الأوروبي للتنمية في أوكرانيا والدعم العام له، ولكن من ناحية أخرى، فإن أوكرانيا هي مجموعة من الأزمات والصراعات غير المحلولة، بما في ذلك الانقسامات الداخلية الحاصلة بين شعبها.

ولا تزال هناك معارضة داخلية خطيرة لما يسمى الخيار الأوروبي لأوكرانيا .ويمكن أن يكون حلف الناتو أداة تكهنات جيدة لأوكرانيا في العلاقات مع روسيا في المقام الأول. لكن أولاً، لا يقبل الناتو الدول المرشحة التي لم تحل نزاعات إقليمية، وثانياً، سيؤدي التمدد إلى أطول حدود أوروبية مع روسيا إلى عسكرة الحدود أو حتى الاشتباكات المباشرة[1].

وهذا واضح جيداً لكل من الناتو وروسيا. وفي الوقت الحاضر، من المرجح أن يتلاعب الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بورقة البلقان من أجل سياسة توسيعه. وستبقى القضية الأوكرانية أيضاً مبرراً لسياسة العقوبات التي تتبناها الدول الأوروبية ضد روسيا، على الرغم من أنها ضارة جداً للشركات الأوروبية.

[1]- **نفس المرجع.**

وستتمسك روسيا أيضاً بعقوباتها ضد الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. ولا يمكن إجراء تحولات كبيرة في هذا الشأن إلا في حالة التسوية التدريجية للنزاعات على مستوى روسيا وأوكرانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي[1].

وفي الأخير نخلص إلى أن العلاقات الروسية الأميركية لها أبعاد أخرى. فالأزمة الحالية متجذرة ليس في أوكرانيا ولكن في قضايا أكثر جوهرية. ولكن، ومع ذلك، فإن حل الأزمة الأوكرانية يمكن أن يسهم في استقرار أوراسيا على الرغم من أنها سوف تستهلك سنوات أو حتى عقوداً للوصول إلى توافق في الآراء.

[1]- **نفس المرجع.**

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على الأمن الإقليمي الأوربي

إن الصراع بين هاتين القوتين لا يمكن أن يهدأ على المدى القصير والمتوسط، بينما تبدو مؤشرات الصدام في المستقبل كبيرة، خاصة في ظل ترهل النظام العالمي، ومعاناته من تبعات الأزمة المالية العالمية ، وسنحاول في هذه الدراسة رصد أهم الاختلافات التي تؤجج هذا الصراع، وعرض بعض مظاهره، والتعريج على ذكر خطط كل معسكر للإطاحة بالآخر، مع ذكر النهج العسكري الجديد في حربه ضد خصومه.

المطلب الأول: الصراع على أوكرانيا

لم ينعم سكان أوكرانيا –تمثل حافة أوروبا- كثيرا باستقلالهم عبر الفترات التاريخية التي عرفوا فيها الاستقلال –وهي معدودة- وعانوا كثيرا من التدخلات الأجنبية، حيث ظلت أرضهم محل أطماع دائمة للقوى الإقليمية، والعالمية، ويظهر أن هذه الحقيقة التاريخية لم تتغير حتى اليوم، حيث دخلت ضمن مشروع أوراسيا الأمريكي منذ خمسينات القرن الماضي، كما ظلت بعد استقلالها –بعد سقوط الاتحاد السوفياتي- محل أطماع روسيا وريثة السوفييت.

ولطالما أفرز الصراع حول هذه الأرض متغيرات جوهرية في العالم، فالصراع الذي جرى على أرضها بين إمبراطورية السويد وروسيا آنذاك، فيما عرف بحرب الشمال العظمى (من سنة 1700م إلى سنة 1721م).[1]

انتهى بانهيار الإمبراطورية السويدية، وظهور روسيا لأول مرة على الساحة الدولية بعد معركة سهل بولتافا، سنة 1709م، والتي أخرجت روسيا لأول مرة في تاريخها كقوة كبرى، و لم يكن الأمر خاصا بسهول المنطقة الشرقية، بل كان جنوب أوكرانيا مسرحا لمعارك عنيفة وحاسمة، انتهت بانهيار دول وإمبراطوريات، وظهور أخرى على مسرح الأحداث، ونقصد بالجنوب هنا شبه جزيرة القرم، فالحروب النابليونية الروسية ونتائجها الوخيمة على الطرفين، -كانت أحد أسباب أفول نجم امبراطورية نابليون بونابرت-، لا تزال أثارها حاضرة بقوة في المخيال الروسي والفرنسي، حيث قتل الآلاف من الروس، وأحرق الروس قراهم ومدنهم،

[1]- ج. آ. س. غرنفيل، **الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين**، المجلد الرابع، 2014، ص ص 220-223.

وأحرقوا في النهاية موسكو؛ حتى يرهقوا الجيش الفرنسي الذي نال منه التعب والجوع، بينما خسرت فرنسا نابليون سنة 1812 حوالي 400 ألف جندي رغم وصول جيشها إلى موسكو. [1]

أما أبرز الحروب التي شهدتها هذه المنطقة الاستراتيجية وغيرت مجرى التاريخ، فمن المؤكد أن الحروب العثمانية الروسية تأتي في المقام التاريخي الأول، والتي استمرت قرنين من الزمن، وكانت سببا هاما في ضعف السلطنة العثمانية وتهيئتها للسقوط بعد ذلك –يتفق المؤرخون أن روسيا كان لها دور هام جدا في سقوط الخلافة العثمانية– ، فبعد خسارة العثمانيين لجزيرة القرم بدأ الانحسار عن أوروبا الشرقية وجنوبها نحو الداخل، ثم خسر العثمانيون آسيا الوسطى، حتى استقرّ العالم على خريطة نفوذ وهيمنة جديدة تتقاسمها قوى جديدة.

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأوربي في أوكرانيا

تعتبر أوكرانيا من أهم مناطق الصراع الغربي عبر التاريخ، كما أن من ينتصر فيها يتمكن من رسم خريطة النفوذ العالمية والتأثير فيها، ويدرك الغربيون هذه الحقيقة جيدا، ويستمرون في تناقلها جيلا بعد جيل، ويؤكد هذا ما جاء على لسان خبراء الناتو: "تبدو الأزمة الأوكرانية نقطة تحوّل محتملة في الأمن الأوروبي–الأطلسي. بعد أن فاجأت الكثيرين، تحدث بعض كبار المسؤولين والسياسيين الأوروبيين عن تغيّر في المشهد الأمني الأوروبي، وعن كون الأزمة أوجدت حقائق أمنية جديدة للقرن الحادي والعشرين وبأنها تتطلب ردًا كبيرًا من جانب حلف الناتو.

إلا أن الأزمة هي في الوقت نفسه، تبلور عدد من المشاكل الأكبر وذات المدى الأبعد التي كانت تزداد شيئًا فشيئًا منذ مدة، وبخاصة حس التنافر الاستراتيجي المكثِف بين روسيا والغرب. على الرغم من تركيز الكثيرين على التوترات المتزايدة بين الغرب وروسيا منذ عودة فلاديمير بوتين إلى الرئاسة في 2012، والفشل التالي في "إعادة ضبط" السياسة الأميركية–الروسية، إلا أن العلاقة – وبالأخص في ما يتعلق بالأمن الأوروبي – كانت تتدهور باستمرار قبل ذلك." .[2]

ويرى الخبراء الغربيون أن سبب الخلاف يرجع أساسا إلى الاختلاف في الرؤية النهائية لمفهوم الأمن عند الغربيين وعند الروس؛ فالغربيون يعتقدون أن توسيع الاتفاقيات الأوروبية التجارية مع دول أوروبا الشرقية

[1]– **ابليون ينسحب من موسكو مهزوماً**، من الرابط: http://www.al-jazirah.com/2004/20041019/xh1.htm ، بتاريخ: 12–06–2020، التوقيت: 15:33.

[2]– **بوتين قيصر روسيا الجديد**، من الرابط: http://choroknews24.com/news2427.html، بتاريخ: 15–07–2020، التوقيت: 16:00.

والبلقان، وإلغاء نظام التأشيرات بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق أوروبا –التي لم تنل عضويته– وضم المزيد من الدول الأوروبية إلى حلف الناتو هو السبيل لوحيد لتحقيق الأمن وإرساء الاستقرار، حيث يكون التكامل الأوروبي في الأخير وفق مشروع أوروبا العظمى هو الطريق الوحيد نحو السلام والحرية والرخاء.

بينما يرى الروس أن أوروبا لا يمكن أن تكون قارة واحدة، فهي في نظرهم تنقسم إلى قسم غربي وقسم شرقي، ويمثل القسم الشرقي منها حديقة خلفية وفناءً استراتيجيا لروسيا، ويعتقدون أن أوروبا الغربية لا تمثل أكثر من مشروع أمريكي يهدف في الأخير إلى الهيمنة على ما وراء أوروبا، وصولا إلى منابع النفط في آسيا الوسطى؛ لتحقيق مشروع أوراسيا وفق الرؤية الأمريكية بصيغته النهائية؛ لأجل ذلك يرفض الروس سياسة "الباب المفتوح" التي تنتهجها أوروبا وحلف الناتو، وتراها تهديدا وجوديا مباشرا لها.

إذن هذا الاختلاف في الرؤى بين أطراف الصراع هو الذي يغذي التحليلات السياسية الغربية التي تحذر من انقسام أوروبا، بعد ذهاب الروس بعيدا في تحقيق رغبتهم في تقسيم أوروبا، من خلال بث الخلافات بين قادتها من جهة وبين مكوناتها الشعبية من جهة ثانية، ومن خلال الاستمرار في مساعدة اليمين المتطرف على السيطرة على الحياة السياسية في أوروبا.[1]

المطلب الثالث: سيناريوهات الأزمة الأوكرانية

منيا تدخل الأزمة الأوكرانية عامها الرابع، بعد أن عبرت مسارات معقدة، لعل أبرزها المسار الذي أخذته في بعدها الإقليمي والدولي بعد اتفاقيات مينسك2، التي عقدت في 12 من شهر فيفري/فبراير2015، غير أننا سنحاول قراءة مستقبل أوكرانيا بعيدا عن المسارات الحالية لأزمتها، من خلال تسليط الضوء على أربعة سيناريوهات محتملة، يمكن من خلالها رسم المشهد المستقبلي لأوكرانيا، وهي لا تخرج عن: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو تكريس الانفصال، أو الأكرنة على الطريقة الفنلندية، أو العودة للفضاء الأوراسي.

الفرع الأول: السيناريو الأول: الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي

من المعروف أن أحلام الساسة الأوروبيين عقب إنشاء الاتحاد الأوروبي، لم تتوقف عند هذا الإنجاز التاريخي، فالحلم برؤية أوروبا العظمى ظل يراود ساستها ونخبتها، غير أن الأحداث التي عصفت بالاتحاد الأوروبي بعد ظهور الأزمة الأوكرانية ، وتفاقم أزمة الديون اليونانية، وخروج بريطانيا من الاتحاد بعد استفتاء الانفصال، وسلسلة الهجمات الدموية التي تعرضت لها كبرى العواصم الأوروبية، والصدام الأوروبي مع إدارة

[1] - **نفس المرجع.**

ترامب؛ جعلت عددا قليلا من الدول الأوروبية تبدي رغبتها في توسيع الاتحاد في الوقت الحالي، ما ألقى بظلاله على رغبة أوكرانيا في الانضمام للفضاء الأوروبي.[1]

ويعد الاستفتاء –غير ملزم للحكومة- الذي تم تنظيمه في هولندا يوم 6أبريل/نيسان من العام الماضي، حول انضمام أوكرانيا للشراكة الأوروبية، أبرز مثال على هذا التغير الواضح في الوعي الجمعي الأوروبي، خاصة مع تصريح رئيس المفوضية جان كلاود يونكر من أن أوكرانيا لن تكون قادرة على الانضمام إلى أوروبا أو الناتو خلال 25 سنة القادمة، ما يعني ضربة موجعة لجهود أوكرانيا التي كانت تطمع في دخول الاتحاد الأوروبي مع نهاية 2020 حسب تصريحات الرئيس الأوكراني بيتر بوروشينكو.

ما يعني أن أوكرانيا لن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي حتى على المدى المتوسط ، خاصة أنها لا تستجيب حاليا لأي من المعايير الأوروبية التي تسمح لها بذلك، فأبرز المعايير السياسية الأوروبية مثل: سيادة القانون، ونظام ديمقراطي مستقر وحماية الأقليات ليست متحققة في أوكرانيا، أما المعايير الاقتصادية مثل: اقتصاد السوق الفاعل، والقدرة على المنافسة داخل الاتحاد، فتبدو فرص تحققها ضئيلة اليوم؛ بسبب الفساد المتجذر في البلد، مع سيطرة قوى الأوليغارشية على المشهد الاقتصادي الأوكراني.[2]

كما أن أوكرانيا تظل غير قادرة على الوفاء بالتزامات العضوية، والتي من أهمها: التمسك بأهداف الاتحاد الأوروبي السياسية، والاقتصادية والنقدية، والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، ويلاحظ هذا خاصة في صعوبة اعتماد تشريعات وطنية تتوافق والمنظومة التشريعية الأوروبية، وأوضح دليل على ذلك، أن أوكرانيا تأخرت كثيرا في اعتماد بعض القوانين التي اشترطها الأوروبيون من أجل إلغاء نظام التأشيرات بين الطرفين، وكاد ذلك يعصف بجهودها لإلغاء نظام التأشيرات بينها وبين الاتحاد الأوروبي، والذي لم يتحقق إلا بصعوبة كبيرة، وتحتفظ أوروبا بحق إلغائه، علاوة على أن الفساد المنتشر في الإدارات، وعدم نزاهة القضاء، يثير قلق الأوروبيين، خاصة أمام انتهاكات حقوق المعارضين، كتسييس قضية الرئيس الجورجي السابق والحامل للجنسية الأوكرانية، والذي أسقطت عنه بسبب معارضته للحكومة وكشفه ملفات فاسدة خطيرة.

كما أن أوروبا أبدت انزعاجا واضحا فيما يخص وجود حزب قومي متطرف مؤثر داخل البرلمان الأوكراني، وهو حزب "سفابودا" القومي، بالإضافة إلى وجود منظمات يمينية لها تأثير كبير في الساحة

---

[1]– محمد الأمين مقراوي الوغليسي، **الصراع بين أقطاب النظام العالمي في أوكرانيا –الجزء الثاني**، من الرابط: http://albayan.co.uk/RSC/Mobile/Article2.aspx?id=3594، بتاريخ: 29-07-2020، التوقيت: 19:20.

[2]– **نفس المرجع.**

الأوكرانية، خاصة منظمة القطاع الأيمن المتشددة، والتي تعلن تأييدها لليمين الأوروبي المتطرف، وهو ما يثير قلقا لدى القادة الأوروبيين.

بالمقابل يطرح الكثير من المتابعين للشأن الأوكراني مسألة استمرار المساعدات المالية الأوروبية لأوكرانيا، بعد الإشارات التي أرسلها الأوروبيون فيما يخص استبعاد ضم أوكرانيا للاتحاد حتى على المدى الزمني المتوسط.

الحقيقة أن أوروبا تواجه تحديات كثيرة، بسبب تحملها تبعات الأزمة الأوكرانية، فالخسائر المالية الأوروبية جراء فرض روسيا عقوبات على الواردات الزراعية الأوروبية فاقت 50 مليار دولار سنة 2015 وحدها، كما أن معاناة بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي ماليا- خاصة اليونان واسبانيا والبرتغال – يعني أن أمام أوروبا الكثير لتفعله لإنعاش اقتصاديات هذه الدول، بالإضافة إلى أنه لا أحد اليوم يمكنه أن يضمن لأوروبا ضمان الاستخدام السليم للقروض التي حصلت عليها أوكرانيا، بسبب التقارير المتواترة عن سوء استخدام هذه الأموال، لذلك يرى الأوروبيون أن حليفهم الأمريكي هو الأقدر على التصرف في هذا الجانب.

فالحضور الدبلوماسي والاستخباراتي الأمريكي في أوكرانيا الذي يفوق 15 عاما، يمنح الولايات المتحدة الأمريكية فرص مناورة أكبر من تلك التي تملكها أوروبا، غير أن الإدارة الأمريكية في عهد أوباما ثم في عهد دونالد ترامب ترى أنها لها أولويات أخرى، وبالتالي تفضل أن ترافق الحكومة الأوكرانية الموالية للغرب بطرق غير مباشرة، أي من خلال صندوق النقد الدولي.[1]

ولا تزال أوكرانيا تواجه إلى اليوم صعوبات كبيرة في إقناع الشعب بإملاءات صندوق النقد الدولي، مقابل الحصول على ما تبقى من حزمة القروض التي تصل في مجملها إلى 45 مليار دولار، غير أنه لا مفر لها من تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي للحصول على المال، تجنبا للانهيار التام، بعد أن اقتربت البنوك الأوكرانية عدة مرات من حافة الإفلاس، حيث وصل احتياط الصرف في البنك الوطني الأوكراني على سبيل المثال إلى 13 مليار دولار بداية 2016.

الفرع الثاني: السيناريو الثاني: التقسيم

لا يزال شبح انفصال بعض الأقاليم المدعومة من روسيا يطل على المشهد الأوكراني، خاصة أن البروباغندا الروسية تعمل باستمرار على ترسيخ اسم الأقاليم الانفصالية والمعبر عنها في الصحافة الروسية بـــ"جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك" في الوعي الجمعي الروسي.

[1] - **نفس المرجع.**

غير أن الانفصال أو التقسيم مرفوض بشكل حاسم داخل أوكرانيا، وأكثر من هذا فإن الأوكران يرفضون حتى مقترح الفيدرالية الذي ظل وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف يروج له في خرجاته الإعلامية، ويحاول إقناع الأوروبيين به في لقاءات العمل ذات الصلة بأوكرانيا.[1]

أما مصير جزيرة القرم التي ضمتها روسيا بعد استفتاء رفضته أمريكا وأوروبا، فإنه سيكون في صلب المحادثات بين روسيا والغرب، وسيحاول الروس إقناع نظرائهم بأن القرم لا ينتمي تاريخيا إلى أوكرانيا، فقد ظل روسياً منذ انتزاعه من السلطنة العثمانية في القرن 18م.

والقرم الذي أصبح جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي تحت مظلة أوكرانيا، شهد تقسيم البحرية السوفيتية السابقة إلى قسمين، حيث كان الجزء الأكبر من الأسطول السوفييتي من نصيب الروس، بعد استحواذ روسيا على 83٪ من الأساطيل البحرية ، بينما أخذت أوكرانيا الباقي، كما ظل ميناء سيفاستوبول، يخضع لروسيا بموجب اتفاقيات أوكرانية روسية أتاحت لروسيا استغلاله مدة 20 سنة لصالح أساطيلها، خلال اتفاقية وقعت في عام 1997، وتم تجديدها في عام 2010 بعد عودة حزب الأقاليم الموالي لروسيا إلى سدة الحكم، وتم الاتفاق بين ميدفيديف وفيكتور يانوكوفيتش على أن تستأجر روسيا الميناء إلى غاية 2042، في مقابل الحصول على خصومات مميزة على واردات الغاز الروسي، وتمويل جزء من الديون الأوكرانية، ما يعني أن روسيا لم تخف رغبتها في إبقاء القرم تحت سيطرتها الفعلية بموجب الاتفاقات السابقة، وهذا مؤشر هام لفهم هذا السيناريو.[2]

ومما سبق يظهر أن روسيا ليست على استعداد لإعادة القرم إلى أوكرانيا، بدليل مضيها قدما في مشروع ربط القرم بروسيا من خلال ما بات يعرف بجسر القرم، والذي يتوقع الانتهاء من أشغاله سنة 2019، والذي يعني بعد ذلك فصل القرم نهائيا عن أوكرانيا، باعتبار القرم يحصل على الطاقة والمياه العذبة من خلال القناة البرية التي تربطه بأوكرانيا، وبالتالي تكريس تقسيم أوكرانيا على الواقع في الشق المتعلق بجزيرة القرم، مع الاستمرار في سياسة زعزعة استقرار دونباص، دون ضمه إليها في الوقت الحالي، بعد أن خفتت الأصوات المنادية بإعادة إحياء "روسيا الجديدة" والتي تحدث عنها بوتين في العديد من خطاباته، وروّجت لها النخب السياسية والفكرية بقوة، وعلى رأسها مستشار بوتين المتطرف ألكسندر دوغين، وهو ما يعني الاستيلاء على 13 إقليم أوكراني يتحدث اللغة الروسية.

---

[1] – **نفس المرجع.**

[2] – **نفس المرجع.**

من جانب آخر، تقف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ضد مشروع التقسيم والفدرلة، غير أن الخيار الاخير غير مستبعد بشكل نهائي؛ إذا فشلت الحكومة الموالية للغرب من إيجاد توازن بين مختلف القوى السياسية الممثلة لمختلف أطياف الشعب.

الفرع الثالث: السيناريو الثالث: الأكرنة على الطريقة الفنلندية

أوكرانيا تستطيع أن تبقى دولة مستقلة، سواء أكان استقلالها مثاليا أو أقل منه، وفقا للجهود التي يريدها الأوكرانيون والجهات الخارجية الفاعلة، والفرضية الأكثر احتمالا في هذا السيناريو هي أن تحذو أوكرانيا حذو فنلندا في علاقاتها بروسيا، فدولة فنلندا ليست عضوا في الناتو، إلا أنها لها علاقات متكاملة مع أوروبا، وعلاقات جيدة مع روسيا، كما ترتبط مع الفضاء الأوروبي والروسي بعلاقات تجارية واقتصادية واسعة.

غير أن هذا السيناريو يواجه عقبات حقيقية، حيث على المعولين على هذا النموذج الأخذ بعين الاعتبار التناقضات الموجودة على مستوى التحالف الحاكم في أوكرانيا، والذي يجمع خليطا من الصقور الموالين للغرب، والقوميين المتطرفين، والفساد المسيطر على مفاصل الدولة، والوزن المؤثر للأقلية الناطقة بالروسية، شرق أوكرانيا وجنوبها، والكراهية الشعبية المتنامية ضد روسيا بعد مقتل أكثر من 10 آلاف أوكراني شرق البلاد.

وتشير كل هذه العوامل الداخلية إلى أن الحكومة الأوكرانية الحالية لن تكون قادرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لضمان الانتعاش في البلاد، الذي يعد الشرط الأول لاستقلالها، وخطوة أساسية لتحقيق النموذج الفنلندي.[1]

من جانب آخر فإن العوامل الخارجية تسير في نفس الاتجاه: فالأوروبيون لا يرون خيارا أحسن من تنفيذ اتفاقيات مينسك2، كما أن احتمال إيقافهم الدعم المالي السخي لأوكرانيا يبقى واردا؛ بسبب غياب تقدم ملموس في الإصلاحات المنشودة، وكانت استقالة وزير الاقتصاد الأوكراني ايفاراس ابرومافيسيوس في فبراير 2016، مؤشرا واضحا على فشل برنامج الإصلاحات إلى حد الآن، أما روسيا، فهي لا تنظر إلى أوكرانيا بنفس المنظار الذي ترى به فنلندا، فالقرب الجغرافي لأوكرانيا واعتبارها حديقة خلفية لها، والدعم الشعبي المتصاعد لسياسات بوتين، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالملف الأفغاني، والعراقي، والأزمة

[1] – **نفس المرجع.**

السورية، كلها عوامل تشير إلى أنه لا توجد عوامل خارجية قد تساعد على تحقيق النموذج الفنلندي في أوكرانيا.

كما يصطدم هذا السيناريو بعقبة حقيقية، وهي أنه حتى في حالة رغبة أوكرانيا في تحقيق هذا السيناريو فإنه من غير المتوقع أن تقوم روسيا بإعادة القرم إلى أوكرانيا، ما يعني استحالة قبول أوكرانيا بالأمر الواقع.

الفرع الرابع: السيناريو الرابع: الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي مع تحقيق شراكة واسعة مع الاتحاد الأوروبي

من الخيارات المطروحة أمام أوكرانيا الاندماج في الفضاء الأوراسي، حيث تجد أوكرانيا نفسها مجبرة على الاعتراف بحاجتها للأسواق الروسية، واستحالة إنكار الصلات التاريخية والاجتماعية بين الشعبين، مع انفتاحها على أوروبا بشكل لا يهدد روسيا.

وهو خيار كان يبدو واقعيا أكثر قبل سقوط آلاف الضحايا، وقبل أن يفقد الأوروبيون ثقتهم في روسيا، بعد أن تأكدوا من أن النظام الروسي لن يقف عند أوكرانيا إذا لم يتم الوقوف بحزم في وجه مخططات الكرملين.

وثمة عامل آخر لا يمكن إغفاله وهو وجود أقليات بولندية، ورومانية، وألمانية، لها تأثيرها في أوكرانيا، الأمر الذي يجعل احتمالات نجاح هذا الحل ضئيلة.

كما أن احتمال تراجع روسيا عن ضم القرم، وعدم استعداد أوكرانيا للتنازل عنه، يرهن تحقق هذا السيناريو.

كما أن أوروبا تدرك أن سيرها في هذا السيناريو لا يخدم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تشابك المصالح بينهما، وإن كانت أوروبا تدرك أن الأزمة الأوكرانية تعنيها أكثر من أمريكا، باعتبار أوكرانيا البوابة الشرقية لأوروبا.

أما سيناريو رجوع أوكرانيا للعالم الروسي، من خلال ثورة تعيد إنتاج النظام السابق الموالي لروسيا – لا تزال روسيا تعمل على تهيئة الأجواء لحصول ذلك–، يبقى احتمالا بعيدا؛ لأنه يعني حربا أهلية قد تتوسع إلى دول الجوار؛ لذلك تم استبعاد هذا السيناريو.[1]

[1]– **نفس المرجع.**

خلاصة

إن الأزمة الأوكرانية تعتبر أقوى تحدٍ يواجه النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة على حد قول زبيغنيو بريجينسكي؛ بسبب الميزة الخاصة للنظام الروسي الحالي، والذي يلوح في كل مرة باستخدام القوة، ردا على الحرب الأمريكية ضده، وهي حرب استنزاف وتخريب قوية، يتقنها الأمريكان أفضل من غيرهم، وينقل عامر المحلل السياسي عامر محسن وصفا دقيقا لأحد الخبراء العسكريين وهو يصف التكتيك الأمريكي ".. كتب ستيفن غوانز قائلا: إنّ السّلاح الأقوى لأميركا في عالم ما بعد الحرب الباردة ليس القوّة العسكرية بمعناها المباشر الفجّ. الجيش الأميركي الهائل، وإن كان تهديده ماثلاً في أذهان الجميع، إلا أنّه لا يستخدم ضدّ دولٍ وجيوش إلا نادراً، وفي الغالب في وجه قوىً هزيلة. كما أن الضّغط الحقيقي الذي تمارسه أميركا على المنافسين والخصوم، مثل روسيا وكوريا وإيران، هو في قدرتها على شنّ حربٍ "غير رسميّةٍ" عليهم، عبر العقوبات والحصار والتخريب الاقتصادي، وصولاً إلى تجنيد ميليشيات وقوىً تشنّ حرباً داخلية بالوكالة، أو تهزّ الاستقرار أو تفجّر ساحات المدن. المسألة هي أنّ النّظام المستهدف، في هذه الحالة، يعيش حالة حربٍ ومواجهة ودفاع، تمتدّ أحياناً لسنوات، من غير أن يكون، "رسمياً"، في حالة حربٍ مع أميركا أو أن تتحمل واشنطن كلفة المواجهة المباشرة."

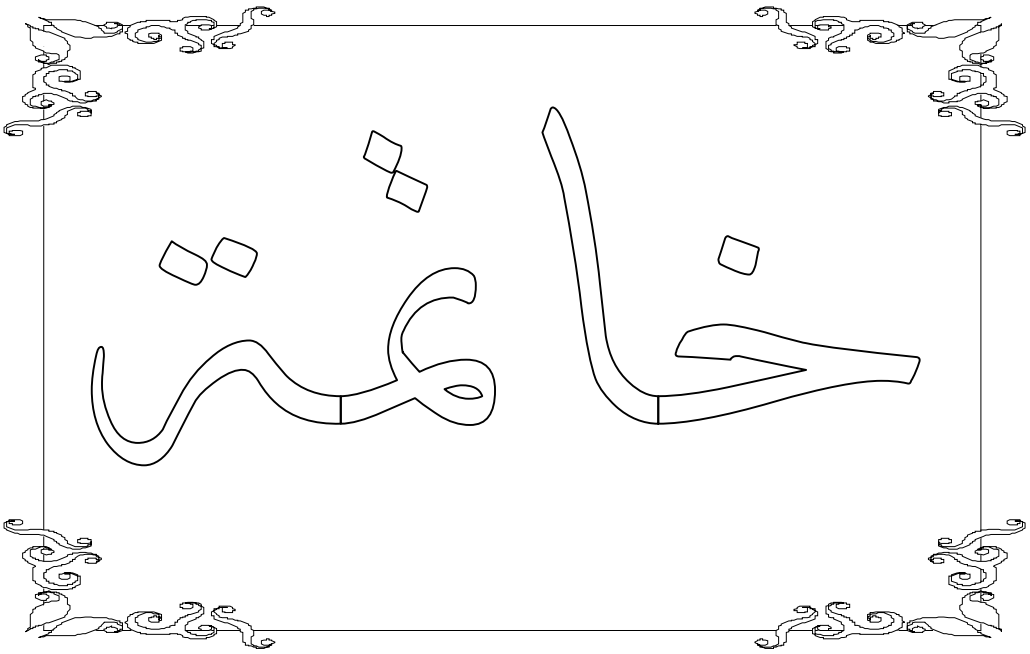
خاتمة

خاتمة

إن تصورات صناع السياسات في روسيا عن أمن بلدهم والمكانة الإقليمية والدولية التي ينبغي أن تلعبها روسيا في السياسة الدولية .كان لها الدور الحاسم في البحث عن مختلف الإستراتيجيات القوية والكفيلة بضمان مصالح روسيا الإقليمية وكذا الدولية، وعلى اعتبار أن روسيا دولة مسلحة بامتياز وذلك لضخامة ترسانتها الحربية، وهو ما أعطى لروسيا دفعا قويا في العمل على توظيف مختلف سلاح لخدمة أهدافها السياسية

وطموحاتها، وبالتالي هو توجه جديد نحو تعزيز الاعتماد على التكنولوجيا كأحد وسائل الإستراتيجية الروسية الفعالة في الهيمنة على دول الجوار خاصة أوكرانيا، وفي نفس الإطار الوقوف في وجه مختلف الإستراتيجيات الغربية تجاه دول شرق أوربا.

يستخلص مما سبق ذكره في الدراسة وقصد اختيار الفرضية المطروحة فإن:

- الفرضية الأولى القائلة بأن عامل المصلحة يعد أبرز استراتيجية اتخذتها روسيا تجاه أوكرانيا، قد تم إثباتها على اعتبار أن أهم الأهداف هو ضمان الاحترام التام لمصالح روسيا الاقتصادية والأمنية اللذان هما المحركان الرئيسيان للإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا.

الفرضية الثانية: كلما زاد النفوذ الروسي في أوكرانيا أدى ذلك إلى تهديد الأمن الأوربي؛ قد تم تأكد من خلال دراسة هذا الموضوع صحة الفرضية الثانية وهو أن تزايد النفوذ الروسي في أوكرانيا أدى فعلا إلى تهديد الأمن الأوربي وهذا من خلال المكانة الإستراتيجية لأوكرانيا في المنطقة.

- الفرضية الثالثة: مستقبل المنطقة يستدعي توافق الرؤى حول الأزمة الأوكرانية وتغليب مصلحة المنطقة ككل، وقد تم من خلال توجهات ومصالح مختلف أطراف الأزمة الأوركانية نلاحظ أن هذه الفرضية غير محققة طالما هناك صراع ومصالح متضاربة وكذا تعدد أطراف الأزمة، خاصة تلك الأطراف خارج النطاق الجغرافي للمنطقة والتي تسعى إلى الاستفادة من تضارب المصالح في المنطقة من اجل الحد من تزايد النفوذ الروسي.

❖ نتائج الدراسة.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن معظم الدول المحيطة بروسيا هي تحت رحمة النفوذ الروسي على اعتبار حاجة هذه الدول لروسيا، خاصة حاجتها للأسلحة، وبالتالي فإن أي دولة تعي جيدا مخاطر أي تقارب مع الغرب الباحث عن فضاء جيوسياسي يكون بالمرصاد لأي أهداف روسية مستقبلا.

- أن روسيا هي أحد أهم القوى العالمية التي لا يمكن إغفالها على المديين المتوسط والبعيد وذلك لضخامة ترسانة الأسلحة الروسية، ما يجعل روسيا خزانا واعدا، يقابله في ذلك مزيد من اعتماد دول الاتحاد الأوربي إلى مزيد من الاعتماد على روسيا في ظل صعوبة إيجاد بدائل أخرى.

- أن حالة الاعتماد المتبادل بين روسيا والإتحاد الأوربي هي أحد أهم القضايا الحاكمة لمسار العلاقات الراهنة ولا أدل على ذلك استثناء الدول الأوربية في عقوباتها الاقتصادية على روسيا لشركة غازبروم صاحبة أكبر إنتاج طاقوي روسي.

- إن عودة روسيا للساحة الدولية كقطب قوي منافس للغرب بزعامة أمريكا بشروط بالاختيار الجيد للإستراتيجيات وكذا التأقلم مع مختلف التغيرات الطارئة في السياسة الدولية.

- تحظى أوكرانيا حسب الاستراتيجية الروسية التي تبناها بوتين بأولوية ضمن الأمن القومي الروسي، حيث ترى روسيا بأن فقدانها لأوكرانيا لصالح الاتحاد الأوربي والحلف الأطلسي بشكل أكبر تهديد لأمنها القومي، وذلك لأهمية موقعها الجيوسياسي بالنسبة لروسيا التي تعتبرها منطقة عزل ودفاع أولى ضد الأطماع الغربية التي تسعى من أجل التوسع في المناطق الحدودية لروسيا وأوكرانيا تسمح للغرب بحصار وتطويق روسيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- إبراهيم نصر الدين وآخرون ، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2014).

2- أديب صالح اللهيبي، **العلاقات السورية _السوفيتية 1946_1967 دراسة تحليلية** (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011).

3- ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر :عماد حاتم، (لبنان: دار الكتاب للنشر ، 2004) .

4- أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية** (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2011) .

5- بسام شيحا، **مترجما، روسيا بوتين** (بيروت: الدار العربية للعوم ناشرون، 2006).

6- بشير نافع، **"**الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد**"**، **مركز الجزيرة للدراسات**، (2014/03/17) .

7- بومنجل خالد، فارق مجيب الرحمان المهدي، **إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية** (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).

8- جورج فيشان،**"** أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية **"**، قطر، **مركز الجزيرة للدراسات**، (2014/03/26).

9- جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية :النظريات الجيوسياسية**، تر :قاسم المقداد،(دار نينوى للدراسات والنشر .والتوزيع، ط01، 2014).

10- حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: جمهورية مصر العربية، الدار المصرية اللبنانية،، 2009).

11- حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).

12- دانييل يرغن، تر: هيثم نشواتي، **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث**، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015).

13- رسلان غوربانوف ، عبد الله رينات محمدوف ، **المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2012).

14- سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008).

15- سعد شاكر شلبي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوس**،(عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013).

16- صبري فارس الهيتي، **دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس**،(الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012).

17- طارق رضوان، **حرب الطاقة المقدسة: النفط والغاز والدم**، (مصر: هلا للنشر والتوزيع، 2016) .

18- طارق محمد الطائي، **الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن 21: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية**، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).

19- عاطف معتمد عبد الحميد ، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية** ، (الدوحة ، قطر : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2009) .

20- فولوديمير تولكاخ، **دليل الاستثمار في أوكرانيا، السفارة الأوكرانية في الكويت**، (جانفي 2017) .

21- قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، (لندن: دار النشر أي-كتب، 2016).

22- كاظم هاشم نعمة ، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** (عمان ، الأردن : دار أمنة للنشر و التوزيع ، 2013).

23- لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

24- لمى مضر جرئ الإمارة ، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** ، (الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2005) .

25- محمد صفوان جولاق،" أزمة أوكرانيا بين السياسة والاقتصاد والجغرافيا "، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013/12/19).

26- ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة** (د.ب.ن: د.د.ن، د.س.ن).

27- منير شفيق، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق (** لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

28- نصري دياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (عمان، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع،2010).

29- نورهان الشيخ،" **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي** "، سلسلة قضايا، بيروت، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،(2009).

2- المذكرات والرسائل

1- شكلاط ويسام، **الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسّط**، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2016).

2- مراد فيصل، **السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أوكرانيا**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016) .

3- مراد فيصل، **السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أوكرانيا**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016).

4- نسيمة طويل، **"الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الحاج لخضر _باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010).

3- المجلات والملتقيات

1- أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا ..وإرث بريجنيف"، **مجلة المجلة**، ع.1588 (أكتوبر 2013).

2- أسماء حداد، **"**روسيا والتداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا **"**، **مجلة المعيار** المجلد 09، العدد 04، (ديسمبر 2018).

3- أمنة محمد علي،**"** أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية الأوكرانية **"**، **مجلة دراسات دولية**، العدد 68.

4- باسم راشد،**"** تهديد جيوستراتيجي حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية **"**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 196، (افريا 2014).

5- باسم راشد،"المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، **مجلة أوراق**، ع.14 (2013).

6- ج. آ. س. غرنفيل، **الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين**، المجلد الرابع، 2014.

7- حميد حمد السعدون ، " الدور الدولي الجديد لروسيا " ، **مجلة الدراسات الدولية** ، ع .42 ، العراق ، 2009 ،.

8- حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، **مجلة دراسات دولية**، ع.42 (د.س.ن).

9- خضر عباس عطوان ، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي ، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 20 (2008).

10- عباس عقيلة،**"** تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الاورو أطلنطي **"**، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد 07، (جوان 2017) .

11- عبد العزيز مهدي الراوي ،" توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة " ، **مجلة دراسات دولية** ، ع . ،35 ، (د، س، ن).

12- عزمي بشارة،" روسيا، **الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء**"، **مجلة سياسات عربية**، ع. 14 (نوفمبر 2015).

13- عماد قدورة ، " محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع " ، **مجلة سياسات عربية** ، ع .9 ، جويلية 2014 .

14- عماد قدورة،" محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرةً للصراع "، **مجلة سياسات عربية**، العدد 09، (يوليو 2014) .

15- عمار حميد ياسين، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، **مجلة دراسات دولية**، ع. 56(د.س.ن).

16- فلادمير تشيجوف، تر: أديب فارس،" روسيا والاتحاد الأوربي عشرون عاما "، **مجلة الأحداث السياسة الدولية**، وزارة الخارجية الروسية، عدد 4 ، (2014).

17- فلاديمير شوبين،" عقيدة السياسة الخارجية الروسية"، **مجلة الشرق الأوسط**، د.ع (د.س.ن).

18- لخضر نويرة، نسيمة طويل، "الأمن الطاقوي الروسي مقاربة جيواقتصادية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 01، (افريل 2015).

19- محمد مجدان ، "سياسة روسيا الخارجية اليوم : البحث عن دور عالمي مؤثر " ، **مجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 48 (2015) .

20- وليم نصار ، " روسيا كقوة كبرى " **مجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 20 (2008) .

3- المواقع الإلكترونية

3-1- الواقع باللغة العربية:

1- (د.إ)، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: www.rusemb.org.uk/russiageography/ (17/04/2016)

2- " **قاموس أكسفورد**"، أنظر الرابط الالكتروني التالي: http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/strategy (05/02/2016)

3- "**قاموس الأعمال**"، أنظر الرابط الالكتروني التالي: http://www.businessdictionary.com/definition/strategy.html (05/02/2016)

4- (د.إ) ، "**العقيدة العسكرية الروسية الجديدة**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : awasat.com (19/05/2016)

5- (د.إ) ، انظر على الرابط الالكتروني التالي /ar .russia.edu.ru/russia/geo (16/04/2016)

6- (د.إ) ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:
ww/almustaqbal.com/v4/Article/aspx ?Type=NP&ArticleID=675507
(17/04/2016)

7- (د.إ)، انظر على الرابط الالكتروني التالي : http://lbn.rs.gov.ru/ar/node/699
(13/02/2016)

8- (د.إ)، أنظر الرابط الالكتروني التالي: http://www.arabia-
expo.info/arab/about/russia.php (13/02/2016)

9- (د.ا)، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www/globalfirepower.com/country-
military-strength-detail.asp ?country_id=russia. (19/05/2016)

10- إبراهيم منشاري،" **مستقبل العلاقات الأوروبية _ الروسية في ضوء أزمة القرم**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:

11- ابليون ينسحب من موسكو مهزوماً، من الرابط: http://www.al-
jazirah.com/2004/20041019/xh1.htm ، بتاريخ: 12-06-2020، التوقيت: 15:33.

12- أحمد عبد الله الطحلاوي،" **استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية** "، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :http://www.acrseg.org/16360 (11/01/2020)

13- الاتحاد الأوروبى .. **تأزم العلاقات الروسية و تمديد العقوبات المفروضة عليها بعد الأزمة الأوكرانية**، من الرابط: https://www.europarabct.com/، بتاريخ: 26-07-2020، التوقيت: 14:50.

14- **المركز الديمقراطى العربى، مصالح الدول الكبرى المتعارضة في الأزمة الأوكرانية**، (19 أوت 2016)، من الرابط: **https://democraticac.de/?p=36472**، التاريخ: 14-08-2020، التوقيت: 21: 00.

15- إيمان أشرف أحمد ، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية** ، المركز الديمقراطي العربي ، من الرابط: https://democraticac.de/?p=34817، بتاريخ: 22-06-2020، التوقيت: 16:20.

16- **بوتين قيصر روسيا الجديد**، من الرابط: http://choroknews24.com/news2427.html، بتاريخ: 15-07-2020، التوقيت: 16:00.

17- تيموني هيرتيج ، " **بعد يوم مليئ بالدراما .. من يحكم أوكرانيا** " ،روتيرزعربي، 23فبراير 2014 ، من الرابط

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAEA1M02S20140223?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true، بتاريخ: 15-08-2020، التوقيت: 09:00.

18- جواد بشارة،" **الإستراتيجية الروسية الجديدة في العالم وإنعكاساتها** " ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://elaph.com/Web/opinion/2015/10/1051090.html (28/02/2016)

19- خالد ممدوح ألعزي، "**العالم العربي والإسلامي في الإستراتيجية الروسية** "، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-22-04-10-2.htm (06/03/2016)

20- خيري حمد،" **العلاقة الروسية الأوكرانية: تاريخ مشترك ومصالح جيواستراتيجية** "، (3مارس 2014) تاريخ التصفح: 2020/03/09، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk//politics/3/3/2014

21- زكريا جابر، " **احتمالات تطور الأزمة في شرق أوكرانيا**، "البيت الأبيض، 24يونيو 2015، من الرابط: http://arabichouse.org.ua/ar/aaraa-aaqkraanyh-aaHtmaalaat-tTqr-aalaazmh-fy-shrq-aaqkraanyaa-trjmh-aalbyt-aalirby، بتاريخ: 19-06-2020، التوقيت: 18: 15.

22- سعود كابلي ، "**نظرة تفسيرية للسياسة الروسية : دور النخبة السياسية**"، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.alwatan.com.sa/Article/Detail.aspx?ArticleId=1721 (14/04/2016)

23- صابر ايت عبد السلام ،" **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي: http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_3335.html (17/04/2016)

24- عمر كوش، "**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :

25- فكتوريا إيفانتشينكو، أزمة أوكرانيا والعلاقات الروسية – الأوروبية (02يناير 2019)، من الرابط:**https://www.albayan.ae/opinions/articles** ، بتاريخ: 16-07-2020، التوقيت: 18:22.

26- فيصل علوش،**" أوكرانيا انقلاب على الثورة البرتقالية أم انتصار للديمقراطية ؟ "**، تاريخ تصفح: 2020/02/29 على الرابط: http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=396052

27- قيس العبيدي ، " **الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيوبوليتيكية** "، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=152833 (25/04/2016)

28- كمال مساعد، "**إنقلاب المشهد الإستراتيجي ميدانيا وروسيا تغير المعادلة العسكرية في سورية**"، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.ssnp.info/index.php?article=105921 (06/03/2016)

29- لبنى عبد الله محمد، علي يسن عبد الله ،" **السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011 – 2014**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : (http://democraticac.de/?p=16397 19/04/2016

30- مازن المغربي ،" **روسيا وسورية وتركيا : وطأة التاريخ والجغرافيا** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي : http://ncro.sy/?p=2731 16/04/2016)

31- محمد الأمين مقراوي الوغليسي، "جيوبوليتيكا أوكرانيا: قراءة في الصراع العالمي بين الغرب وروسيا"، **مجلة البيان**، تصفح في 2020/03/09، على الرابط: http://albayan.co.uk/rsc/idaspx.text=3589

32- محمد الأمين مقراوي الوغليسي، **الصراع بين أقطاب النظام العالمي في أوكرانيا –الجزء الثاني**، من الرابط: http://albayan.co.uk/RSC/Mobile/Article2.aspx?id=3594، بتاريخ: 29-07-2020، التوقيت: 19:20.

33- موسى شتيوي، **الأزمة الروسية – الأوكرانية ومخاطر الحرب، (28 نوفمبر 2018)**، من الرابط: comhttps://alghad. /، بتاريخ: 14-06-2020، التوقيت: 14:00.

34- - **موقع إلكتروني**، أنظر الرابط الالكتروني التالي:(05/02/2016) http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/bouhezza/chapitre1.html

35- مى حسين عبد المنصف، "**النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية**، "الحوار المتمدن، 20 إبريل 2013 ، من الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show، بتاريخ: 28-07-2020، التوقيت: 15:00.

36- - هاني شادي ، "**الاقتصاد الروسي مع بداية 2016** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي: http://mobile.assafir.com/Article/1/466178 (17/04/2016)

37- يثم أحمد، " **أوباما يعرض مساعدة عسكرية لدول شرق أوروبا القلقة من روسيا**، "**التقرير**، 5 يونيو 2014، من الرابط: https://democraticac.de/?p=36472، بتاريخ: 12-08-2020، التوقيت: 14:00.

3-2- المواقع باللغة الأجنبية

1- **George Friedman ,** Russia's Strategy , search on 05_02_2016, see on the site web :https://www.stratfor.com/weekly/russiasstrategy?elq=15cfbf7957ba4eb5a98dac3f979fd68e&utm_campaign=20120424&utm_content=title&utm_medium=email&utm_source=freelist-f&utm_term=gweekly

2- http://www.acrseg.org/5839 (06/03/2016)

3- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/6/27/ 06/03/2016)

https://sites.google.com/site/modernteachingstrategies/strategis, (05/02/2016),

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- *Richard sakawa, **russian politics and society**, london&new York: routledge taylor&francis group, fourth edition, 2008.*

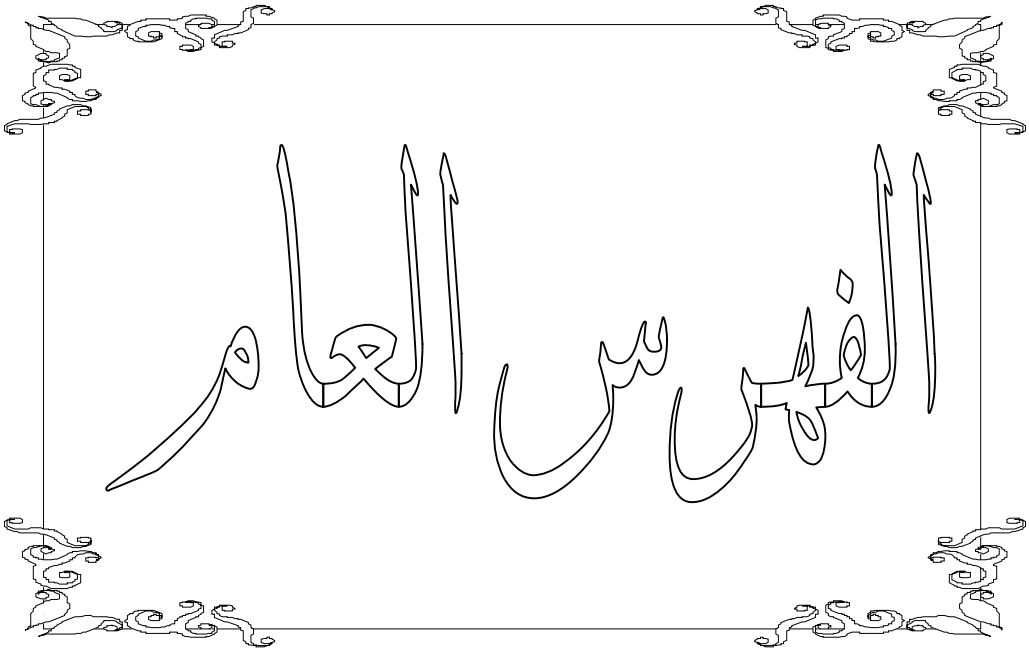
الفهرس العام

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: مقاربة معرفية للإستراتيجية الروسية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الروسية	03
المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية	03
المطلب الثاني : المدرسة الإستراتيجية الروسية في العلاقات الدولية	07
الفرع الأول: روسيا القيصرية	08
الفرع الثاني: الإتحاد السوفيتي	09
الفرع الثالث: روسيا الإتحادية	09
المطلب الثالث: المقتربات النظرية المفسرة للإستراتيجية الروسية	12
الفرع الأول: نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان	12
الفرع الثاني: نظرية قلب العالم لهارفورد ماكندر(1861-1947)	14
الفرع الثالث: النظرية الجيو بوليتيكية	17
المبحث الثاني: المحددات المبلورة للإستراتيجية الروسية.	19
المطلب الأول: محددات الإستراتيجية الروسية الداخلية.	19
الفرع الأول: المتغير الجغرافي	19
الفرع الثاني: المتغير السكاني	21
الفرع الثالث: المتغير الاقتصادي	22
الفرع الرابع: المتغير العسكري	24
الفرع الخامس: المتغير السياسي	26

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للإستراتيجية الروسية.	29
الفرع الأول: المتغير الإقليمي	29
الفرع الثاني: المتغير الدولي	31
المبحث الثالث: طبيعة الإستراتيجية الروسية.	32
المطلب الأول: توجهات الإستراتيجية الروسية.	32
المطلب الثاني : مميزات الإستراتيجية الروسية.	35
خلاصة	39
الفصل الثاني: دوافع ومحددات الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا	
تمهيد	41
المبحث الأول: محددات الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا	42
المطلب الأول: أهمية أوكرانيا الجيو استراتيجية والعسكرية بالنسبة لروسيا	42
الفرع الأول: أوكرانيا كموقع جيو استراتيجي لروسيا	42
الفرع الثاني: أوكرانيا كموقع عسكري لروسيا	44
الفرع الثالث: روسيا واستغلال الأزمة الحدودية مع أوكرانيا	45
المطلب الثاني: المحدد الاجتماعي والثقافي	46
الفرع الأول : المحدد الاجتماعي	46
الفرع الثاني: المحددات الثقافية	48
المبحث الثاني: دوافع الإستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا	49
المطلب الأول: دراسة عامة حول أوكرانيا	49
المطلب الثاني: التوجه الروسي اتجاه أوكرانيا لتحقيق أمنها الطاقوي	52
الفرع الأول: الإستراتيجية الروسية الأمنية	53
الفرع الثاني: أمن الطاقة الروسي	54

الفرع الثالث: تحدي العبور الأمن لإمدادات الطاقة الروسية نحو العالم	55
المبحث الثالث: التعاون الأوكراني الروسي	57
المطلب الأول: التعاون الطاقوي الروسي الأوكراني	57
الفرع الأول: الاقتصاد الطاقوي الروسي	57
الفرع الثاني: التبادل الطاقوي الروسي الأوكراني	58
المطلب الثاني: التجارة والصناعة بين روسيا وأوكرانيا	59
الفرع الأول: حجم المبادلات بين روسيا وأوكرانيا	60
الفرع الثاني: الأزمة بين روسيا وأوكرانيا وانخفاض التجارة	61
خلاصة	63
الفصل الثالث: تداعيات الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا على الأمن الإقليمي الأوربي	
تمهيد	65
المبحث الأول: المواقف الروسية الأوربية من الأزمة الأوكرانية	66
المطلب الأول: المواقف الروسي من الأزمة الأوكرانية	66
المطلب الثاني: المواقف الأوربية من الأزمة الأوكرانية	68
الفرع الأول: المصالح الأوروبية في الأزمة الأوكرانية	68
الفرع الثاني: سياسات الاتحاد الأوربي تجاه الأزمة الأوكرانية	72
المبحث الثاني: العلاقات الروسية الأوربية بعد الأزمة الأوكرانية	78
المطلب الأول: علاقات الاتحاد الأوروبي مع روسيا	78
الفرع الأول: علاقات دول أوروبا مع روسيا	78
الفرع الثاني: موقف الاتحاد الأوروبى من ضم القرم	79
المطلب الثاني: أساسيات العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوربي بعد الأزمة الأوكرانية	80

الفرع الأول: تفعيل العقوبات الاقتصادية ضد روسيا	80
الفرع الثاني: مستقبل العلاقة مابين الاتحاد الأوروبي وروسيا	80
المطلب الثالث: أزمة أوكرانيا والعلاقات الروسية – الأوروبية	81
المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على الأمن الإقليمي الأوربي	84
المطلب الأول: الصراع على أوكرانيا	84
المطلب الثاني: التنافس الروسي الأوربي في أوكرانيا	85
المطلب الثالث: سيناريوهات الأزمة الأوكرانية	86
الفرع الأول: السيناريو الأول: الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي	86
الفرع الثاني: السيناريو الثاني: التقسيم	88
الفرع الثالث: السيناريو الثالث: الأوكرانية على الطريقة الفنلندية	90
الفرع الرابع: السيناريو الرابع: الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي مع تحقيق شراكة واسعة مع الاتحاد الأوروبي	91
خلاصة	92
الخاتمة	94
قائمة المراجع	97
الفهرس العام	107
فهرس الملاحق	112

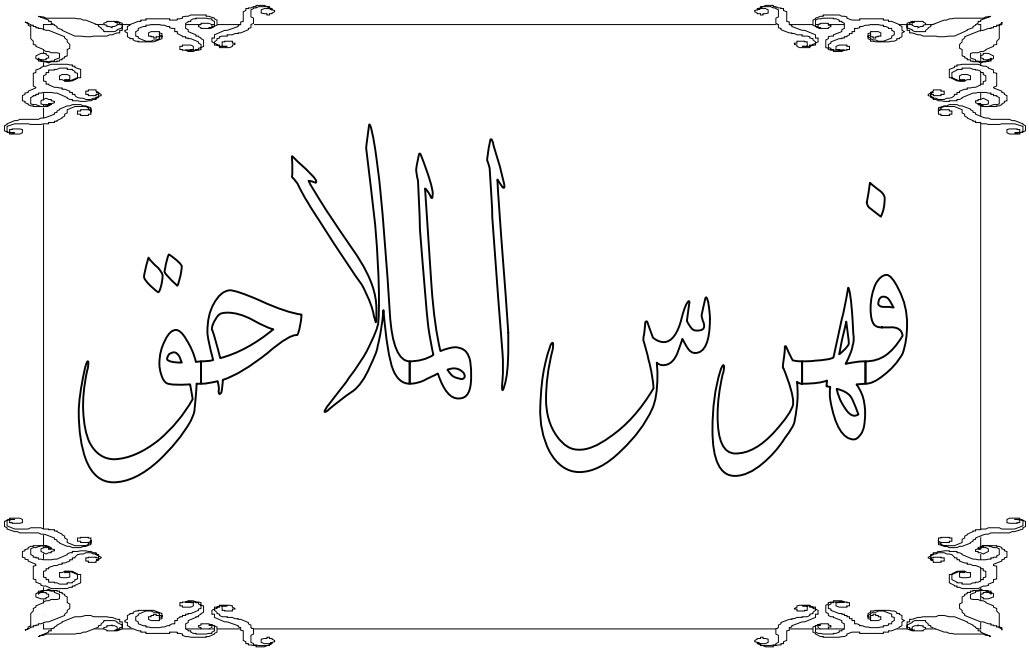
فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور مفهوم الإستراتيجية	114
02	الجدول يوضح مجالات الاختلاف في المصطلحين " الخطة " و" الاستراتيجية "	115
03	خريطة روسيا	116
04	خريطة مفصلة لأوكرانيا وموقعها الاستراتيجي	116
05	أطوال حدود أوكرانيا مع الدول المجاورة.	117
06	خطوط نقل أنابيب الطاقة الروسية عبر أوكرانيا	117

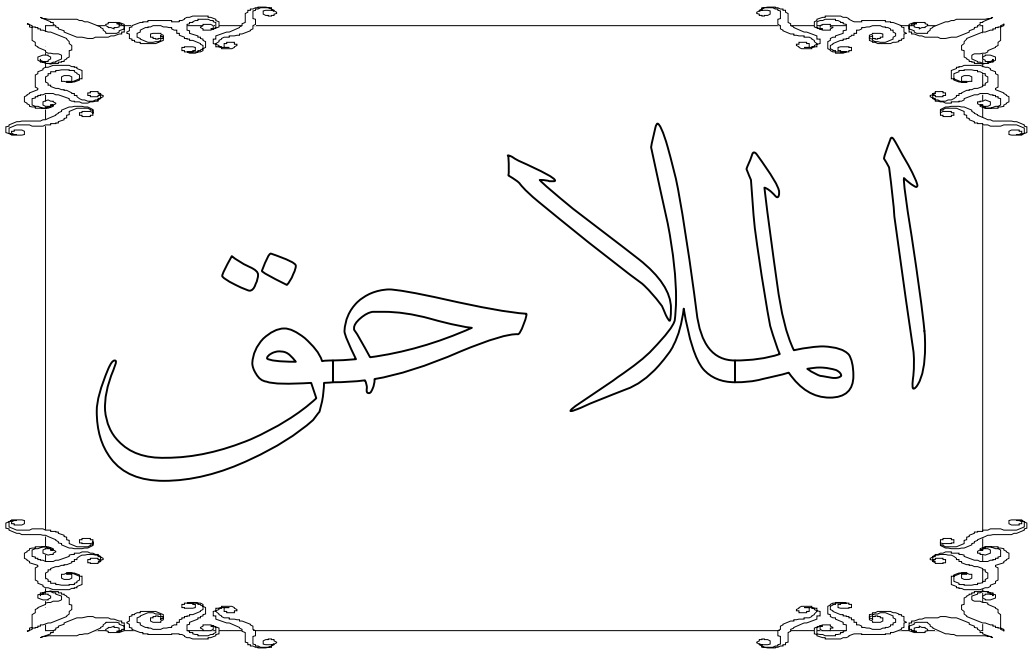
الملاحق

الملحق رقم (01): تطور مفهوم الإستراتيجية

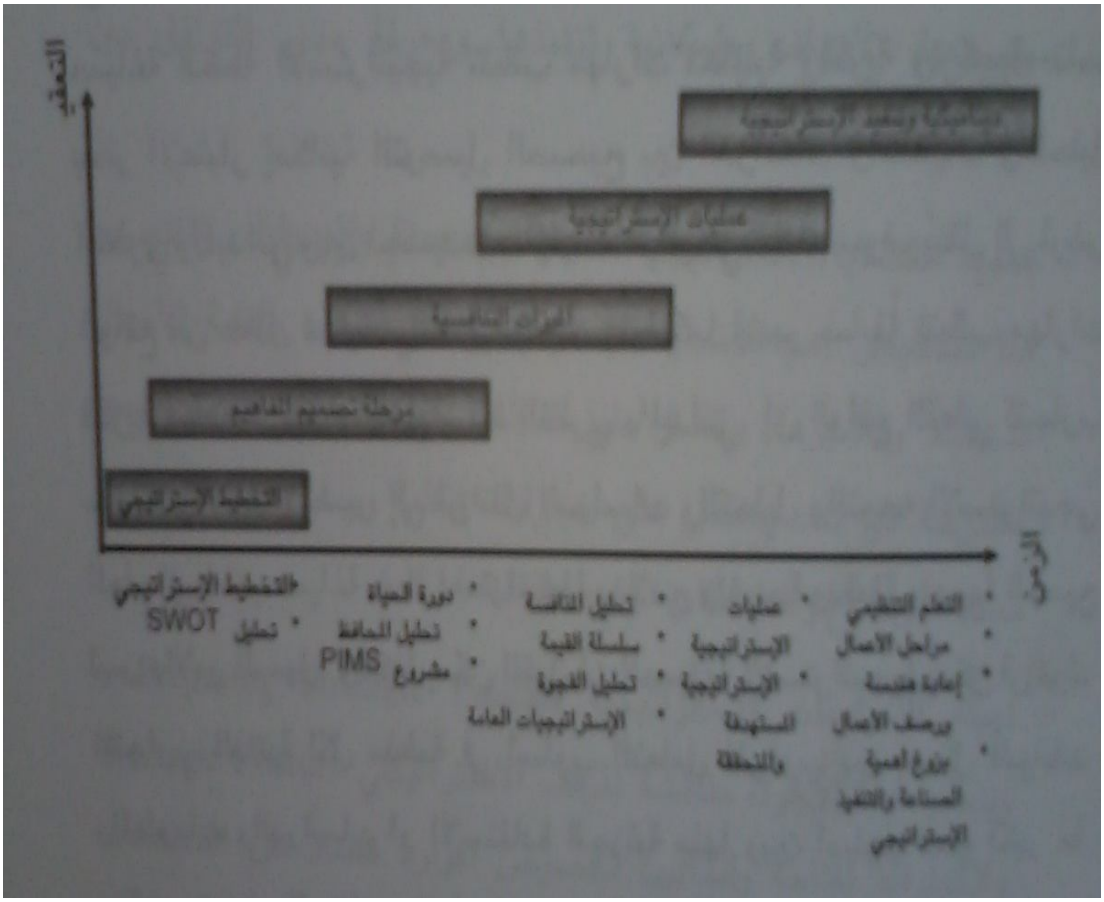

المصدر : خالد حامد بني حمدان، ومحمد إدريس، **الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي منهج معاصر** (الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009)، ص.171

الملحق رقم (02): الجدول يوضح مجالات الاختلاف في المصطلحين " الخطة " و" الاستراتيجية "

مجالات الاختلاف	الخطة	الاستراتيجية
الطبيعة	تعتمد على الحقائق في شكل أرقام وبيانات محددة في زمن محدد	تعتمد على قيم لها جوانب فلسفية تعكس إيمان القيادة بهدف أو أهداف ، ونضع جهودها وإمكانياتها للتمسك بها .
الاتجاه	تنطوي على خطوات محددة لبلوغ هدف محدد معتمدة في ذلك على اختيارات موضوعية	تنطوي على نظام للقيم الإنسانية تظهر في عملية اختيار البديل الاستراتيجي كهدف .
المستوى	يمكن أن تختص بمستويات وظيفية محددة أو مستويات تنظيمية معينة لها استقلال ذاتي	تختص بالمستوى المسؤول عن نجاح أو فشل سياسة الدولة ، دون الالتزام بتخصص معين ، باعتبارها الصوغ المفاهيمي للغاية الوطنية
المرونة	لها اجراءات ملزمة غير مرنة ولا يمكن تجاوزها	لها اجراءات مرنة يمكن تأجيلها أو الرجوع المؤقت عنها
المسؤولية	يتولاها اختصاصيون في التخطيط	تتولاها القيادة العليا في الدولة وبحسب ترتيبها ، ومن هنا فإن جهة اتخاذ القرار ستكون مسؤولة عن صوغ الاستراتيجية حصرا
التركيز	تركز على مرحلة الإعداد والتنفيذ	تركز على مرحلة التفكير والتكوين

المصدر : لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية

الملحق رقم (03): خريطة روسيا

Ressource : cite web : http://www.mapsofworld.com/russia

الملحق رقم (04): خريطة مفصلة لأوكرانيا وموقعها الاستراتيجي

المصدر: http// :www.europa-planet.com /Ukraine

الملحق رقم (05): أطوال حدود أوكرانيا مع الدول المجاورة.

الدولة	طول الحدود البرية والبحرية	النسبة المئوية
روسيا الاتحادية	2295 كم	38.3
مولدافيا	1222 كلم	20.39
بيلاروسيا	1084 كلم	18.09
رومانيا	614 كلم	10.24
بولندا	542 كلم	9.04
هونغاريا	137 كلم	2.28
سلوفاكيا	98 كلم	1.63
المجموع	5992 كلم	99.97

المصدر: زيدي علي حسين الخفاجي، الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03.

الملحق رقم (06): خطوط نقل أنابيب الطاقة الروسية عبر أوكرانيا

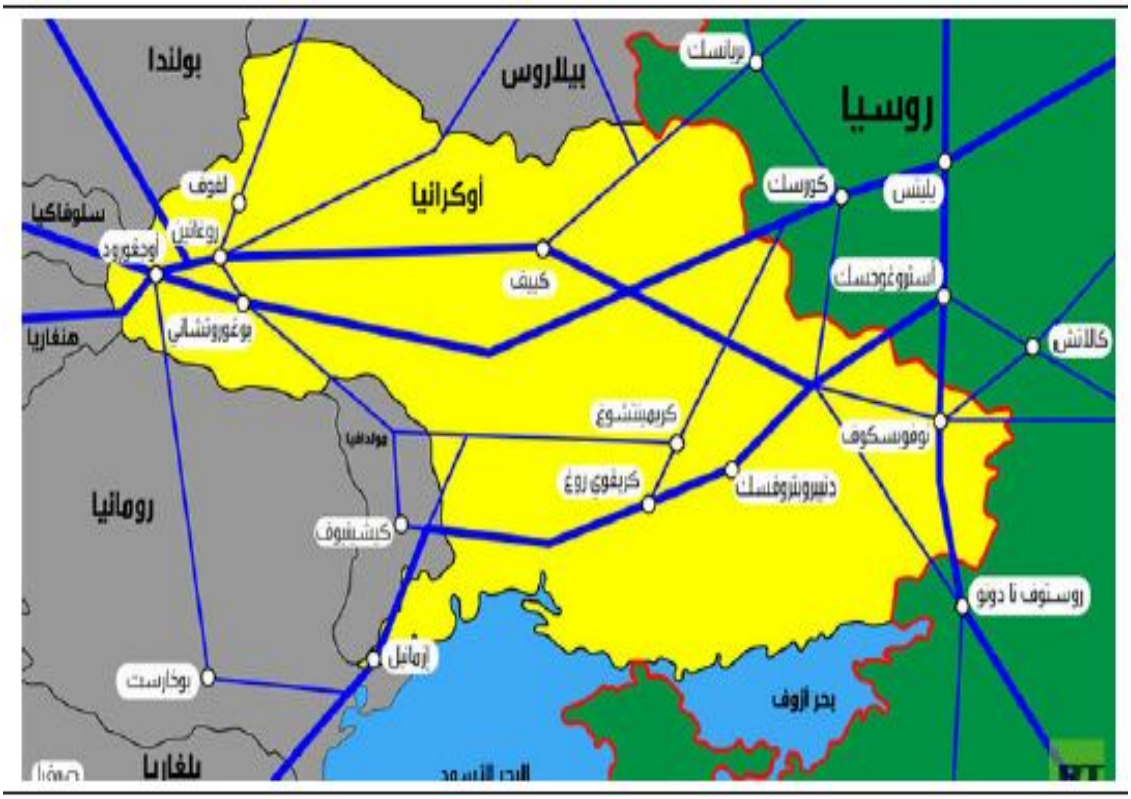

المصدر: مراد فيصل، السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.